قرار الفيدرالي الأمريكي يلقي بظلاله علي اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري الخميس القادم

«الرقابة المالية» تواجه فوضي الإئتمان بشركات التمويل الاستهلاكي بحزمة قرارات عاجلة

■ تلزم شركات تمويل المشروعات و«الاستهلاكي» بتطبيق نظام «OTP» خلال شهرين

■ وحظر التعامل في سبائك الذهب والمشغولات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى

ملف خاص ص 05

معا لوأد مخططات إسقاط الدولة و مواجهة المتربصين..

رسائل السيسي القوية من الأكاديمية العسكرية.. مصر أولا وليس الرئيس أو الحكومة

وثيقة يدى ص 08

ترحيب في الأوساط الاقتصادية بتقرير «فيتش» عن الاقتصاد المصري و مستقبل القطاع السياحي

الأحد
الاحد ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥٩ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

خارطة طريق لمواجهة «التعثر و تأخر التسليم» تستهدف تطوير قطاع العقارات

مبادرة «شمس الصناعة»

تعيد صياغة دور الكهرباء في مصر وسط مطالب بفرص عادلة للشركات

إعادة ترتيب منظومة الدعم.. حلقات حكومية مستمرة.. و مخاوف مشروعة لنواب البرلمان

البورصة تواجه تحديات التوترات بالمنطقة و«ظاهرة المستريح» بتطبيق ٥ ملفات جاذبة للمتعاملين

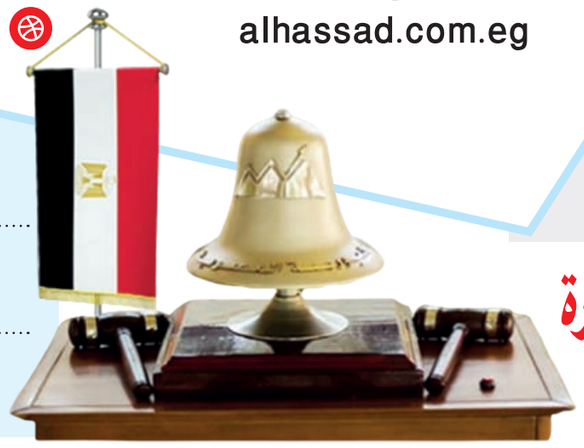

استراتيجية جديدة لتكثيف البحث والاستكشاف عن الغاز الطبيعي في مصر

الرئيس السيسي يوجه بالتوسع في نشر شبكات الجيل الخامس وتعزيز مرونة البنية التحتية للاتصالات

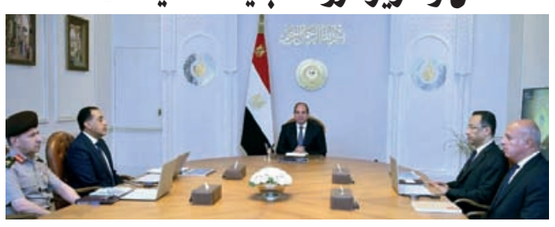

كتبت – رضوى عبدالله

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم أمس السبت، مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللواء أركان حرب هاني محمود منصور مدير إدارة الإشارة بالقوات المسلحة.

وصرح السفير محمد الشناوي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس تابع خلال الاجتماع مستجدات التوسع في تطبيق منظومة كارت الخدمات الحكومية الموحد، وذلك في إطار خطة الدولة للتحول الرقمي وتيسير حصول المواطنين على الخدمات.

وفي هذا الصدد، قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن الوزارة مستمرة في التعاون والتنسيق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية في تطوير المنظومة، ودعم كفاءتها الفنية والتشغيلية، مع التوسع التدريجي في نطاق الخدمات التي تقدم من خلالها.

ووجه الرئيس، في هذا السياق، بمتابعة الموقف التنفيذي لمنظومة كارت الخدمات الحكومية الموحد بصورة مستمرة، بما يضمن تكامل قواعد البيانات وكفاءة التشغيل، ودعم جهود تطوير منظومة الخدمات الحكومية.

وأضاف المتحدث الرسمي، أن المهندس رأفت هندي استعرض خلال الاجتماع تطورات الجهود المبذولة لتنمية صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوطين صناعة الإلكترونيات، حيث أوضح أن مصر تستهدف الوصول بحجم صادراتها الرقمية إلى 8 مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٨، ذاكرا أنه من المتوقع ارتفاع الصادرات الرقمية لخدمات التعهيد إلى ١٢ مليار دولار عام ٢٠٢٩، كما أنه من المستهدف زيادة عدد الشركات العاملة في مجال تصميم الإلكترونيات بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ١٢٠ شركة.

وأوضح المتحدث الرسمي أن الاجتماع شهد استعراضا لجهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توفير البنية التحتية الرقمية المتطورة اللازمة لتطوير تطبيقات وحلول ذكية تستند إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ بهدف تعظيم العائد التنموي وتعميق الأثر المجتمعي لهذه التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى جهود دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عدد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك الدور المحوري لمركز الابتكار التطبيقي التابع للوزارة في تطوير حلول مبتكرة تعتمد على التكنولوجيات الناشئة.

وفي هذا الإطار، أكد الرئيس ضرورة جذب وتنشيط الاستثمارات في مجالات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، بالتوازي مع التوسع في تشييد مراكز البيانات العملاقة؛ باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي.

وذكر المتحدث الرسمي أن المهندس رأفت هندي استعرض الموقف التنفيذي للمبادرة الرئاسية «الرواد الرقميون – Digilians" التي يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأكاديمية العسكرية المصرية. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس ضرورة الالتزام بتفعيل معايير الدقة والشفافية والحياد في إجراءات قبول المستفيدين من هذه المبادرة، بما يعزز من ثقة المجتمع في المبادرة، ولا سيما أنها تساعد في تأهيل المستفيدين منها للالتحاق بالوظائف المطلوبة في سوق العمل. وتناول الاجتماع أيضا ملف الأمن السيبراني باعتباره يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية التحول الرقمي، وعنصرًا رئيسيًا في تعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

اليوم.. فتح باب التقدم لـ٢٥ ألف وحدة سكنية جديدة بنظامي الإيجار والإيجار المنتهي بالتملك

كتب – أحمد ابراهيم

يبدأ – اليوم الأحد الموافق ٢٠ سبتمبر، فتح باب التقدم لـ٢٥ ألف وحدة سكنية بالمحافظات والمدن الجديدة، من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بنظام «الإيجار المنتهي بالتملك»، وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين ٩»، والخاص بالوحدات بنظام «الإيجار» للمواطنين منخفضي الدخل، وذلك حتى يوم الأربعاء الموافق ٢٨ أكتوبر المقبل.

وقالت المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إن هذا الطرح يأتي تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بالتوسع في طرح الوحدات السكنية للمواطنين بنظام الإيجار، بهدف تيسير حصول الشباب على الوحدات السكنية.

وأكدت أن طرح الوحدات بنظام الإيجار يمثل أحد المحاور التي تعمل عليها جهات الوزارة المختلفة، ضمن رؤية متكاملة لتطوير منظومة الإيجار، وتوفير حلول سكنية متنوعة ومستدامة لمختلف شرائح المواطنين، وتنويع اليات إتاحة الوحدات السكنية للمواطنين، بما يتناسب مع قدراتهم المالية واحتياجاتهم الاجتماعية، خصوصا للفئات التي تبحث عن بدائل سكنية مرنة إلى جانب نظم التملك التقليدية.

وفد اقتصادية قناة السويس يبحث مع البرازيل ربط الموانئ و توطين الصناعات

اختتم وفد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، برئاسة الربان محمد إبراهيم، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية للمنطقة الشمالية، الجولة الترويجية لدولة البرازيل في ولاية بارانا، والتي استهدفت بحث فرص التعاون والاستثمار مع عدد من المؤسسات والشركات ومجتمع الأعمال بالولاية، والتعريف بالمزايا التنافسية والفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، خاصة في مراكز التوزيع اللوجستية، ومحطات تداول الغلال بالموانئ، والصناعات الغذائية، ضمن جهود المنطقة لفتح آفاق جديدة للتعاون مع الأسواق الدولية وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين مصر والبرازيل.

والتقى الربان محمد إبراهيم بفيليبي أوزاريو، رئيس تطوير الأعمال ومدير العلاقات الدولية بهيئة ميناء باراناجوا، وعدد من ممثلي إدارة الميناء، وتناول اللقاء سُبل التعاون بين الجانبين، وبحث فرص التكامل بين ميناء شرق بورسعيد وميناء باراناجوا، الذي يعد أحد أبرز موانئ بضائع الصب الجاف في أمريكا اللاتينية، بجانب استعراض منظومة العمل والتشغيل بالميناء، واليات تداول البضائع في ساحات الميناء، وحركة السفن، ومحطات الحاويات، والأرصفة.

القابضة للمياه تطلق المنصة الرقمية الموحدة لتقديم الخدمات للمواطنين

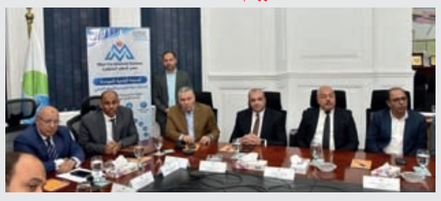

كتبت – شيماء مرسي

أطلقت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي برئاسة المهندس مصطفى الشيمي، مشروع المنصة الرقمية الموحدة لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي؛ لإتاحة ٤٩ خدمة إلكترونية للمواطنين، وتوحيد ورقمنة الإجراءات التجارية على مستوى الشركة القابضة وشركاتها التابعة.

ويأتي ذلك في إطار توجيهات المهندسة راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ومتابعة المهندس أحمد عمران نائب وزيرة الإسكان بالتوسع في التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

ويستهدف المشروع الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع شركة مصر للنظم المتطورة، بناء منظومة رقمية موحدة لخدمات المواطنين والعمليات التجارية يتم تعميمها تدريجيًا على الشركات التابعة البالغ عددها ٢٥ شركة.

"التنمية الصناعية» تعلن آخر موعد للتقديم على الوحدات الجديدة للمستثمرين

أعلنت الهيئة العامة للتنمية الصناعية فتح باب التقديم الإلكتروني للحصول على ٢١ وحدة صناعية بمجمع هوارة المقطع بمحافظة الفيوم، ضمن المرحلة الأولى من الطرح، على أن يكون يوم الخميس ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٦ آخر موعد لتلقي الطلبات عبر منصة مصر الصناعية الرقمية.

ويشمل الطرح ١٩ وحدة صناعية بمساحات تتراوح بين ٨٠ و١٢٣ مترا مربعا بالدور الأرضي من المبنى الخرساني، إلى جانب مصنعين بالهنجر المعدني، تبلغ مساحة المصنع الواحد ٨٦٠ مترا مربعا. وتخصص الوحدات لأنشطة صناعة الملابس والمنسوجات، والأثاث والصناعات الخشبية، والصناعات الغذائية والهندسية، بنظام الإيجار.

ودعت الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بالتنسيق مع الجهات الشريكة، الشباب وصغار المستثمرين الراغبين في الحصول على الوحدات إلى تقديم طلباتهم إلكترونيا عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، من خلال الموقع egyptindustrialhub.com، خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٤ سبتمبر الجاري.

وتتضمن كراسة الطرح شروط وضوابط التخصيص والتأمين، والالتزامات والمسؤوليات المتبادلة بين المستأجرين وإدارة المجمع، التي تتولاها شركة «أيادي مصر». ومن المقرر فحص الطلبات ودراستها وتدقيقها عقب إغلاق باب التقديم، على أن تعلن النتائج النهائية للتخصيص خلال أسبوعين من انتهاء فترة التقديم، تمهيدا لطرح مراحل أخرى من المجمع لاحقا.

ويأتي الطرح تنفيذا لتوجيهات المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، بشأن تكوين جيل جديد من رواد الأعمال وتوفير فرص عمل مستدامة لشباب المحافظات. وتتولى شركة «أيادي مصر للتطوير الحضري» أعمال التطوير والتعاقد والإشراف الفني والإداري للمجمع، بالتنسيق مع اتحاد الصناعات المصرية وبمشاركة وزارة التنمية المحلية والبيئة ومحافظة الفيوم، فيما تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية إجراءات الطرح والتخصيص إلكترونيا لضمان الشفافية والحياد وتكافؤ الفرص بين المتقدمين.

وجرى تجهيز الوحدات والمصانع بالمرافق الأساسية، من مياه وصرف صحي وقدرات كهربائية، بما يتيح التشغيل الفوري. ويقع مجمع هوارة المقطع غرب مدينة الفيوم الجديدة، على بعد ٤ كيلومترات منها، و٥ كيلومترات من طريق القاهرة-الفيوم الرئيسي.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 20 سبتمبر 2026 ● العدد 859

الأعلى الإعلام وتنظيم الاتصالات يتخذان إجراءات لحماية الأطفال والنشء من مخاطر منصات التواصل الاجتماعي

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الإصدار الجديد من كتيب « اللمحة الإحصائية مصر 2026 » حيث يغطى هذا الإصدار أحدث المؤشرات الإحصائية في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والبيئية.

ويأتي ذلك استجابة لمتطلبات تلك الفترة والتي تشهد تزايداً ملحوظاً في الطلب على البيانات وتعزيزا لدور الجهاز في إتاحه البيانات الإحصائية المحدثة والدقيقة ذات الجودة العالية.

وتعرض اللمحة الإحصائية أحدث المؤشرات التي تعكس حرص الجهاز على التكامل بين الإصدارات العامة وذلك بإدراج أحدث المؤشرات المتاحة على مدار العام في ثلاثة توقيتات ثابته أكثرها شمولا الكتاب الاحصائي السنوي «إصدار ديسمبر» الذي يحوي بيانات تفصيلية وسلاسل زمنية وثانيها كتيب مصر في أرقام «إصدار يونيو» والذي يشمل بيانات موجزة وثالثها اللمحة الإحصائية «إصدار سبتمبر» ليكون نافذة لأهم المؤشرات المدرجة خلال عامين متتاليين والمقارنة بينهما.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم

المدير العام
اللواء/ ناصر شمس

المدير التنفيذي
شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير
حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى
أحمد خالد

الاخراج الفني
هيثم السيد

الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد

العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الحكومة تؤكد تمسكها بمسار التحول إلي «الدعم النقدي » ..

إعادة ترتيب منظومة الدعم .. حلقات حكومية مستمرة ..و مخاوف مشروعة لنواب البرلمان

خبراء يجددون طرح مخاوف استمرار التضخم وتراجع القوة الشرائية للجنيه

تواصل الحكومة خطواتها وإجراءاتها التي تستهدف إعادة ترتيب منظومة الدعم، مع اتجاه الحكومة لتطبيق نظام الدعم النقدي ، في خطوة تستهدف إعادة هيكلة أحد أكبر برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها ملايين المواطنين.

ويأتي هذا التحول بعد سنوات من النقاش والدراسات حول أفضل السبل لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين، وتقليل أوجه الهدر والتسرب التي تشهدها بعض صور الدعم العيني، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية وارتفاع تكلفة توفير السلع والخدمات المدعومة.

وتمضي الحكومة المصرية في اتجاهها لتطبيق منظومة «الدعم النقدي» بديلاً عن «العيني»، وإلى توسيع «السلع» التي يمكن للمستفيدين الحصول عليها عبر البطاقات التموينية لتشمل اللحوم الحمراء والدواجن، في خطوة تثير مخاوف بشأن آليات التطبيق.

وتستند الحكومة في دفاعها عن «التحول» إلى ما تعده أوجه قصور في نظام الدعم العيني القائم، بينها محدودية الخيارات أمام المستفيدين، وما يرتبط بالمنظومة من نسب فقدان وتسرب.

وهو ما أشار إليه وزير التموين والتجارة الداخلية شريف فاروق، في تصريحات له ، موضحا أن النظام الجديد سيمنح المواطن «القيمة الفعلية للسلع» المخصصة له بما يتيح له قدراً أكبر من حرية الاختيار وفق احتياجات أسرته » .

وأوضح وزير التموين والتجارة الداخلية أن الوزارة تعمل على تطوير منظومة الدعم بما يضمن وصوله إلى مستحقيه بكفاءة وفاعلية، وتعزيز قدرة المواطنين على الحصول على السلع الغذائية الأساسية، بالتوازي مع رفع كفاءة إدارة الموارد والتوسع في الاعتماد على البيانات ومؤشرات الأسواق والأمن الغذائي في تقييم أثر السياسات ودعم عملية اتخاذ القرار.

وأشار الدكتور شريف فاروق إلى أن منظومة الدعم الغذائي تمثل إحدى الركائز الرئيسية لشبكة الحماية الاجتماعية في مصر، مؤكدًا أن عملية تطويرها تستهدف تعزيز كفاءتها وقدرتها على دعم الفئات الأولى بالرعاية، وتحسين آليات الاستهداف، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويعزز التكامل والتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية.

وفي عدة تصريحات شدد رئيس الوزراء علي تمسك الحكومة بهذا المسار مؤكدا أن «تطوير آلية الدعم النقدي يمثل أحد مسارات تحديث منظومة الدعم» ، واستشهد بتجارب دولية أخذت بهذا النهج بصورة كاملة أو تدريجية، فهي «وسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية ومنح المواطن مساحة أوسع لاختيار احتياجاته وفقا لأولوياته» . رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أكد أن الحكومة لا تستهدف خفض قيمة الدعم أو تقليص المخصصات المالية الموجهة للمواطنين، وإنما تسعى إلى زيادة كفاءة الإنفاق وتحقيق أعلى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.

تفاصيل التطوير

وفي تصريحات له ، كشف الدكتور محمد شتا، مساعد وزير التموين والتجارة الداخلية للخدمات الرقمية، تفاصيل الرؤية المستقبلية لتطوير منظومة الدعم التموينى، موضحًا أن الوزارة تعمل على بناء منظومة أكثر دقة في تحديد المستحقين، اعتمادًا على قاعدة بيانات يتم تحديثها وتنقيتها بصورة مستمرة.

وأوضح شتا، أن المرحلة المقبلة من تطوير منظومة التموين ستعتمد على بيانات حديثة ومدققة تعكس الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، بما يسمح بتحديد قيمة الدعم وفقًا لمستوى كل أسرة بدلًا من التعامل مع جميع المستفيدين وفق قيمة موحدة.

وأشار مساعد وزير التموين والتجارة الداخلية للخدمات الرقمية إلى أن التصور المستقبلي للمنظومة يقوم على تقسيم المواطنين إلى شرائح وفق مستوياتهم الاقتصادية، بحيث تحصل كل شريحة على قيمة إجمالية من الدعم تتناسب مع ظروفها وقدرتها الاقتصادية.

وأوضح أن ترتيب الاستفادة من الدعم سيبدأ بالأسر الأولى بالرعاية والأكثر احتياجًا، ثم الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط، وصولًا إلى الأسر فوق المتوسطة، بما يهدف إلى توجيه الموارد بصورة أكثر دقة إلى الفئات التي تحتاج إليها.

وأكد أن الانتهاء من عمليات تنقية البيانات ومراجعتها يمثل خطوة أساسية قبل الانتقال إلى الشكل الجديد للمنظومة، باعتبار أن دقة البيانات ستحدد مدى عدالة توزيع الدعم بين الأسر المختلفة.

وكشف شتا أن وزارة التموين تستهدف إضفاء قدر أكبر من المرونة على إجراءات الدخول والخروج من منظومة الدعم، بحيث لا يكون الاستحقاق ثابتًا بصورة دائمة، وإنما يرتبط بالبيانات المحدثة وبالتغيرات التي تطرأ على الوضع الاقتصادي للمواطن والأسرة.

وأضاف أن تحديث البيانات يمكن أن يتم من خلال استمارة مخصصة لهذا الغرض، مع إمكانية إجراء التحديث بصورة دورية أو سنوية، بما يتيح مراجعة الحالة الاقتصادية للأسر بشكل مستمر، والتأكد من استمرار استحقاقها للدعم وفقًا للمعايير المعتمدة.

مخاوف شعبية

الانتقال إلى المنظومة الجديدة يثير مخاوف لدى قطاعات من المصريين، وفق عضو مجلس النواب أحمد فرغلي، الذي قال في تصريحات له إن «التغيير المرتقب يمس نحو 64 مليون مستفيد من منظومة السلع التموينية، يحصل كل منهم على دعم شهري قدره 50 جنيها يمكن إنفاقه على قائمة محددة من السلع في المنافذ المعتمدة، لكن لا تزال القيمة التي سيحصل عليها المستفيد في النظام النقدي الجديد غير محسومة بصورة نهائية» .

وقدر رئيس شعبة البقالة بـ«غرفة الجيزة التجارية» هشام الدجوي أن «البطاقة التموينية المكونة من أربعة أفراد قد تحصل على نحو 1300 جنيه شهريا ويمكن استخدامها في شراء مجموعة أوسع من السلع بينها اللحوم الحمراء والخضراوات والسلع التموينية» .

ورغم إقراره بمزايا «الدعم النقدي» من حيث منح المواطن مبلغا يتيح له اختيار السلع التي يحتاج إليها، لا يؤيد وزير التموين الأسبق جودة عبد الخالق، الانتقال إلى هذا النظام، محذرا من أن "توقيته قد يفاقم مشكلات قائمة بدلا من معالجتها" .

وقال عبد الخالق إن من أبرز المخاوف «وجود مواطنين يحملون بطاقات تموينية ولا يستحقون الدعم، في مقابل آخرين يستحقونه ولا يحملون بطاقات»، معتبرا أن "معالجة هذه الاختلالات ينبغي أن تسبق الانتقال إلى منظومة الدعم الجديدة» .

كما حذر عبد الخالق من أن " استمرار التضخم وتراجع القوة الشرائية للجنيه قد يجعلان القيمة النقدية للدعم أقل قدرة على حماية الفئات الأكثر احتياجا مقارنة بالدعم العيني، وذلك في ظل غياب آليات واضحة وفعالة لضبط الأسواق والأسعار"، كما أعرب عن مخاوفه من أن "يؤدي الانتقال غير المنضبط إلى إفادة التجار والوسطاء على حساب المواطن محدود الدخل» .

ويري مراقبون أن الحديث عن الدعم النقدي لا يمثل توجها مستحدثا في السياسة الاقتصادية المصرية؛ إذ تعود الإرهاصات الأولى لفكرة التحول من الدعم العيني إلى النقدي إلى عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، قبل أن يتبلور النقاش حول المنظومة بصورة أكثر وضوحاً في يوليو 2024 عندما ناقشت الحكومة آليات التحول، وكلفت (الحوار الوطني المصري) بوضع تصور للمقترح .

غير أن الانتقال من طرح الفكرة إلى تطبيقها على نطاق واسع، ظل محل دراسة، ولم تعلن الحكومة حتى منتصف 2026 موعداً نهائيا لتطبيق المنظومة بصورة شاملة، في وقت واصلت تأكيدها أن التحول سيكون تدريجيا.

قيمة الدعم الجديدة

بحسب التقديرات الأولية، تتراوح قيمة الدعم المقترحة بين 300 و350 جنيهًا للفرد شهريًا، بما يعني حصول الأسرة المكونة من أربعة أفراد على دعم يتراوح بين 1200 و1400 جنيه شهريًا.

ويستفيد من منظومة الدعم السلعي الحالية نحو 68 مليون مواطن، وفق بيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية، ما يجعل هذا التحول أحد أكبر البرامج الاجتماعية التي تشهدها الدولة خلال السنوات الأخيرة.

ويرى خبراء أن نجاح التجربة سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومة على مراجعة قيمة الدعم بشكل دوري لمواكبة المتغيرات الاقتصادية ومعدلات التضخم، حتى لا تتآكل القيمة الحقيقية للمخصصات المالية الموجهة للأسر المستحقة.

وضمن خطة التطوير، بدأت الجهات المختصة مراجعة موسعة لقواعد البيانات الخاصة بالمستفيدين، بهدف ضمان توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

وتشير التقديرات إلى أن المراجعة قد تسفر عن استبعاد ما بين 10 و12 مليون مواطن من المنظومة، ليصل عدد المستفيدين إلى نحو 58 مليون مواطن، مع الإبقاء على باب الظلمات مفتوحًا أمام الحالات التي ترى أنها تستحق الاستمرار ضمن البرنامج.

ومن أبرز ملامح النظام الجديد تقسيم المستفيدين إلى أربع شرائح وفق مستوى الاحتياج، بحيث تحصل الفئات الأكثر احتياجًا على النصيب الأكبر من الدعم، بينما تضم الشريحة الأخيرة المواطنين القابلين للخروج من المنظومة حال تحسن أوضاعهم الاقتصادية.

كما يتسم البرنامج بقدر من المرونة يسمح بخروج غير المستحقين وإضافة مستفيدين جدد حال توافر شروط الاستحقاق، وهو ما يخلق منظومة ديناميكية تتفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

و قالت الدكتورة هدى الملاح، مدير عام المركز الدولي للاستشارات الاقتصادية، إن الدعم النقدي يقوم على منح المستفيد مبلغًا ماليًا مباشرًا بدلًا من السلع المدعومة، بما يمنح الأسر مرونة أكبر في توجيه الإنفاق وفقًا لاحتياجاتها، ويسهم في الحد من بعض أوجه الهدر داخل منظومة الدعم.

وأضافت أن نجاح هذا النظام يرتبط بقدرة الدولة على مراجعة قيمة الدعم بشكل دوري بما يتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، مؤكدة أن ثبات قيمة الدعم لفترات طويلة قد يقلل من قدرته على تلبية احتياجات الأسر المستحقة.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

الهاكـرز التـوتـو !!

يبدو !! أن الهاكرز أعجبهم المثل الشعبي المصري: "إن سرقت .. إسرق جمل"!

فبدلا من مطاردة الحسابات الصغيرة، أصبح الهدف اليوم .. اكتشاف ثغرة واحدة تفتح الباب أمام بنك، أو نظام تشغيل، أو مزود خدمات سحابية، أو تطبيق، أو واجهة برمجية API.

ما شاء الله .. كبرت أهداف الهاكرز "التوتو" وتحولت إلى أهداف "تيكونية" واليات قادرة على ضرب عشرات المؤسسات والإيقاع بملايين الحسابات.

خفت .. عزيزي القاري،،

اليس كذلك ..

ولكن .. نحن هنا .. من هذا المنبر الإعلامي .. ليطمئن قلبك !!

فعالقة التكنولوجيا، والذكاء الإصطناعي، وخبراء الأمن السيبراني .. نحوا التنافسية في الإبتكارات، وأهداف التوغل السوقي وتحقيق المكاسب الخزعبلية .. جانبا. ليكونوا تحالف مضاد للهاكرز بأنواعه «التوتو» و«التيكوني» إسمه مشروع الجلاس وينج Glasswing. بعد أن عانى الكثير منهم .. من نار فواتير الإختراقات سواء الإقتصادية، او النفسية، او الإجتماعية، والتي تبدأ بتعطل في الخدمات، وسرقة الأموال، والأهم هو ضربة الثقة والسمعة.

وبحسب تقرير شركة IBM فقد بلغ متوسط تكلفة الإختراق الواحد نحو ٤,٩٩ مليون دولار، بينما تصل التكلفة في المؤسسات المالية إلى نحو ٦,٣ مليون دولار. وتتصاعد الفاتورة في البنوك والمؤسسات المالية، لأنها ببساطة .. عبارة عن منظومات مترابطة من أنظمة الدفع، وقواعد البيانات، والتطبيقات، والخدمات السحابية، وواجهات البرمجة بشركات تكنولوجيا اخري وملايين العملاء. وسط توقعات بأن تقفز التكلفة في القطاعين المالي والصحي إلى نحو ٣٧٥ مليون دولار.

من هنا .. جاء مشروع Glasswing الذي اطلقته انثروبك Anthropic في إبريل ٢٠٢٦ لتوظيف الذكاء الإصطناعي في إكتشاف الثغرات الامنية قبل أن يكتشفها الهاكرز "التوتو" او "التيكوني". ضم المشروع أسماء كبري مثل AWS، Apple، Cisco، CrowdStrike، JPMorgan Chase، oogle، Microsoft، NVIDIA، Palo Alto، Linux Foundation، Networks إلى جانب Anthropic.

مسمى «الجلاس وينج" يعني الاجنحة الشفافة التي تختفي بها الفراشة رغم انها ظاهرة. وهي اشبة بالانظمة الامنية التي تستطيع اخفاء الثغرات الامنية مختبئة بداخلها رغم عمليات الفحص والاختبار الدائمة للانظمة.

وخلال الأسابيع الأولى، تمكن التحالف من إكتشاف أكثر من ١٠ الاف ثغرة أمنية في برمجيات مخصصة للبنية الرقمية، قبل أن يتوسع ليشمل نحو ١٥٠ مؤسسة في أكثر من ١٥ دولة حول العالم.

تحالف الجلاس وينج يهدف الي تحويل الذكاء الإصطناعي لجيش رقمي منظم يعمل بمنظومة ثنائية دفاعية وهجومية في آن واحد. فيكتشف التهديد، ويتبادل مؤشرات الهجوم، ويحللها عبر شركات التكنولوجيا والأمن السيبراني، ثم يتواصل مع بقية المؤسسات لتوصيل التحذيرات والحلول قبل أن يتحول الهجوم إلى أزمة واسعة.

والفكرة .. ليست جديدة !!

فالبنوك والمؤسسات المالية تمتلك منذ سنوات شبكات لتبادل معلومات التهديدات، من بينها ISAC-FS. كما أن البنك المركزي المصري، كان له السبق بإنشاء منظومة متخصصة للأمن السيبراني في القطاع المصرفي، ويعمل FinCIRT-EG على إكتشاف الحوادث، والاستجابة الفورية لها، وتحليل الأدلة الرقمية، والثغرات الأمنية، إلى جانب وضع إطار للأمن السيبراني للقطاع المالي.

لكن التحدي القادم .. في حماية النظام المالي كمنظومة واحدة يأتي من خلال تبني الفكر التعاوني والتحالفات ذات الجهود المشتركة ضمن الأطر المؤسسية مما يسمح بتبادل مؤشرات الخطر دون المساس بسرية البيانات سواء من خلال البنوك، والمؤسسات المالية، وشركات الاتصالات، FinTech، وأيضا عبر مزودوا الخدمات السحابية، وشركات الأمن السيبراني، والجامعات ومراكز الأبحاث.

فالحرب السيبرانية القادمة .. لن يقودها الهاكرز «التوتو» او حتي الهاكرز «التيكوني» بإستخدام الذكاء الإصطناعي إنما سيقودها الذكاء الإصطناعي بنفسه وفيهاجم نفسة ويدافع عن نفسه.

قرار جمهوري بتعديل مسمى «الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي» إلى «الأمن الغذائي»

أصدر السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا جمهوريًا بشأن الموافقة على قرار مجلس مساهمي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٥ بتعديل المادة (١) والمادة (٢) من اتفاقية إنشاء الهيئة فيهما الهيئة العربية للاستثمار والأمن الغذائي.

حمل القرار الجمهوري الذي نشر في الجريدة الرسمية الخميس الماضي ، رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٦، وجاء نص القرار كالتالي:

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٦ بشأن الموافقة على قرار مجلس مساهمي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٥ بتعديل المادة (١) والمادة (٢) من اتفاقية إنشاء الهيئة ليصبح اسم الهيئة فيهما الهيئة العربية للاستثمار والأمن الغذائي رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على نص المادة (١٥٦) من الدستور وبعد موافقة مجلس الوزراء : قرر :

الموافقة على قرار مجلس مساهمي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٥ بتعديل المادة (١) والمادة (٢) من اتفاقية إنشاء الهيئة ليصبح اسم الهيئة فيهما «الهيئة العربية للاستثمار والأمن الغذائي» ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

ووافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٥ المحرم سنة ١٤٤٨ هـ(الموافق ٣٠ يونية سنة ٢٠٢٦ م) .

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي الدورة التاسعة والأربعون لمجلس المساهمين الكويت - دولة الكويت الأربعاء ٩ أبريل ٢٠٢٥ القرار رقم ٣ لعام ٢٠٢٥ بعد اطلاع مجلس المساهمين على توصيات مجلس الإدارة بشأن مراجعة الهوية المؤسسية للهيئة.

قرر : الموافقة على الآتي : ١ - تعديل المادة (١) والمادة (٢) من اتفاقية الإنشاء بحيث يكون اسم الهيئة فيهما «الهيئة العربية للاستثمار والأمن الغذائي» بدل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وذلك وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٧) من اتفاقية الإنشاء . ٢ - تعديل المادة (١) من النظام الأساسي بحيث يكون اسم الهيئة فيها «الهيئة العربية للاستثمار والأمن الغذائي» بدل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ، وذلك وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٥) من النظام الأساسي .

وزير الاقتصاد والمالية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيس المجلس سيد أحمد أبوه قرار وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٦ وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على قرار مجلس مساهمي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٥ بتعديل المادة (١) والمادة (٢) من اتفاقية إنشاء الهيئة ليصبح اسم الهيئة فيهما «الهيئة العربية للاستثمار والأمن الغذائي» ؛ وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٦/٦/٣٠ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٦ ؛ قرر :

وزيرة التنمية المحلية و البيئة : إزالة ٢٠٠٠ متر من شباك الصيد بالمحميات الشمالية لحماية الطيور المهاجرة

أكدت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، استمرار جهود الوزارة لحماية الطيور المهاجرة والحفاظ على التنوع البيولوجي بالمحميات الطبيعية، من خلال تكثيف أعمال الرصد والمتابعة الميدانية، تنفيذًا للقرار الوزاري رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٢٦ بشأن تنظيم أعمال الصيد.

وقال المهندس شريف عبد الرحيم، الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة، إن حماية الطيور المهاجرة والحفاظ على موائلها ومسارات هجرتها يمثلان أحد محاور جهود الجهاز لصون الحياة البرية والنظم البيئية داخل المحميات الطبيعية، مشيرًا إلى استمرار تطبيق الضوابط المنظمة لأعمال الصيد والتعامل مع الممارسات التي قد تمثل خطرًا على الطيور والكائنات البرية.

وأضاف عبد الرحيم، أنه تم حتى الآن إزالة نحو ٢٠٠٠ متر من شباك الصيد بالمحميات الشمالية منذ بدء تنفيذ قرار تنظيم أعمال الصيد، وذلك من خلال أعمال الرصد والمتابعة الميدانية التي تنفذها فرق العمل بالمحميات، في إطار جهود الحد من المخاطر التي تهدد الطيور المهاجرة.

وأشار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة إلى أن محميتي أشتوم الجميل والبرلس تعدان من المناطق المهمة للطيور المهاجرة، لما تضمانه من نظم بيئية وأراض رطبة توفر بيئات مناسبة للعديد من أنواع الطيور خلال رحلات الهجرة، لافتًا إلى استمرار أعمال الرصد والإزالة بالتزامن مع موسم الهجرة.

وأكد عبد الرحيم استمرار المتابعة الميدانية بالمناطق التي تشهد تجمعات للطيور المهاجرة، لرصد أي ممارسات مخالفة والتعامل معها، بما يسهم في الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الطيور، ودعم جهود حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية داخل المحميات.

ويأتي ذلك تنفيذًا للقرار الوزاري رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٢٦ بشأن تنظيم أعمال الصيد، والذي يستهدف تنظيم أنشطة الصيد وفقًا للضوابط والاشتراطات المعمول بها، بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وحماية الطيور المهاجرة والكائنات البرية، إلى جانب تعزيز أعمال المتابعة والرقابة على الأنشطة المرتبطة بالصيد.

الإسكان تكشف التفاصيل الكاملة حول الطرح الحادي عشر ببرنامج بيت الوطن للمصريين بالخارج

كشفت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الإجراءات التي اتخذتها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتوسيع نطاق الاختيار وزيادة فرص الحصول على قطع الأراضي، مع تأكيد أحقية المتقدمين في استرداد المبالغ المحولة حال رغبتهم في ذلك، وذلك في ضوء ما أبداه عدد من المتقدمين للطرح الحادي عشر ببرنامج «بيت الوطن» للمصريين بالخارج من ملاحظات بشأن مواقع قطع الأراضي المطروحة ومدى تلبيتها لرغباتهم.

فيما يتعلق بالطرح الحادي عشر، أوضحت الوزارة أنه استجابة لمناشدات المصريين بالخارج الراغبين في الحجز تم إتاحة استقبال تحويلاتهم لحين فتح المرحلة الجديدة، وجرى العمل بنظام الرصيد، حيث أتيح للراغبين في الحجز تحويل مبالغ لحسابهم اعتبارًا من ١٥ مارس وحتى ١٥ يونيو ٢٠٢٦، بهدف منح المتقدمين مهلة كافية لاستكمال تحويلاتهم، دون ربط أولوية الحجز بأسبقية ورود مبالغ الرصيد خلال تلك الفترة أو اختلاف مدد التحويل بين البنوك، بما مُكن الحاجزين من تحويل المبالغ الكبيرة خلال فترة كافية دون أسبقية تتأثر بالبنك المحول منه للتأكيد على توفير تكافؤ الفرص بين الحاجزين.

وخلال فترة الترصيد المذكورة وبتاريخ ٩ يونيو ٢٠٢٦، أتيحت البيانات التفصيلية لقطع الأراضي (كروكيات عامة وتفصيلية – بيانات تفصيلية بكل قطعة أرض موضحا بها المساحة والسعر)، وذلك على الموقع الإلكتروني الخاص بالحجز، بإجمالي ٤,٥٤٣ قطعة أرض في ٢٢ مدينة جديدة، منها مدن: القاهرة الجديدة، والشروق، ودمياط الجديدة، والشيخ زايد، و١٥ مايو، و٦ أكتوبر، والعبور، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة.

وبعد إتاحة بيانات الأراضي، أُعلن عن استقبال الحوالات التنشيطية لتحديد أولوية الحجز، خلال الفترة من ٢٣ يونيو إلى ٨ يوليو ٢٠٢٦، بواقع عشرة أيام عمل، مما يؤكد حرص الوزارة على توضيح مواقع الحجز تفصيلا قبل الإعلان عن استقبال الحوالات التنشيطية.

تدريب ٣ مليون مواطن على مفاهيم الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع إنتل

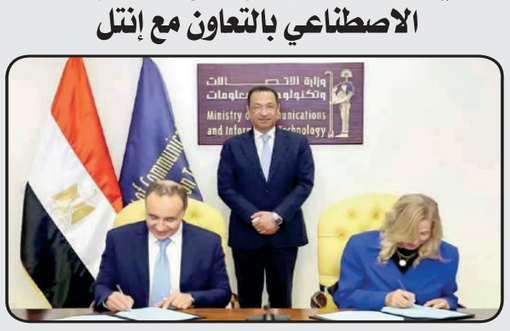

شهد رأفت هندي، وزير الاتصالات، توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة وشركة إنتل Intel العالمية، للتعاون في تنفيذ برامج لرفع الوعي وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي للمواطنين، بما يسهم في نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي، وإعداد كوادر وطنية قادرة على تطوير وتطبيق حلول مبتكرة تدعم مسيرة التحول الرقمي في مصر. وذلك بحضور جيزيل رويزلنزا المدير العام لشركة إنتل في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وعدد من قيادات الوزارة والشركة.

وتستهدف مذكرة التفاهم تدريب مليون مواطن سنويا على مدار ٣ سنوات على مفاهيم الذكاء الاصطناعي وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا وبناء الثقة الرقمية.

وقع مذكرة التفاهم الدكتورة هدى بركة مستشار الوزير لتنمية المهارات التكنولوجية والمشرف على أعمال مركز الذكاء الاصطناعي المسؤول، وطه خليفة المدير العام لشركة إنتل في الشرق الأوسط وأفريقيا.

نوفمبر القادم .. القاهرة تستضيف أول اجتماع أعمال للمنتدى الاقتصادي العالمي بالشرق الأوسط

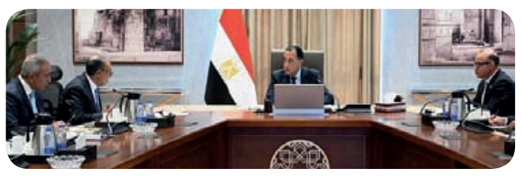

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا لمتابعة الاستعدادات والترتيبات الجارية لاستضافة القاهرة اجتماعا مخصصا للأعمال بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، والمقرر عقده خلال شهر نوفمبر المقبل، وذلك بحضور الدكتور بدر عبدالعاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وأكد رئيس الوزراء أهمية استضافة القاهرة لهذا الاجتماع، موضحا أنه الأول من نوعه الذي يُعقد في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، ويختلف عن المؤتمرات السابقة التي استضافتها المنطقة من حيث طابعه الحصري وتركيزه على الدولة المضيفة فقط بدلا من الإقليم، مشيرا إلى أن المنتدى الاقتصادي العالمي بدأ تنظيم هذا النوع من الاجتماعات منذ عام ٢٠٢٤ في عدد من الدول.

وأوضح الدكتور بدر عبدالعاطي أن الاجتماع سيشهد مشاركة نخبة من الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات الدولية الشريكة للمنتدى، مع توقع مشاركة أكثر من ٥٠ شخصاً من القيادات رفيعة المستوى بتلك الشركات، إلى جانب دعوة عدد من الشركات المصرية الناجحة في مختلف المجالات والقطاعات.

وأضاف أن مشاركة الشركات المصرية تستهدف تعزيز الحضور الدولي للفعالية، وإتاحة المجال لاستكشاف فرص جديدة للتعاون والاستثمار، باعتبارها مركزاً للتجارة واللوجستيات والطاقة.

وأوضح أن الاجتماع المخصص للأعمال يُعد إحدى الآليات التي يعتمدها المنتدى الاقتصادي العالمي لتعزيز الحوار بين الحكومات وكبار قادة مجتمع الأعمال العالمي، حيث تركز هذه الاجتماعات على دولة بعينها لمناقشة أولوياتها الوطنية، وتصمم أجندتها وفق احتياجات الدولة المعنية.

واستعرض وزير الخارجية الإجراءات والخطوات التي تم اتخاذها في إطار الإعداد لتنظيم الاجتماع، بالتعاون والتنسيق مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

من جانبه، أكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أهمية الاستفادة من انعقاد الاجتماع في مصر للترويج للمقومات والفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف المجالات والقطاعات، مشددا على ضرورة دعوة كبار المستثمرين وممثلي صناديق الاستثمار الكبرى.

بما يعظم الاستفادة من الفرص والإمكانات الاستثمارية المتاحة في مصر.

وأشار وزير الخارجية إلى أن مقترح عقد الاجتماع جاء ضمن نتائج مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد في يناير ٢٠٢٦، لافتا إلى أن الاجتماع يستهدف بحث آفاق الاقتصاد المصري، وفرص الاستثمارات المتاحة، ودور مصر الاقتصادي الإقليمي

سكك حديد مصر توضح حقيقة فرض رسوم ٥٠ جنيهًا على دخول المحطات

أوضحت الهيئة القومية لسكك حديد مصر حقيقة ما تم تداوله بشأن فرض رسوم مالية على دخول محطات السكك الحديدية، مؤكدة عدم تحصيل أي رسوم من المواطنين مقابل دخول ساحات المحطات لاستقبال أو توديع ذويهم.

وأكدت الهيئة أنه يُسمح للمواطنين باستقبال وتوديع ذويهم داخل ساحات المحطات، وحتى البوابات الإلكترونية الموجودة عند مداخل ومخارج الأرصفة، دون تحصيل أي رسوم مالية.

وأوضحت أن مبلغ الـ٥٠ جنيهًا يتم تحصيله كغرامة من الأفراد المخالفين الذين لا يحملون ما يخول لهم حق المرور عبر البوابات الإلكترونية، ورغم ذلك يقومون بالدخول إلى الأرصفة.

وأشارت إلى أن تحصيل الغرامة يتم عند خروج المخالفين من بوابات الأرصفة فقط، ولا تمثل رسومًا مقابل دخول ساحات المحطات أو استقبال وتوديع الركاب.

وأكدت الهيئة أن هذا الإجراء يأتي بهدف الحد من التكدس والازدحام على أرصفة المحطات، وتنظيم حركة الركاب، والحفاظ على سلامة المسافرين والمترددين على المحطات، بما يسهم في توفير بيئة أكثر انضباطا وأمانا لحركة جمهور المسافرين.

مصر تقتحم سوق «الصادرات الرقمية»

تقرير حكومي : ٧,٤ مليار دولار قيمة الصادرات الرقمية فى ٢٠٢٥ مقابل ٦,٩ مليار دولار فى ٢٠٢٤ .. وخبراء يتوقعون وصولها إلي ٢٠ مليارا في ٢٠٣٠

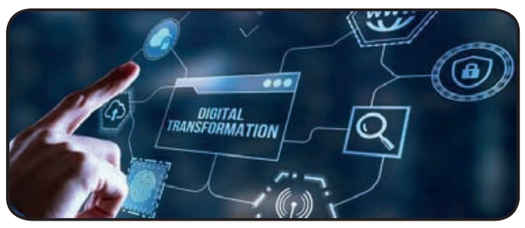

يشهد التحول الرقمي في مصر توسعًا ملحوظا لا يقتصر على تطوير البنية التحتية وإتاحة الخدمات إلكترونيًا، بل يمتد إلى زيادة الاستخدام الفعلي للخدمات الرقمية ونمو الاقتصاد الرقمي، وفقًا لأحدث المؤشرات .

وارتفعت قيمة الصادرات الرقمية المصرية إلى نحو ٧,٤ مليارات دولار خلال ٢٠٢٥، مقابل ٦,٩ مليارات دولار في ٢٠٢٤، بنسبة نمو بلغت ٧,٢٪ ، فيما قفزت صادرات خدمات التعهيد من ٢,٤ مليار دولار في ٢٠٢٢ إلى ٥,٢ مليارات دولار في ٢٠٢٥، بزيادة تجاوزت الضعف خلال ثلاث سنوات، مع استهداف الوصول إلى ٦ مليارات دولار في ٢٠٢٦.

وبحسب البيانات الرسمية ، احتلت مصر المرتبة ٢٢ عالميًا من بين ١٩٧ دولة في مؤشر نضج تكنولوجيا الحكومة لعام ٢٠٢٥، كما جاءت في المرتبة ٥٢ عالميًا في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي.

تطور الخدمات في مصر

وقبل أيام ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، عددًا جديدًا من سلسلة «تقارير معلوماتية

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 20 سبتمبر 2026 • العدد 859

الوزراء يوافق على إنشاء منطقة استثمارية لـ«الديار القطرية» في علم الروم على مساحة نحو ٤,٩

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المنطقة الاستثمارية لشركة الديار القطرية للتنمية العمرانية – علم الروم ش.م.م بما يعادل 4900 فدان تقريبًا بطريق الإسكندرية – مطروح الساحلي بمحافظة مطروح، وتُخصص لإقامة أنشطة (سكنية – سياحية – تجارية - إدارية - خدمية).. وقال المجلس في بيان ، إنه وافق أيضًا على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن نقل تبعية مستشفى رأس الحكمة المركزي التابع لمديرية الشئون الصحية بمحافظة مطروح، إلى أمانة المراكز الطبية المتخصصة التابعة لوزارة الصحة والسكان، على أن يتم التنفيذ من أول أكتوبر المقبل.

ويأتي ذلك في إطار توجه وزارة الصحة والسكان لرفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة على مستوى الجمهورية، وتهيئة المحافظات لتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، وتفعيل الحوكمة على المستشفيات العامة والمركزية في مجال الطب العلاجي، حيث تُحقق هذه الخطوة الاستفادة القصوى من التجهيزات الطبية وغير الطبية بهذا المستشفى ذي الأهمية الكبيرة في تقديم خدمات علاجية بجودة فائقة، والعمل على رفع كفاءة الأطقم الطبية به.

بين أحاديث «الفقاعة» وترقب قانون «المطورين»

خارطة طريق لمواجهة «التعثر و تأخر التسليم» تستهدف تطوير قطاع العقارات

البنك المركزي يطلب من البنوك حصر قروض المشروعات العقارية ومتابعة معدلات تنفيذها ..

تترقب الأوساط الاقتصادية تحديد مسار واحد من أهم القطاعات في البلاد وهو القطاع العقاري ، في ظل الحديث عن تعرض القطاع ل»فقاعة « ، في مقابل صدور توجيهات رئاسية بضبط القطاع وتطويره ، وتسارع التحركات لصدور قانون اتحاد المطورين العقاريين.

وفي هذا الإطار عقد رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي، عدة اجتماعات مع ممثلي القطاع العقاري لبحث مستجدات وتحديات السوق العقاري في مصر، ومناقشة آليات تنفيذ التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالقطاع، ودعم استدامة الأنشطة العمرانية والتنموية.

تأتي هذه التحركات امتدادا لتوجيهات رئاسية الزمت أجهزة الدولة بمتابعة دقيقة لالتزام شركات التطوير العقاري بالجداول الزمنية لتسليم الوحدات للمشترين وتنفيذ البنية الأساسية والمرافق في المشروعات الجاري تنفيذها.

وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي قد وجّه، في 10 أغسطس الماضي، بتشكيل لجنة لحصر المشروعات العقارية الجاري تنفيذها على مستوى الجمهورية، ومراجعة أوضاع المشروعات المتأخرة أو المتعثرة، ومدى التزام الشركات بمواعيد التسليم، في إطار متابعة تطورات السوق وحماية حقوق المشترين.

يأتي هذا التوجيه في وقت يخضع فيه القطاع لتدقيق متزايد في أوضاع المطورين وتمويلاتهم، بالتزامن مع طلب البنك المركزي من البنوك حصر قروض المشروعات العقارية ومتابعة معدلات تنفيذها.

وفي تصريحات سابقة أكد رئيس الوزراء خلال مؤتمر صحفي، أن حالات التعثر في القطاع العقاري لا تزال محدودة حتى الآن مقارنة بحجم أعمال المطورين الجادين، مجددا التأكيد على استمرار دعم الحكومة للقطاع العقاري باعتباره أحد أقوى القطاعات في الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الحكومة تعكف حاليا على إعداد مشروع قانون اتحاد المطورين العقاريين لتنظيم السوق العقارية، من خلال تصنيف المطورين طبقا لقدراتهم وخبراتهم ونجاحاتهم السابقة.

أما وزارة الإسكان فقد أعلنت من جانبها أنها انتهت بالفعل من صياغة مشروع قانون إنشاء اتحاد المطورين العقاريين، وتخوض حاليا جولة نقاشات موسعة مع مجتمع المطورين حول أطر ومحاور التشريع، بحسب ما أكده أحمد عمارة، المشرف على قطاع الشؤون العقارية والتجارية بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مضيفا: "عقب انتهاء المناقشات، سترفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء تمهيدا لتقديمه إلى مجلس النواب أقرب فصل تشريعي" .

أوضح عمارة في تصريحات له ، أن التشريع المرتقب يستهدف هيكلة السوق وضبط بوصلتها عبر إسناد مهام تصنيف المطورين ماليا وفنيا، إضافة إلى مراجعة صيغ عقود بيع الوحدات وفرض تدابير جزائية تصاعدية بحق الكيانات غير الملتزمة تصل إلى الشطب النهائي، مؤكدا ردا على مخاوف تضارب المصالح أن الدولة تحتفظ بكامل صلاحياتها الرقابية والتنظيمية، حيث ينص مشروع القانون على تشكيل لجان مستقلة لتسوية المنازعات برئاسة مستشارين قضائيين لضمان الحيادية والشفافية.

استبعد عمارة سيناريو الفقاعة العقارية في السوق المصرية، مشددا على تمتع القطاع العقاري في مصر بملامسة وصلابة هيكلية، ورافضا سحب حالات التعثر أو التأخر الفردية لبعض الشركات على المشهد العام.

وأكد أن وزارة الإسكان تكثف عمليات حصر ومتابعة الحالات التي تواجه عقبات في التنفيذ لمعالجتها وفق برامج زمنية دقيقة، بما يضمن حماية حقوق العملاء.

تصحيح أم انهيار

وبينما يواصل كبار المطورين العقاريين في مصر تسجيل مبيعات قوية، بدأت ملامح الطلب في السوق تتغير، مع مواجهة شريحة من المشترين صعوبات في استكمال سداد الأقساط، وانحسار في نشاط المضاربين. ويتزامن ذلك مع تشديد الرقابة على تمويلات القطاع، وتنامي الاهتمام بصناديق الاستثمار العقاري.

هذه التحولات فتحت الباب أمام تساؤلات بشأن مسار السوق: هل ما يحدث مجرد إعادة فرز وتصحيح طبيعي بعد سنوات من الارتفاعات القوية، أم أن بعض المؤشرات بدأت تعكس ملامح فقاعة عقارية؟

وفي الأثناء ، يتحرك البنك المركزي المصري لرصد الجانب التمويلي من السوق، إذ طلب من البنوك حصر القروض الممنوحة للمشروعات العقارية، بما يتيح تكوين صورة أكثر دقة عن حجم انكشاف القطاع المصرفي على النشاط العقاري، ومستوى المخاطر المرتبطة به.

ويقول خبراء إن هذا الإجراء لا يشير بالضرورة إلى وجود أزمة في تمويل القطاع، لكنه يأتي في وقت تتزايد فيه أهمية تقييم قدرة الشركات على تنفيذ مشروعاتها، وتحصيل مستحقاتها، والوفاء بالتزاماتها. وتكتسب هذه المتابعة أهمية خاصة في ضوء الوزن الاقتصادي الكبير لقطاعي العقارات والتشييد في مصر.

وقال أحمد شلبي، رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب، إنه يجب التفرقة بين المطور المتعثر والمطور المتأخر عند تقييم أوضاع المشروعات العقارية ، موضحا أن «تأخر المشروع لمدة عام أو عامين لا يعني بالضرورة تعثره»، مشددا على ضرورة تقييم كل مشروع وفقا لنسب التنفيذ، والملاءة المالية للمطور، وخطة استكمال الأعمال.

مبيعات تعاقدية

كان هشام طلعت مصطفى، الرئيس التنفيذي لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، أكبر شركة عقارية مقيدة في البورصة، أعلن في تصريحات إعلامية قبل أيام أن مبيعات أكبر 10 شركات عقارية في مصر بلغت نحو 800 مليار جنيه منذ بداية 2026، فيما سجلت المجموعة مبيعات بقيمة 270 مليار جنيه حتى الآن.

وأضاف أن نحو 500 ألف وحدة لدى أكبر 10 شركات عقارية في مصر لا تزال قيد الإنشاء، ما يعكس حجم المعروض المرتقب دخوله السوق خلال السنوات المقبلة ، وتشير هذه الأرقام إلى استمرار قوة الطلب على العقارات، لا سيما لدى الشركات الكبرى، لكنها تثير في الوقت نفسه تساؤلات بشأن قدرة السوق على استيعاب هذا المعروض عند مستويات الأسعار الحالية.

كانت المبيعات التعاقدية للعقارات قد قفزت إلى نحو 1.5 تريليون جنيه في 2024، مقارنة بنحو 750 مليار جنيه في العام السابق، بحسب بيانات السوق ، غير أن ارتفاع المبيعات التعاقدية لا يعني بالضرورة تحقيق تدفقات نقدية بالقيمة نفسها، إذ يعتمد جزء كبير من السوق على البيع بالتقسيط لفترات طويلة، ما يجعل معدلات التحصيل وقدرة العملاء على مواصلة سداد الأقساط من المؤشرات الأساسية لقياس صحة السوق.

وقال هشام طلعت مصطفى إن جزءاً من الضغوط التي ظهرت في السوق مؤخراً يعود إلى عملاء دخلوا في نهاية 2023 وبداية 2024 بهدف المضاربة وتحقيق مكاسب سريعة، قبل أن يتجه بعضهم إلى التخارج بعدما أصبح غير قادر على تحمل الأقساط.

واعتبر أن معدلات الشراء لدى أغلب الشركات العقارية لا تزال تسير بصورة طبيعية، وإن الطلب يظل مرتفعاً، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن نحو 1%-2% فقط من الشركات العقارية تواجه تعثراً في التنفيذ، وفق تقديره.

هذه التطورات تشير إلى أن ما تشهده السوق قد يكون أقرب إلى إعادة فرز للطلب منه إلى خروج جماعي للمشترين، مع تراجع دور بعض العملاء الباحثين عن مكاسب سريعة، مقابل استمرار الطلب من المشترين القادرين على الوفاء بالتزاماتهم طويلة الأجل.

وقال هشام طلعت مصطفى إن قانون اتحاد المطورين العقاريين في طريقه للصدور، تمهيدا لمناقشته في مجلس النواب، موضحا أن القانون يستهدف حماية المطورين الجادين من الدخلاء على المهنة. كما أشار إلى اجتماع مقرر مع وزيرة الإسكان السبت المقبل لمناقشة تطورات السوق ووضع حلول للمشكلات القائمة.

ارتفاع الأسعار

وشهدت أسعار العقارات في مصر زيادات كبيرة خلال السنوات الماضية، مدفوعة بارتفاع تكاليف الأراضي ومواد البناء والعمالة والتمويل، إلى جانب التضخم وتراجع قيمة الجنيه، فضلا عن توجه المدخرات إلى العقار باعتباره أداة للتحوط من تآكل القوة الشرائية.

وفرض صعود الأسعار تحدياً آخر يتمثل في قدرة المشترين على تحمل التكلفة ، وللحفاظ على زخم المبيعات، اتجه المطورون إلى تمديد آجال السداد، التي تصل في بعض المشروعات إلى 8 و12 و15 عاما، ما يعني أن المطورات يقدم فعليا جزءا متزايدا من التمويل للعملاء.

ويؤكد الخبراء أن المؤشرات الحالية لا تكفي وحدها للجزم بأن السوق العقارية المصرية دخلت بالفعل في فقاعة، إذ ترتبط الفقاعات عادة بارتفاعات حادة في أسعار الأصول تنفصل عن أساسيات السوق، وتوسع مفرط في الائتمان، ومضاربات واسعة النطاق، قبل أن تتزايد مخاطر التعثر وتتراجع الأسعار مع تغير الظروف.

ويشيرون إلى أنه في السوق المصري، لا تزال عوامل أساسية تدعم الطلب، من بينها النمو السكاني والطلب على السكن وارتفاع تكلفة الاستبدال، إلى جانب اعتبار العقار وسيلة للتحوط من التضخم. في المقابل، تبرز مؤشرات تستحق المراقبة، تشمل الارتفاع الكبير في الأسعار، وتمديد آجال السداد، ودخول مضاربين إلى السوق ثم تخارج بعضهم، فضلا عن وجود مئات الآلاف من الوحدات قيد الإنشاء.

وذهبوا إلى أن التوصيف الأدق في المرحلة الحالية هو أن السوق تمر بمرحلة إعادة توازن واختبار لقدرة المشترين على تحمل مستويات الأسعار، أكثر من كونها فقاعة عقارية مكتملة الأركان.

في المقابل، تتزايد محاولات تنويع مصادر التمويل والاستثمار في القطاع العقاري، إذ تدرس هيئة الرقابة المالية 25 طلباً جديداً لتأسيس صناديق استثمار عقارية، مقارنة بعدد محدود من الصناديق القائمة حالياً. وبلغ صافي أصول صناديق الاستثمار العقارية القائمة نحو 12.6 مليار جنيه بنهاية النصف الأول من 2026، وهو رقم لا يزال محدودا للغاية مقارنة بحجم السوق العقارية المصرية.

بورصة عقارية

من جانبه ، أكد النائب أحمد فؤاد أباظة، عضو مجلس النواب وعضو البرلمان العربي، أن إنشاء «بورصة عقارية إلكترونية متكاملة» أصبح ضرورة وطنية عاجلة لإنهاء حالة التشتت والعشوائية في سوق العقارات المصري، وتحويل القطاع من سوق تقليدي إلى سوق شفاف وجاذب للاستثمار المحلي والأجنبي.

وقال «أباظة»، في تصريحات له، إن القطاع العقاري يمثل نحو 24% من الناتج المحلي، ورغم ذلك لا توجد حتى الآن آلية رسمية لحصر الأسعار والتداولات والتمويل بشكل لحظي، مؤكدا أن البورصة العقارية ستكون بمثابة «المرآة الحقيقية للسوق»، وستسهم في وضع مصر على خريطة البورصات العقارية العالمية.

وأشار عضو مجلس النواب إلى ضرورة أن تفتح لجنة الإسكان والمرافق بالمجلس هذا الملف خلال دور الانعقاد التشريعي المقبل، لصياغة إطار قانوني للبورصة العقارية بالتعاون مع وزارة الإسكان والهيئة العامة للرقابة المالية ومصلحة الشهر العقاري، بما يضمن تحقيق الحوكمة الكاملة وحماية حقوق المواطنين والمستثمرين.

وأوضح «أباظة» أن رؤيته لتنفيذ البورصة العقارية تقوم على إنشاء قاعدة بيانات موحدة تربط المنصة إلكترونيا ويشكل لحظي بالشهر العقاري والبنوك وشركات التطوير العقاري، بحيث يتم تسجيل عمليات البيع والشراء والتأجير والتمويل العقاري فوريا، بما يمنع تكرار البيع ويحد من تزوير العقود.

وأضاف أن المقترحات تشمل أيضاً إطلاق مؤشر قومي لحظي لأسعار العقارات، يرصد أسعار المتر السكني والتجاري والإداري في مختلف المدن والأحياء، ويتم تحديثه يوميا وفقا للتداولات الفعلية، ليكون مرجعا في التسعير والضرائب والتمويل ويسهم في الحد من المبالغة السعرية.

ولفت إلى أهمية السماح بتداول الحصص العقارية وتجزئة الوحدات، من خلال إتاحة طرح حصص في المشروعات السكنية والتجارية للتداول داخل البورصة بحد أدنى 10 آلاف جنيه، بما يتيح للشباب وذوي الدخل المتوسط الاستثمار في القطاع العقاري، ويوفر في الوقت نفسه سيولة للمطورين.

كما اقترح إنشاء صندوق حكومي - خاص لضمان وتسوية العقود الذكية، يتولى إدارة التسوية المالية والعقد الذكي لكل صفقة، بحيث لا يتم نقل الملكية إلا بعد استلام قيمة الصفقة وتسجيل العقد إلكترونيا، بما يسهم في خفض النزاعات القضائية بصورة كبيرة.

وأكد «أباظة» أن المكاسب المتوقعة من تدشين البورصة العقارية ضخمة، وفي مقدمتها جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 20 مليار دولار، وزيادة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي إلى 30%، وخفض زمن تسجيل العقارات من شهور إلى 48 ساعة، إلى جانب توفير 500 ألف فرصة عمل جديدة، والحد من التهرب الضريبي وزيادة إيرادات الدولة من رسوم التوثيق.

وشدد عضو مجلس النواب على أن البورصة العقارية «ليست رفاهية»، وإنما تمثل عصب اقتصاد المستقبل، مطالبا بإصدار التشريع وتدشين المنصة قبل نهاية عام 2026، بما يسمح ببدء جني ثمارها الاقتصادية والاستثمارية.

رضوى عبدالله

رئيس الوزراء يعقد اجتماعات مع ممثلي القطاع العقاري

ترحيب في الأوساط الاقتصادية بتقرير «فيتش» عن الاقتصاد المصري و مستقبل القطاع السياحي

الوكالة الدولية : اقتصاد مصر أقوى في ٢٠٢٦ بفضل الإصلاحات.. و٢٣,٨ مليون سائح لمصر و ٢١,٢ مليار دولار إيرادات سياحية بحلول ٢٠٣٠

لقي أحدث تقرير لوكالة «فيتش « عن التجارة والاستثمار، والذي أكدت فيه أن الوضع الاقتصادي لمصر في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ أقوى بكثير مما كان عليه في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ ، لقي ترحيبا واسعا في الأوساط الاقتصادية ، وأكد خبراء أن التقرير يعزز ثقة المجتمع الدولي في قوة الاقتصاد المصري .

وأرجع التقرير ذلك إلى تسارع وتيرة النمو، وانخفاض معدلات التضخم، مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في عام ٢٠٢٣ ، وتعزيز الاحتياطيات الخارجية، رغم التداعيات الناجمة عن الصراع الإقليمي، وذلك بفضل مرونة سعر الصرف، وإصلاحات أسعار الوقود، وتدابير الضبط المالي .

وأشارت وكالة «فيتش» إلى أن السياسات تتجه تدريجيًا نحو دعم التصنيع بقيادة القطاع الخاص، وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات، متوقعة أن تدعم إجراءات مساندة المصدرين، وخفض تكاليف إصدار الشهادات، وتحسين النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز العلاقات التجارية مع الصين، وتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، نمو الصادرات والاستثمار .

التجارة والاستثمار

وقالت وكالة فيتش، في أحدث تقرير لها عن التجارة والاستثمار، إن الوضع الاقتصادي لمصر خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ أصبح أقوى بكثير مقارنة بما كان عليه خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، بدعم من مجموعة من التطورات الاقتصادية الإيجابية، على رأسها تسارع وتيرة النمو، وتراجع معدلات التضخم مقارنة بمستويات الذروة التي سجلتها البلاد خلال عام ٢٠٢٣، إلى جانب تعزيز الاحتياطيات الخارجية.

وأوضحت فيتش أن تحسن الوضع الاقتصادي يأتي رغم التداعيات الناجمة عن الصراع الإقليمي، مشيرة إلى أن مرونة سعر الصرف، وإصلاحات أسعار الوقود، إلى جانب إجراءات الضبط المالي، ساهمت في دعم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات وتعزيز استقراره.

وأشارت الوكالة إلى أن السياسات الاقتصادية في مصر تتجه تدريجيًا نحو دعم التصنيع بقيادة القطاع الخاص، مع التركيز على زيادة الصادرات وجذب المزيد من الاستثمارات.

وتوقعت فيتش أن تسهم مجموعة من الإجراءات والسياسات الداعمة في تعزيز أداء الصادرات والاستثمار خلال الفترة المقبلة، وفي مقدمتها إجراءات مساندة المصدرين، وخفض تكاليف إصدار الشهادات، وتحسين النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

كما توقعت الوكالة أن يؤدي تعزيز العلاقات التجارية مع الصين، إلى جانب تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، دورًا في دعم نمو الصادرات والاستثمارات، بما يتماشى مع التوجه نحو تعزيز التصنيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتعكس رؤية فيتش، وفقًا لما ورد في التقرير، تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ مقارنة بالعامين السابقين، مع استمرار التركيز على الإصلاحات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وجذب الاستثمارات.

السياحة طفرة كبري

استعرض مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أحدث تقرير صادر عن مؤسسة «بي إم آي» (BMI)، التابعة لشركة «فيتش سوليوشنز» (Fitch Solutions)، بشأن آفاق قطاع السياحة المصري، والذي توقع استمرار نمو أعداد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية حتى عام ٢٠٣٠، مدفوعًا بالتوسع في الطاقة الفندقية، وتطوير البنية التحتية، وافتتاح المتحف المصري الكبير، إلى جانب جهود تنويع الأسواق السياحية وتيسير إجراءات السفر.

وأوضح التقرير أن أعداد السائحين الوافدين إلى مصر مرشحة للارتفاع بنسبة ٦,٣٪ خلال عام ٢٠٢٦، لتصل إلى نحو ٢٠,١٩ مليون سائح، مقارنة بنحو ١٩ مليون سائح في عام ٢٠٢٥، على أن تواصل الارتفاع لتبلغ ٢٣,٧٨ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ ٤,٦٪.

وفيما يتعلق بالعائدات السياحية، توقع التقرير ارتفاع الإيرادات من ١٨,٥٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٦ إلى ٢١,١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعكس استمرار أهمية القطاع بوصفه أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، ودوره في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

كما توقع نمو القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات الإقامة والأغذية بنسبة ٢٠,٢٪ على أساس سنوي خلال عام ٢٠٢٦، لتصل إلى نحو ٥٠٨,٤ مليار جنيه، مع استمرار ارتفاعها لتبلغ نحو ٧٥٧,٩ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٣٠، وفقًا للتقديرات الواردة بالتقرير.

وسلط التقرير الضوء على الدور المحوري للمتحف المصري الكبير في تعزيز جاذبية المقصد السياحي المصري، مشيرًا إلى أن افتتاحه في نوفمبر ٢٠٢٥ مثّل إضافة مهمة للمقومات السياحية والثقافية لمصر، وأسهم في تعزيز حضورها على خريطة السياحة العالمية. ووفقًا للأرقام الواردة بالتقرير، يستقبل المتحف نحو ١٥ ألف زائر يوميًا، مع توقعات بوصول عدد زائريه إلى نحو ٥ ملايين زائر سنويًا.

وأشار التقرير إلى أن المتحف يوفر فرصًا لتعزيز السياحة الثقافية، وتشجيع الزائرين على إطالة مدة إقامتهم، من خلال ربط زيارته بالمواقع الأثرية والسياحية الأخرى، بما يسهم في زيادة الإنفاق السياحي وتعظيم العائد الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية، أبرز التقرير أن مصر تستحوذ على نحو ٣٧,١٪ من إجمالي الغرف الفندقية قيد التطوير في أفريقيا، من خلال ١٨٥ فندقًا تضم أكثر من ٤٥,٩ ألف غرفة، في ظل توجهات تستهدف زيادة الطاقة الفندقية إلى ما يتراوح بين ٤٨٤ ألفًا و٥٠٠ ألف غرفة خلال السنوات المقبلة.

وأوضح التقرير أن التوسع الفندقي يمثل أحد المتطلبات الرئيسية لاستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد السائحين، خاصة خلال مواسم الذروة، إلى جانب أهمية تطوير جودة الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري.

كما تناول التقرير دور الاستثمارات في تطوير المقاصد السياحية والبنية التحتية، وفي مقدمتها مشروعات رأس الحكمة والعلمين الجديدة، وتطوير المطارات وشبكات النقل والقطارات السريعة، بما يسهم في تحسين تجربة السائح وتيسير الانتقال بين المقاصد السياحية المختلفة.

ولفت كذلك إلى أهمية التحول الرقمي في تيسير إجراءات السفر، مشيرًا إلى تطوير منظومة التأشيرات الإلكترونية التي تخدم ١١٨ جنسية، بما يدعم سهولة الوصول إلى المقصد السياحي المصري.

وعلى صعيد الأسواق السياحية المصدّرة، توقع التقرير استمرار تصدر الأسواق الأوروبية للتدفقات الوافدة إلى مصر، مع ارتفاع أعداد السائحين القادمين منها من نحو ١٠,١٨ مليون سائح في عام ٢٠٢٦ إلى ١١,٦٣ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠.

كما توقع وصول أعداد السائحين الوافدين من منطقة الشرق الأوسط إلى نحو ٣,٩٢ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٦، إلى جانب استقبال نحو ٦٧٧ ألف سائح من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار التقرير إلى أهمية تنويع الأسواق السياحية والتوسع في استهداف الأسواق الواعدة، وفي مقدمتها السوق الصينية، في ضوء التوجهات الرامية إلى جذب مليون سائح صيني، بما يسهم في توسيع قاعدة الطلب السياحي وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

وفي المقابل، حدد التقرير مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على وتيرة النمو المتوقعة، أبرزها التوترات الجيوسياسية الإقليمية، واضطرابات حركة الطيران، وارتفاع أسعار وقود الطائرات، وما قد يترتب عليها من زيادة تكاليف السفر والتأثير على الطلب السياحي.

كما أشار إلى أن مواكبة الزيادة المتوقعة في أعداد السائحين تتطلب التوسع في الطاقة الفندقية، وتطوير مهارات العاملين بقطاع الضيافة، وتحسين جودة الخدمات، بما يضمن الحفاظ على تنافسية المقصد السياحي المصري وتعزيز رضا الزائرين.

وتشير توقعات التقرير إلى أن الفرصة الاقتصادية أمام قطاع السياحة المصري لا تقتصر على زيادة أعداد السائحين، وإنما تمتد إلى تعظيم العائد من كل سائح، من خلال زيادة متوسط الإنفاق ومدة الإقامة، وتنويع المنتجات السياحية، وتعزيز التكامل بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، يبرز التوسع في الاستثمارات الفندقية، وتنمية الكوادر البشرية، وتحسين جودة الخدمات، وتنويع الأسواق المصدّرة للسياحة، بوصفها عوامل رئيسية للاستفادة من النمو المتوقع، وتحويل الزيادة في التدفقات السياحية إلى قيمة اقتصادية أكبر، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بالتطورات الإقليمية والدولية.

ثقة دولية

من جانبه ، أكد النائب أمين مسعود، عضو مجلس النواب، على أهمية التقرير الصادر عن وكالة «فيتش» بشأن الاقتصاد المصري، معتبرا أنه بمثابة ثقة دولية في قدرة الدولة على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي .

وأشار « مسعود» إلى أن تحسن معدلات النمو، وانخفاض التضخم مقارنة بمستويات الذروة، وزيادة الاحتياطيات الخارجية، تعد مؤشرات مهمة على تحسن قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات والصدمات الخارجية.

وثمنت بثينة أبو زيد ، عضو مجلس النواب، التقرير الصادر عن وكالة فيتش بشأن تحسن مستوى الاقتصاد المصري عن السنوات السابقة ، مؤكدة أن توجيه السياسات الاقتصادية نحو دعم التصنيع، وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات يمثل خطوة أساسية لتحقيق نمو حقيقي ومستدام.

وأشارت عضو النواب إلى أن تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي سيؤديان إلى توفير فرص عمل وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وأكدت النائبة بثينة أبو زيد، أن التقرير الصادر عن وكالة فيتش يمثل شهادة ثقة دولية في قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتجاوز التحديات الراهنة ، وأوضحت النائبة أن الدولة تسير على الطريق الصحيح، مشيرة إلى أن استغلال هذه الإشادات يتطلب تكثيف الجهود نحو هدف استراتيجي واحد وهو تعزيز موارد البلاد من النقد الأجنبي.

وأضافت أبو زيد أن مفتاح الحل يكمن في دمج التوجهات الحكومية مع الواقع الصناعي، من خلال تقديم حزمة من الحوافز غير المسبوقة للمصنعين، لزيادة معدلات الإنتاج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد ، وأشارت إلى أن النهوض بقطاع الصادرات المصرية يمثل العمود الفقري لزيادة حصيلة العملة الصعبة، حيث أن كل دولار يتم توفيره من خلال المنتج المحلي أو اكتسابه عبر التصدير يعزز من قوة الجنيه ويمنح الاقتصاد مزيدا من الاستقرار.

وأكدت على أن تقارير المؤسسات الدولية مثل فيتش لا تأتي من فراغ، بل هي نتاج مراقبة دقيقة للسياسات المالية والنقدية. ودعت إلى استغلال هذه الأجواء الإيجابية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤكدة أن الشعب المصري قادر على تجاوز كافة التحديات الاقتصادية عبر العمل الجاد وتكاتف الجهود بين القطاعين العام والخاص لزيادة الإنتاجية.

الأكثر انفتاحا

بدوره ، أكد الدكتور كريم يحيى، أستاذ التمويل والاستثمار بكلية التجارة جامعة القاهرة، أن وكالة «فيتش» الدولية سبق وأن صنفت مصر كواحدة من أكثر الأسواق انفتاحاً على الاستثمار في المنطقة بما يعد بمثابة شهادة دولية هامة، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات تعتمد في تقييماتها على أرقام ومؤشرات حقيقية بعيدة عن المجاملات، ما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي في جاهزية الدولة المصرية لاستقبال رؤوس الأموال.

أوضح كريم يحيى أن وجود مصر ضمن القائمة الأكثر انفتاحاً استثمارياً يعكس إدراك العالم لمدى تطور البنية التحتية والتشريعات الاقتصادية وسرعة الإجراءات.

وأضاف كريم يحيى أن المستثمر لا يبحث فقط عن سوق استهلاكي كبير يتجاوز ١١٠ ملايين نسمة، بل يبحث عن الاستقرار، وتوفر الطاقة، وسهولة الحركة، والموانئ الحديثة، وهي العناصر التي عملت الدولة المصرية على تطويرها بشكل مكثف خلال السنوات الأخيرة.

وفيما يخص الإصلاحات الهيكلية، أشار كريم يحيى إلى أن «الرخصة الذهبية» أحدثت طفرة في اختصار الوقت والجهد، حيث سمحت للمستثمرين بإنهاء الإجراءات «أونلاين» من خارج البلاد، مما رفع الكفاءة التشغيلية في قطاعات حيوية. كما اعتبر أن تحرير سعر الصرف، رغم صعوباته الأولية، خلق حالة من الوضوح والشفافية في السوق، وقضى على ضبابية تعدد أسعار العملة التي كانت تنفر المستثمرين.

وتوقع أستاذ التمويل أن تقود قطاعات «الطاقة المتجددة» و«الهيدروجين الأخضر» المشهد الاستثماري في مصر مستقبلاً، تماشياً مع التوجه العالمي نحو الطاقة النظيفة، مستشهداً بما تم طرحه في «كوب ٢٧»، كما أكد أن قطاع اللوجستيات والصناعة، خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي، تعد من أكثر المجالات جذباً نظراً لتوفر الكفاءات الشابة والموقع الجغرافي الفريد.

وشدد كريم يحيى، على أن مصر تمتلك "كنزاً اقتصادياً" يتمثل في موقعها كحلقة وصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، موضحا أن تطوير الموانئ والمحاور والطرق الدولية، بجانب المناطق الصناعية الضخمة، يحول هذا الموقع الجغرافي إلى قوة اقتصادية حقيقية تجعل من مصر مركزاً إقليمياً للتجارة والتصدير للشركات متعددة الجنسيات.

و أشار يحيى إلى أن الظروف الجيوسياسية الراهنة تفرض ضغوطاً على الاقتصاد العالمي، لكن مصر تواجه هذه التحديات بخلق بيئة استثمارية أكثر مرونة، مؤكدا أن الدولة تعمل جاهدة على تقليل البيروقراطية، ودعم القطاع الخاص، والحفاظ على استقرار السياسات الاقتصادية، مما يجعلها مقصداً آمناً وسريعاً للإنتاج والتوزيع في ظل التحولات العالمية.

محمد محيي الدين

خبراء: رسالة طمأنة تدعم ثقة المستثمرين وتعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي يقودان إلى توفير فرص عمل وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي

استراتيجية جديدة لتكثيف البحث و الاستكشاف عن الغاز الطبيعي في مصر

وزير البترول: إضافة ٣٣٠ مليون قدم٣ غاز للإنتاج من البحر المتوسط والصحراء الغربية قبل نهاية العام

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، عبر الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، عن استراتيجية طموحة لتعزيز الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي وتأمين إمدادات الطاقة.

وتتضمن استراتيجية خطة لضخ إضافات جديدة تصل إلى مليار قدم مكعبة، منها إضافة ٣٣٠ مليون قدم مكعب يوميا قبل نهاية العام الحالي من حقول البحر المتوسط والصحراء الغربية.

وشهدت الجمعية العامة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» إعلان وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية عن الاستراتيجية الجديدة ، حيث أكد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية ، أن الجهود متواصلة للعودة التدريجية إلى مسار زيادة الإنتاج، مشيرًا إلى أن تسوية وسداد مستحقات الشركاء الأجانب كانت خطوة حاسمة لتهيئة بيئة الاستثمار واستعادة ثقة الشركات العالمية، مما يحول دون تراجع معدلات الإنتاج ويحد من أعباء الفاتورة الاستيرادية.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية، إن جهود دعم وزيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي تتواصل من خلال تنمية إنتاج الحقول القائمة، والتوسع في البحث والاستكشاف، والتعجيل بتنمية وربط الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج.

و أكد الوزير أن الانتهاء من سداد مستحقات شركاء الاستثمار كان خطوة ضرورية لتهيئة المناخ أمام ضخ استثمارات جديدة في البحث والاستكشاف وتنمية الحقول، مشيرًا إلى أن استعادة ثقة الشركاء أسهمت في دعم عودة النشاط الاستثماري، والحفاظ على الإنتاج من التراجع إلى مستويات أكثر انخفاضا، وما كان سيترتب على ذلك من زيادة أعباء الاستيراد.

وأوضح أن صناعة الغاز، ولاسيما في مناطق المياه العميقة بالبحر المتوسط، تتطلب استثمارات ضخمة وطويلة الأجل، لافتًا إلى أن تكلفة حفر بئر «فيلوكس-١» بغرب البحر المتوسط بلغت ٩٥ مليون دولار، بما يعكس حجم الاستثمارات المطلوبة للوصول إلى موارد جديدة، وأهمية توفير البيئة الاستثمارية المحفزة لاستمرار شركات البترول العالمية في ضخ استث

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 20 سبتمبر 2026 ● العدد 859

رئيس الوزراء يتابع إعداد برنامج التحول الاقتصادي الوطني تمهيدا لعرضه على الرئيس

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا موسعًا لمتابعة مستجدات إعداد برنامج التحول الاقتصادي الوطني، بحضور عدد من الوزراء ومسؤولي الوزارات والجهات المعنية، إلى جانب مشاركة الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، عبر تقنية الفيديو كونفرانس.
وأكد مدبولي أن الحكومة، بالتنسيق الكامل مع البنك المركزي، تواصل العمل للانتهاء من إعداد البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي، وفق رؤية متكاملة تعكس أولويات الدولة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي.
وأوضح أن الاجتماع يأتي في مرحلة مهمة من إعداد البرنامج، تتعلق بتدقيق البيانات والأرقام المقدمة من مختلف الوزارات، وإحكام المستهدفات قبل الانتهاء من الصياغة النهائية، تمهيدًا لعرض البرنامج على رئيس الجمهورية ثم إطلاقه رسميًا.
وأشار رئيس الوزراء إلى أن البرنامج يستهدف وضع إطار متكامل للمرحلة المقبلة، يرتكز على تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق نمو مستدام، ورفع الإنتاجية والتنافسية، ودعم القطاعات القادرة على خلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة، بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

تحت شعار البنك جاني وأنا في مكاني..

البنك الأهلي المصري يتيح لعملائه حجز دورهم وإنجاز معاملاتهم بسهولة وفي نفس اليوم

أعلن البنك الأهلي المصري إتاحة خدمة حجز موعد مسبق للعملاء لإنجاز معاملاتهم المصرفية بسهولة وفي نفس اليوم، وذلك ضمن توجه البنك نحو تطوير الخدمات الرقمية وتوفير تجربة مصرفية أكثر سرعة ومرونة.

حجز الدور بضغطة واهدة

وتتيح الخدمة للعملاء حجز موعدهم مسبقًا من خلال قنوات البنك الرقمية، سواء عبر تطبيق «الأهلي موبايل» أو خدمة «الأهلي نت»، بالإضافة إلى الخدمات الذاتية المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للبنك. ويمكن للعميل تنفيذ عملية حجز الموعد من خلال خطوات بسيطة، بما يتيح له تنظيم زيارته للفرع وفقًا للموعد المحدد مسبقًا.

إنجاز المعاملات في نفس اليوم

وتتميز الخدمة بإمكانية حجز الموعد في نفس اليوم، الأمر الذي يسهم في تنظيم حركة العملاء داخل الفروع وتقليل فترات الانتظار، إلى جانب تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات المصرفية.
ويأتي إطلاق الخدمة في إطار حرص البنك الأهلي المصري على توسيع نطاق الخدمات الرقمية وتقديم حلول مصرفية تستهدف توفير الوقت والجهد للعملاء، وتعزيز سهولة وسرعة إنجاز معاملاتهم.

«جيه بي مورجان» يطلق مؤشرا جديدا لسندات الأسواق الحدودية ويضع مصر ضمن أكبر الأوزان

رويترز
يعتزم بنك «جيه بي مورجان» إطلاق مؤشر جديد لسندات الحكومات بالعملات المحلية في الأسواق الحدودية بحلول نهاية سبتمبر الجاري، في خطوة من شأنها توفير معيار استثماري جديد لقياس أداء نحو ٣٣٠ مليار دولار من الديون السيادية في مجموعة من أسرع الاقتصادات نموا حول العالم.
ويحمل المؤشر الجديد اسم «GBI-EM Edge»، ومن المقرر أن يتتبع سندات حكومية بالعملات المحلية صادرة عن ٢٦ دولة، وفقا لمذكرة أرسلها البنك إلى المستثمرين واطلعت عليها وكالة «رويترز».
ومن المتوقع أن تضم قائمة الدول صاحبة الأوزان الأكبر في المؤشر الجديد كلا من مصر وفيتنام والمغرب وكازاخستان وبنجلاديش وباكستان ونيجيريا وسريلانكا، وهي أسواق شهد عدد منها تحسنا ملحوظا في أدائها خلال السنوات الأخيرة بعد تجاوز أزمات اقتصادية ومالية، بحسب رويترز.
ومن المقرر أن تمثل الدول الأفريقية نحو ٤٥٪ من المؤشر، في حين تستحوذ آسيا الحدودية على ما يقرب من ثلثه، مع حصول فيتنام وكازاخستان وباكستان وبنجلاديش على الحد الأقصى المسموح به لوزن الدولة، والبالغ ٨٪.
ويأتي إطلاق المؤشر بعد نحو عقدين من إطلاق «جيه بي مورجان» مؤشر NEXGEM لسندات الأسواق الحدودية المقومة بالعملات الأجنبية، وسط تنامي اهتمام المستثمرين بالديون ذات العائد المرتفع في الأسواق الأقل تطورا.
ويقدر محللون أن حجم الديون القابلة للتداول في الأسواق الناشئة والمقومة بالعملات المحلية تضاعف ٣ مرات تقريبا خلال العقد الماضي، ليصل إلى نحو تريليون دولار، بينما سيغطي المؤشر الجديد ما يقرب من ٣٣٠ مليار دولار من هذا السوق.
ومن المنتظر أن يقتصر المؤشر على السندات التي تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار على الأقل، على أن يتبقى على استحقاق السند عامان ونصف العام أو أكثر، فيما لن يتجاوز وزن أي دولة في المؤشر ٨٪.
ويبلغ العائد الاسمي المتوقع لمؤشر «GBI-EM Edge» نحو ٤ ,١٠٪، أي أعلى بنحو ٤٤٠ نقطة أساس من مؤشر العملات المحلية الرئيسي للأسواق الناشئة.
كما أظهرت الاختبارات التاريخية أن عوائد المؤشر كانت ستتجاوز نظيرتها بنحو ١,٢ نقطة مئوية سنويا خلال السنوات التسع الماضية.
ويرى اقتصاديون أن إطلاق مؤشرات جديدة للديون المحلية يمكن أن يسهم في توسيع أسواق السندات بالعملات المحلية، وهو توجه لطالما دعمته مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتباره وسيلة للحد من مخاطر أزمات الديون الناجمة عن تراجع العملات المحلية، والذي قد يزيد أعباء خدمة الديون المقومة بالدولار.
إن إطلاق المؤشر يعكس تنامي اهتمام المستثمرين بأسواق الحدود.

توقعات متباينة لسيناريوهات « أسعار الفائدة» ..

قرار الفيدرالي الأمريكي يلقي بظلاله علي اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري الخميس القادم

توقع عدد من الخبراء اتجاه البنك المركزي المصري إلى تثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماع الخميس المقبل، رغم قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع الفائدة ، فيما توقع آخرون تأثر قرار السياسة النقدية بالقرار الفيدرالي و اللجوء إلي رفع الفائدة ١٠٠ نقطة أساس في حالة تأثر البلاد بحركة الأموال الساخنة
و اتفق محللون إلى أن استمرار الفارق بين أسعار الفائدة في مصر والولايات المتحدة، بجانب تراجع معدلات التضخم محليًا، يدعم الإبقاء على معدلات الفائدة الحالية، فيما قد يفرض القرار الأمريكي ضغوطًا على تدفقات الأموال الساخنة وسعر الصرف.
ورفع الاحتياطي الفيدرالي، الثلاثاء الماضي ، سعر الفائدة الأمريكية بواقع ٢٥ نقطة أساس إلى نطاق ٧٥ ,٣٪ و٤٪.
ويرى الخبراء، أن قرار الفيدرالي برفع الفائدة الأمريكية يؤثر سلبًا على الأسواق الناشئة، ومن بينها مصر، ويدفع تدفقات الأموال الساخنة إلى الخروج؛ ما قد يتسبب في الضغط على الجنيه.
ومن المقرر أن تجتمع لجنة السياسة النقدية يوم الخميس المقبل؛ لبحث أسعار الفائدة، وذلك بعد أن ثبتت، في اجتماعها الأخير أغسطس الماضي، سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند ١٩٪ و٢٠٪ على الترتيب.
فمن جانبه توقع الخبير الاقتصادي هاني أبو الفتوح، أن تغير الفائدة العالمية قد يؤثر على حركة الأموال وأسعار التمويل في مصر:
وأوضح أبو الفتوح، أن أثر رفع الفائدة في الأسواق العالمية، من قبل الفيدرالي الأمريكي أو بنك إنجلترا أو بنك اليابان، يقاس بالطريق الذي قد تسلكه الأموال بعد القرار، حيث تظل اجتماعات البنوك المركزية الأجنبية زاوية لفهم الضغط المحتمل.
وأضاف أبو الفتوح، أن ما يهم السوق المصري هو ما إذا كان تغير السعير العالمي سيعيد ترتيب حركة الأموال، أو يرفع تكلفة التمويل، أو يضغط على سعر الصرف. وتبقى الأرقام المحلية هي الأساس.
وقال إن قرارات الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي و نظيريه في المملكة المتحدة واليابان تُعيد رسم خارطة ما تبقي في العام ، مشيرا إلي ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في أمريكا بنسبة ٠,٤٪ على أساس شهري في أغسطس، فيما سجل ارتفاعا بنسبة ٣,٤٪ على أساس سنوي، وفق بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، كما ارتفع التضخم الأساسي، الذي يستبعد الغذاء والطاقة، بنسبة ٠,٣٪ شهريا، متجاوزا التوقعات البالغة ٠,٢٪، بينما بلغ ٣,٤٪ على أساس سنوي.
وأشار إلي أن البنك المركزي الأوروبي رفع سعر الفائدة الرئيسي، يوم الخميس قبل الماضي، إلى ٢,٥٪ من ٢,٢٥٪، في ثاني زيادة له هذا العام، محذرا من أن ضغوط الأسعار الناجمة عن الصراع مع إيران قد تستمر لفترة طويلة، ما عزز توقعات الأسواق بمزيد من التشديد النقدي، ربما ابتداء من اكتوبر المقبل.
وأكد هاني أبو الفتوح، إن قرار تسعير الفائدة في مصر لا يرتبط بشكل مباشر بقرارات البنوك الأجنبية فقط، وإنما يعتمد على أوضاع الاقتصاد المصري أيضا، موضحا أن اجتماعات البنوك المركزية الكبرى تغير نقطة المقارنة ولكن تفرض على البنك المركزي المصري رقما بعينه.
وأضاف أبو الفتوح، أن التضخم يضيف طبقة أخرى إلى قرار الفائدة، حيث إن أرقام التضخم لا تصف الأسعار فقط، وإنما تحدد المساحة المتاحة أمام السياسة النقدية، خاصة أن خفض الفائدة في بيئة تضخم متصاعد يحتاج إلى مبرر قوي، ورفعها يحتاج إلى حساب أثره على النشاط والتمويل.
وقال أبو الفتوح إن متوسط سعر صرف الدولار سجل ٥١,١٩ جنيها منتصف سبتمبر ٢٠٢٦، بينما بلغ صافي الاحتياطي الدولي ٥٦,٢٩ مليار دولار في نهاية يوليو ٢٠٢٩، منوها بأن هذه الصورة تمنح وتضع سعر الصرف داخل الحساب اليومي لأي قرار نقدي، فالضغط عليه يمكن أن ينتقل إلى تكلفة الاستيراد ثم إلى أسعار الغذاء والطاقة وبعدها إلى فاتورة الأسرة.
فيما قال محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلي للاستثمارات المالية، إن تأثير قرار الفيدرالي الأمريكي على البنك المركزي المصري لن يكون مباشرا، موضحا أن العامل الأهم يتمثل في لهجة الفيدرالي في بيانه عقب الاجتماع.
وأضاف نجلة أن تبني الفيدرالي لهجة تشددية والإشارة إلى احتمالات رفع الفائدة أكثر من مرة خلال الفترة المقبلة قد يفرض ضغوطا على البنوك المركزية حول العالم، ومن بينها البنك المركزي المصري.
وأوضح أن البنك المركزي المصري لن يرفع الفائدة لمجرد رفع الفيدرالي لها وإنما في حال ظهور ضغوط تضخمية محلية أو مؤشرات على احتمالات ارتفاع التضخم خلال الفترة المقبلة.
وأشار نجلة إلى أن استمرار الفيدرالي في رفع الفائدة أكثر من مرة قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية عالميا وهو ما قد ينعكس على قرارات البنوك المركزية، ومنها المركزي المصري.
من جانبها، قالت سهر الدماطي الخبيرة المصرفية، إن اتجاه بعض البنوك المركزية الكبرى إلى رفع أسعار الفائدة مجددا يأتي في الأساس نتيجة المخاوف من عودة الضغوط التضخمية، خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة والنفط واستمرار التوترات الجيوسياسية، موضحة أن البنوك المركزية أصبحت أكثر حذرا في التعامل مع التضخم، حتى لا تتسبب أي موجة ارتفاع جديدة في الأسعار في إبطاء مسار خفض الفائدة.
وأضافت الدماطي أنه من المرجح أن يميل البنك المركزي المصري إلى التريث في اجتماعه المقبل، خاصة إذا استمرت معدلات التضخم في مسارها النزولي ولم تظهر ضغوط قوية على سوق الصرف، مؤكدة أن تثبيت أسعار الفائدة لفترة من الوقت قد يكون مناسبا لإتاحة مساحة أكبر لتقييم تأثير القرارات السابقة على الاقتصاد والأسواق.
ورجح الخبير الاقتصادي محمد فؤاد، تثبيت الفائدة خلال اجتماع المركزي القادم، وذلك بعد رفع الفيدرالي الفائدة الأمريكية والمسار العالمي الأكثر تشددًا، وارتفاع أسعار الطاقة والمخاطر التضخمية المرتبطة بها، والحاجة للحفاظ على عائد حقيقي موجب وجاذبية أدوات الدين بالجنيه.
وأضاف أن التثبيت يساعد على حماية العائد الحقيقي وتدفقات المحافظ، لكنه في المقابل يطيل ضغط خدمة الدين على الموازنة، ويبقي تكلفة التمويل مرتفعة على الشركات والأفراد، ويؤخر الانفراجة التي ينتظرها السوق المحلية.
ولفت إلى أن قرار الفيدرالي لا يجبر المركزي المصري على رفع الفائدة، لكنه يرفع تكلفة قرار الخفض ويقلل مساحة المناورة أمامه، لا سيما أن المركزي لديه اجتماعات أخرى ويستطيع التدخل لاحقًا. في المقابل ، قال محمد بدرة، الخبير الاقتصادي، أن اجتماع البنك المركزي المصري المقرر عقده في ٢٤ سبتمبر المقبل يأتي في ظل عدد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة، من بينها قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة، بجانب تحركات سعر الدولار أمام الجنيه المصري وارتفاع أسعار النفط عالميًا، مضيفًا أن هذه العوامل ستكون محل متابعة من جانب البنك المركزي، خاصة في ظل انعكاساتها المحتملة على معدلات التضخم، مشيرًا إلى ضرورة الانتظار لتقييم مدى تأثير هذه التطورات على المستوى العام للأسعار قبل حسم اتجاه السياسة النقدية.
وتوقع بدرة، أن تكون هناك احتمالية بنسبة ٧٠٪ لرفع أسعار الفائدة خلال اجتماع البنك المركزي المقبل، موضحًا أن الزيادة المتوقعة قد تتراوح بين ٠,٥٪ و١٪، وذلك في إطار التعامل مع الضغوط الناجمة عن ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه المصري، وما قد يترتب على ذلك من تأثيرات على معدلات التضخم والأسعار المحلية، مشيرًا إلى أن اتجاه البنك المركزي في هذا الشأن سيعتمد على قراءة التطورات الاقتصادية والمالية خلال الفترة المقبلة، إلى جانب تقييم مسار التضخم وسعر الصرف.

شيماء مرسي

تحت شعار «هفضل كل مرة أجيلك»..

بنك مصر يطلق خدمة الزيارة المنزلية المجانية لتيسير حصول كبار السن وذوي الهمم على الخدمات المصرفية

في إطار حرص بنك مصر على تقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات عملائه وتعزز سهولة حصولهم على الخدمات، يطلق البنك، تحت شعار «هفضل كل مرة أجيلك»، خدمة الزيارة المنزلية المجانية في جميع محافظات جمهورية مصر العربية، لتمكين العملاء من إنجاز عدد من الخدمات المصرفية في محل إقامتهم من خلال ممثلين رسميين عن البنك، بما يوفر لهم تجربة مصرفية أكثر سهولة وراحة وأمانًا، دون الحاجة إلى زيارة الفرع.
وتستهدف الخدمة بشكل خاص كبار السن من عمر ٦٥ عامًا فأكثر وذوي الهمم) الإعاقة الحركية (، في إطار استراتيجية بنك مصر لإتاحة الخدمات والمنتجات المصرفية لمختلف فئات المجتمع، وتقديم حلول تتناسب مع احتياجات العملاء وتدعم استقلاليتهم، بما يتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري نحو تعزيز الشمول المالي وتيسير حصول مختلف الفئات على الخدمات المصرفية.
وتشمل الخدمات المتاحة من خلال الزيارة المنزلية إعادة تنشيط الرقم التعريفي للعميل الراكد، وفتح حساب لأول مرة، وتحديث البيانات، وتغيير التوقيع، والاشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك وفقًا للضوابط والإجراءات المعمول بها لدى البنك.
وتُقدم الخدمة مجانًا، ويمكن طلبها من خلال مركز اتصال بنك مصر على الرقم ١٩٨٨٨ أو عبر الموقع الإلكتروني للبنك. كما يمكن لأحد الأقارب التوجه إلى أحد فروع البنك لتقديم الطلب، ويشمل ذلك درجات الأب أو الأم، والزوج أو الزوجة، والأبناء، والإخوة، والأحفاد، وفقًا للضوابط والمستندات المحددة.
وعقب تلقي الطلب، يتواصل البنك مع العميل خلال ٤٨ ساعة لتحديد موعد الزيارة بما يتناسب معه، وتأكيد الخدمات والطلبات المطلوب تنفيذها. ولضمان أعلى مستويات الأمان والخصوصية، تُنفذ الزيارة من خلال ممثلين رسميين عن بنك مصر، وفقًا لإجراءات التحقق والضوابط المعتمدة لدى البنك.
وتكتسب خدمة الزيارة المنزلية أهمية متزايدة في ضوء التركيبة السكانية في مصر؛ إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن المواطنين من عمر ٦٥ عامًا فأكثر يمثلون ٦,١٪ من إجمالي السكان، وفقًا للبيانات الصادرة في الأول من يناير ٢٠٢٦، بما يعكس أهمية توفير خدمات مصرفية تراعي احتياجات كبار السن وتيسر حصولهم عليها.
وتأتي الخدمة امتدادًا لجهود بنك مصر في خدمة ذوي الهمم من خلال برنامج «الممكن»، واتساقًا مع توجهات البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع. وقد جهز البنك نحو ٤١٥ فرعًا بمنحدرات أو كراس كهربائية متحركة، وأتاح نحو ٢٠٠ ماكينة صراف آلي ملائمة للعملاء من مستخدمي الكراسي المتحركة، إلى جانب نحو ٣٩٨٥ ماكينة مجهزة لخدمة العملاء ذوي الصعوبات البصرية. كما درّب البنك فرقًا متخصصة على التواصل بلغة الإشارة لخدمة العملاء ذوي الصعوبات السمعية في نحو ٦٧٤ فرعًا كمرحلة أولى، مع العمل على استكمال باقي شبكة الفروع.

خطوة جديدة في عالم المدفوعات الرقمية في مصر..

بنك القاهرة يطلق خدمة جديدة مع «تيلدا».. أول بطاقة ماستركارد مسبقة الدفع على «إنستاباي»

في خطوة جديدة تعكس التطور المتسارع الذي يشهده قطاع التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية في مصر، أعلن بنك القاهرة وشركة «تيلدا» عن إتاحة إمكانية جديدة لمستخدمي «تيلدا»، حيث أصبحت «تيلدا» أول بطاقة ماستركارد مسبقة الدفع في مصر يمكن إضافتها إلى تطبيق «إنستاباي»، وتتيح هذه الخطوة لمستخدمي «تيلدا» إرسال الأموال بسهولة وسرعة إلى مختلف وسائل استقبال الأموال المتاحة عبر «إنستاباي»، بما في ذلك أرقام الهواتف المحمولة، والحسابات والبطاقات البنكية، والمحافظ الإلكترونية، وعناوين الدفع اللحظي (IPA)، بما يعزز من سهولة ومرونة إجراء المعاملات المالية اليومية.
وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود المتواصلة لتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات المدفوعات الرقمية وإتاحة حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات شرائح أكبر من المستخدمين، حيث يمكن لعملاء «تيلدا» الآن الاستفادة من خدمات التحويل اللحظية من خلال ربط بطاقتهم بالتطبيق « انستاباي «، بما يوفر تجربة رقمية أكثر سهولة وسرعة وكفاءة.

تعزيز تجربة مستخدمي "تيلدا"

وفي هذا السياق، قال محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية ببنك القاهرة، إن إتاحة ربط بطاقة «تيلدا» بتطبيق «إنستاباي» تمثل إضافة مهمة ومميزة لتجربة مستخدمي «تيلدا»، حيث تتيح لهم الاستفادة من إمكانات شبكة المدفوعات اللحظية وإجراء التحويلات بسهولة إلى مختلف وسائل استقبال الأموال المتاحة عبر التطبيق، بما يوفر مستويات اعلي من السرعة والسهولة والمرونة في معاملاتهم اليومية.
وأضاف ثروت أن التكامل بين الحلول المصرفية والتكنولوجية يمثل أحد المحركات الرئيسية لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية، مشيرًا إلى أن بنك القاهرة يواصل العمل على تطوير حلول مبتكرة وأكثر ملاءمة لاحتياجات العملاء، والاستفادة من أحدث التقنيات لتعزيز سهولة إجراء المعاملات المالية وتحسين تجربة العملاء.
وأكد أن البنك يولي اهتمامًا كبيرًا بدعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية ورقمية سهلة الاستخدام، بما يسهم في إتاحة حلول مالية متطورة لشريحة أكبر من المجتمع، ويدعم توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو بناء منظومة متكاملة للمدفوعات الرقمية في مصر.

تعاون مصرفي وتكنولوجي لتقديم حلول مالية مبتكرة

ومن جانبه، قال أحمد صباح، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة «تيلدا»، إن إتاحة ربط بطاقة «تيلدا» بتطبيق «إنستاباي» تمثل تطورًا مهمًا في تجربة المستخدم، حيث تجمع بين سهولة استخدام بطاقة «تيلدا» وإمكانات شبكة المدفوعات اللحظية، بما يمنح المستخدمين طريقة أكثر مرونة لإدارة أموالهم وإجراء التحويلات الرقمية.

وأضاف صباح أن الشراكة مع بنك القاهرة تعكس أهمية التعاون بين المؤسسات المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية في تطوير حلول مبتكرة تتناسب مع احتياجات المستخدمين، مؤكدًا أن «تيلدا» تواصل العمل على توسيع نطاق خدماتها الرقمية وتقديم تجربة مالية متكاملة تشمل إدارة الأموال والمدفوعات والتحويلات ومتابعة المصروفات من خلال منصة رقمية واحدة.
ويعكس هذا التعاون الاستراتيجي رؤية مشتركة بين بنك القاهرة و«تيلدا» لتطوير حلول مالية رقمية مبتكرة تواكب احتياجات المستخدمين المتطورة، وتدعم توجه الدولة نحو بناء مجتمع أقل اعتمادًا على النقد وأكثر اعتمادًا على المدفوعات الرقمية، من خلال الاستفادة من البنية التحتية الوطنية المتطورة لمنظومة المدفوعات اللحظية في مصر.
كما يجسد هذا التعاون التزام بنك القاهرة بمواصلة الاستثمار في التحول الرقمي والابتكار المالي، وتطوير حلول ومنتجات مصرفية متكاملة تسهم في تعزيز الشمول المالي، وتمكين العملاء من إدارة معاملاتهم المالية اليومية بصورة أكثر سهولة ومرونة وكفاءة.
ومن خلال هذا التكامل، تلتقي الخبرة المصرفية لبنك القاهرة مع الابتكار التكنولوجي الذي تقدمه «تيلدا»، إلى جانب البنية التحتية الوطنية لمنظومة المدفوعات اللحظية «إنستاباي»، بما يسهم في الارتقاء بمنظومة المدفوعات الرقمية في مصر، وتقديم تجربة مالية أكثر سرعة وتكاملا، وفتح آفاق جديدة أمام تطوير حلول رقمية تلبي تطلعات المستخدمين وتدعم مستقبل الخدمات المالية في السوق المصري.

أطلق البنك المركزي المصري النسخة الرابعة من مسابقة FinTech Got Talent 2026

البنك المركزي يطلق النسخة الرابعة من مسابقة FinTech Got Talent 2026 لطلاب الجامعات

أطلق البنك المركزي المصري، من خلال مبادرة FinYology التابعة لمبتكرات إيجبت، النسخة الرابعة من مسابقة FinTech Got Talent 2026، التي تُقام بمشاركة طلاب الجامعات، بهدف اختيار أفضل المشروعات والأفكار الابتكارية في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك بالتعاون مع كل من اتحاد بنوك مصر والمعهد المصرفي المصري.
ويأتي إطلاق المسابقة في إطار حرص البنك المركزي المصري على تمكين شباب الجامعات، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في مجال التكنولوجيا المالية، والاستثمار في النجاحات التي حققتها المسابقة خلال نسخها الثلاث السابقة.
ومن جانبه، أكد محافظ البنك المركزي المصري، أن الاستثمار في الكوادر الشابة لا يمثل أحد الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها فحسب، وإنما يعد ركيزة أساسية ضمن رؤيته لبناء مستقبل القطاع المصرفي والمالي في مصر، وذلك من خلال إعداد وتأهيل جيل جديد يمتلك المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لمواكبة المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وبما يسهم في تعزيز كفاءة القطاع وتطوير قدراته التنافسية.
وافتتح المهندس أيمن حسين وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور عبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، فعاليات المسابقة التي استضافها البنك المركزي، وذلك بحضور عدد من قيادات البنك المركزي والقطاع المصرفي، وممثلين عن الجامعات المصرية.
وتتضمن المسابقة عدة مراحل، تبدأ بإجراء تصفيات على مستوى الجامعات، وتنتهي باختيار أفضل ١١ مشروعًا لاحتضانها ضمن برنامج متكامل لمدة شهر داخل حاضنة الأعمال DMZ Cairo، حيث يتم تقديم الدعم والتوجيه اللازمين لصقل أفكارهم وتعزيز جاهزيتهم للمنافسة.
وفي ختام المسابقة، تم تسليم الجوائز للفرق الفائزة، حيث حصل مشروع FinFamily المقدم من طلاب كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة على المركز الأول، عن تطبيقه المبتكر الذي يقدم منصة رقمية متكاملة لتعزيز الثقافة المالية لدى الأطفال من سن ٦ إلى ١٥ عامًا، من خلال الجمع بين التعليم المالي التفاعلي، والتدريب المدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي باللغتين العربية والإنجليزي.
وفيما حصل مشروع PayRamids المقدم من طلاب كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع القرية الذكية على المركز الثاني عن تطبيقه الذي يقدم نظامًا متكاملًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لإدارة الموارد البشرية والرواتب، إلى جانب إتاحة إمكانية الحصول على تمويل قصير الأجل من خلال البنوك وجهات التمويل المرخصة.
وحصد مشروع Pockety المقدم من طلاب كلية إدارة الأعمال بجامعة النيل الأهلية على المركز الثالث، عن تطبيقه الذي يجمع بين تطبيق للهواتف الذكية وسوار ذكي، بما يتيح للأطفال تحديد أهداف للادخار، ومتابعة إنفاقهم والمشاركة في تحديات مالية تفاعلية وإجراء مدفوعات آمنة تحت إشراف أولياء الأمور.
وتم منح الفرق الثلاثة فرصة تمثيل جمهورية مصر العربية في مسابقة Arab FinTech Challenge، والتي تُعقد ضمن فعاليات Jordan FinTech Festival ٢٠٢٦ بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٦، بمشاركة ٥ دول عربية وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وفلسطين.
وتجدر الإشارة إلى أن الفرق المصرية قد حققت حضورًا قويًا ونتائج متقدمة في مسابقة Arab FinTech Challenge على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، حيث حصدت الفرق المصرية المركز الأول في فعاليات المسابقة التي تُقام ضمن فعاليات GITEX North Star، وحققت في عام ٢٠٢٥ إنجازًا مميزًا بحصولها على المركزين الأول والثاني، بما يعكس تفوق الكفاءات والكوادر الطلابية المصرية، وقدرتها على المنافسة إقليميًا في مجالات التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي.
كما تجدر الإشارة إلى أن مسابقة FinTech Got Talent تُعد الأولى من نوعها في مجال التكنولوجيا المالية، وقد تم إطلاقها عام ٢٠٢٣ تحت مظلة مبادرة FinYology، التي تهدف إلى دمج الطلاب في بيئة عملية، وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة لمواكبة التطورات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية، إلى جانب تنمية قدراتهم الإبداعية في مجالات متعددة، بما يسهم في تأهيلهم للاندماج بنجاح في سوق العمل، وبما يتوافق مع متطلباته المتغيرة.
وتضم مبادرة FinYology حتى الآن ٣١ جامعة مصرية، فيما بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها من خلالها نحو ١٠٦٠ مشروع، بمشاركة ما يقرب من ٢٤ ألف طالب. وتحظى هذه المشروعات بدعم مستمر من البنوك المصرية، حيث يشارك نحو ٢٧ بنكا ومؤسسة مالية في دعم المبادرة على مدار الأعوام السابقة، بما يعكس حرص البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي على رعاية المواهب الشابة، وتشجيع الابتكار، ودعم ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية.

«البنك التجاري الدولي مصر CIB» يحتل المركز الثاني ضمن تصنيف «فوربس» لأفضل البنوك أداءً عالميًا في ٢٠٢٦

صنّفت مجلة «فوربس» البنك التجاري الدولي مصر CIB في المركز الثاني ضمن فئة البنوك متوسطة الحجم في قائمة «أفضل البنوك أداءً في العالم ٢٠٢٦»، التي أعدتها المجلة بالتعاون مع شركة «ستاتيستا»، اعتمادًا على بيانات مالية ومؤشرات أداء مصرفية موضوعية.
وجاء البنك التجاري الدولي مصر CIB في المركز الثاني ضمن فئة المؤسسات المصرفية التي تتراوح أصولها بين ٢٠ و٥٠ مليار دولار، بينما تصدر بنك «سوفي» هذه الفئة، في حين ضمت القائمة النهائية ٥٠٠ بنك من ٨٩ دولة حول العالم.
ويقدم البنك التجاري الدولي مصر CIB خدمات مصرفية ومالية من خلال قطاعات رئيسية تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للأفراد، إلى جانب قطاعات أخرى، وتشمل أنشطته الحسابات الجارية والودائع والتسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والقروض وخدمات العملات الأجنبية وغيرها من الخدمات المصرفية.
وتأسس البنك التجاري الدولي مصر CIB عام ١٩٧٥، ويتخذ من الجيزة مقرًا رئيسيًا له، ويشغل هشام عز العرب منصب الرئيس التنفيذي، فيما يبلغ عدد العاملين بالبنك ٨,٥٨٦ موظفًا وفق البيانات الواردة في ملف البنك لدى «فوربس»، كما ظهر البنك في ١٨ قائمة من قوائم المجلة حتى سبتمبر ٢٠٢٦.
ويأتي حصول CIB على المركز الثاني لأفضل البنوك أداءً في العالم لعام ٢٠٢٦ ليعزز مكانته ضمن المؤسسات المصرفية التي تحظى بحضور بارز في التصنيفات العالمية.
واعتمدت «فوربس» في إعداد قائمة ٢٠٢٦ على بيانات مالية من مزودي بيانات رئيسيين، من بينهم منصة «إس آند بي كابيتال آي كيو»، إلى جانب البحث المكتبي والبيانات المقدمة من البنوك عبر موقع المجلة، وهو ما يميز التصنيف عن قوائم البنوك السابقة التي اعتمدت بدرجة أساسية على تقييمات العملاء من خلال استطلاعات الرأي.
وشملت معايير الأهلية أن يكون البنك مؤسسة مصرفية مرخصة لقبول الودائع، وأن يتضمن نشاطه الأساسي تقديم التمويل للعملاء من الأفراد أو الشركات، وأن يقدم بيانات مالية قابلة للمقارنة وفق معايير المحاسبة الوطنية، مع نشر بيانات مالية مدققة لأحدث سنة مالية مكتملة وتوفير بيانات مالية لثلاث سنوات متتالية على الأقل، إلى جانب امتلاك أصول تتجاوز ٣ مليارات دولار.
وقسّمت «فوربس» البنوك المؤهلة إلى ٦ فئات وفق حجم الأصول قبل احتساب النتائج، بهدف مقارنة المؤسسات المصرفية ضمن مجموعات متقاربة من حيث الحجم، وشملت الفئة الأولى البنوك العالمية التي تتجاوز أصولها ٥٠٠ مليار دولار، والثانية البنوك الكبيرة التي تتراوح أصولها بين ١٠٠ و٥٠٠ مليار دولار، والثالثة البنوك المتوسطة العليا بأصول بين ٥٠ و١٠٠ مليار دولار، والرابعة البنوك متوسطة الحجم بأصول بين ٢٠ و٥٠ مليار دولار، والخامسة البنوك المتوسطة الأدنى بأصول بين ١٠ و٢٠ مليار دولار، والسادسة البنوك الصغيرة بأصول بين ٣ و١٠ مليارات دولار.
وجرى تقييم البنوك عبر ٤ محاور رئيسية، هي الربحية بوزن ٣٠٪ من النتيجة النهائية، والنمو وجودة الأرباح بوزن ٢٠٪، والمرونة الرأسمالية والتمويلية

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 20 سبتمبر 2026 • العدد 859

البنك المركزي يحذر: العروض والتخفيضات المبالغ فيها قد تكون وسيلة للاحتيال

حذر البنك المركزي المصري المواطنين من الانخداع بالعروض والتخفيضات المبالغ فيها، والتي قد يستغلها المحتالون لاستدراج الضحايا والاستيلاء على بيانات بطاقاتهم البنكية.
وشدد البنك المركزي على ضرورة عدم التسرع في إدخال بيانات البطاقات البنكية بدافع الاستفادة من عروض تبدو مغرية، خاصة عندما تكون الخصومات أو الأسعار غير منطقية.

وناشد البنك المركزي المواطنين ضرورة توخي الحذر والتحقق من مصدر العروض قبل التعامل معها أو مشاركة أي بيانات مصرفية، مؤكدًا أهمية حماية البيانات البنكية وعدم إدخالها عبر روابط أو منصات غير موثوقة.
ويأتي ذلك في إطار جهود البنك المركزي المصري لرفع الوعي بمخاطر الاحتيال المصرفي وتعزيز الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية الرقمية، تحت شعار «معًا نكافح الاحتيال».

«الرقابة المالية» تواجه فوضي الإئتمان بشركات التمويل الاستهلاكي بحزمة قرارات عاجلة

حظر التعامل في سبائك الذهب والمشغولات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى كالفضة والبلاتين .. وخبراء ومراقبون : خطوة تصحيحية وقرار سليم

في خطوة تستهدف السيطرة علي فوضي الإئتمان بشركات التمويل الاستهلاكي ، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، تعميمين إلى شركات التمويل الاستهلاكي بشأن حظر التعامل على منتجات وسلع المعادن الثمينة، وبشأن تحديد سعر العائد المحسوب على جميع منتجات وخدمات التمويل الاستهلاكي .

ويحظر التعميم الأول التعامل في سبائك الذهب والمشغولات الذهبية، وكذلك السبائك والمشغولات من المعادن الثمينة الأخرى كالفضة والبلاتين، مؤكدًا أنها لا تندرج ضمن السلع والخدمات الاستهلاكية التي يجوز تمويلها وفقًا لأحكام قانون التمويل الاستهلاكي رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠.

ويستند التعميم الصادر من الهيئة إلى أن السبائك والمشغولات الذهبية تعتبر أدوات استثمارية، ولا يجوز أن يشملها مفهوم السلع والخدمات المسموح بتمويلها من شركات التمويل الاستهلاكي، وذلك على ضوء الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط، وبما يكفل استقرار الأسواق وسلامة المعاملات.

أما التعميم الثاني فيُلزم شركات التمويل الاستهلاكي بموافاة الهيئة بصورة ربع سنوية ببيانات معدلات الفائدة والمصاريف الإدارية المطبقة على التمويلات الممنوحة من البنوك، وكذلك متوسط معدل العائد والمصاريف الإدارية المحتسبة على التمويلات الممنوحة للعملاء، وذلك اعتبارًا من البيانات الخاصة بالعام الماضي ٢٠٢٥.

ويأتي هذا التعميم في إطار تعزيز الشفافية والحوكمة، وأسوةً بالإجراءات المتبعة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بما يُسهم في رفع كفاءة الآليات الرقابية والتنظيمية، وتدعيمًا لنهج الهيئة القائم على الموازنة بين ازدهار الأنشطة وحماية المتعاملين.

وبهذه القرارات الزمت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، جميع الجهات العاملة بنشاط التمويل الاستهلاكي بحظر التعامل في سبائك الذهب والمشغولات الذهبية وما في حكمها من المعادن الثمينة، بما في ذلك الفضة والبلاتين .

وقالت الهيئة إن المنتجات السابقة لا تندرج ضمن السلع والخدمات الاستهلاكية التي يجوز تمويلها وفقا لأحكام القانون والقواعد والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة

يأتي قرار الهيئة في وقت يواجه قطاع التمويل الاستهلاكي ضغوطًا متزايدة جراء التحديات المرتبطة بالتوسع في منح التمويلات، في ظل اتساع نطاق تعثر بعض العملاء وزيادة مستويات المخاطر الائتمانية.

ودفعت هذه التطورات الجهات الرقابية والمؤسسات المالية نحو إعادة تقييم الأنشطة التمويلية الموجهة لأصول عالية التذبذب، للحد من المخاطر التشغيلية وضمان استقرارها.

يأتي التعميم بهدف تنظيم الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق ومصالح المتعاملين فيها، وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تكفل كفاءة هذه الأسواق وتعزيز سلامة واستقرار معاملاتها.

وتوزعت حصة تمويلات الذهب والمشغولات الثمينة ضمن بند «السلع الأخرى»، والذي استحوذ على ٢٤٪ من إجمالي التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، والبالغ نحو ٦٦,٧ مليار جنيه.

وخلال النصف الأول من العام الجاري، قفزت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح للعملاء بنسبة ٧٥,٢٪ على أساس سنوي، إلى ٦٦,٧ مليار جنيه، ووصل عدد المستفيدين من خدمات التمويل الاستهلاكي إلى نحو ٧,٩ مليون عميل خلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠٢٦، بزيادة بلغت ٦٥٪ على أساس، وفق أحدث بيانات الرقابة المالية.

ويري خبراء ومراقبون أن قرارا الهيئة العامة للرقابة المالية، حظر تمويل شراء سبائك ومشغولات الذهب والفضة والبلاتين عبر شركات القطاع، باعتبارها أدوات استثمارية لا تندرج ضمن السلع والخدمات الاستهلاكية المسموح بتمويلها ، يمثل خطوة جديدة لتنظيم استخدام التمويل الاستهلاكي في مصر.

ويأتي القرار الجديد في وقت يتزايد فيه إقبال المصريين على اقتناء الذهب كوسيلة للأدخار والتحوط من تقلبات سعر العملة والتضخم، ما عزز مكانته في السنوات الأخيرة كأحد أبرز الأصول التي يلجأ إليها الأفراد للحفاظ على قيمة مدخراتهم.

ورغم عدم إفصاح هيئة الرقابة المالية عن حجم مشتريات الذهب التي تمت عبر شركات التمويل الاستهلاكي منذ بداية العام، قدرت بيانات حديثة لمجلس الذهب العالمي إجمالي مشتريات المصريين من الذهب بنحو ٢٢ طناً خلال النصف الأول من العام الحالي، منها ١١,٩ طن من السبائك والعملات الذهبية و١٠,١ طن من المشغولات.

واتفق خبراء في قطاعي الذهب والتمويل الاستهلاكي على أن القرار يضع حدوداً أوضح لاستخدام التمويل الاستهلاكي، ويحد من توظيفه في شراء أصول استثمارية تتسم بتقلبات سعرية، مستبعدين أن يؤدي حظر تمويل الذهب إلى تأثير كبير في إجمالي الطلب في السوق.

ويتزامن القرار الجديد مع نمو قوي في نشاط التمويل الاستهلاكي بشكل عام، إذ قفزت قيمة التمويلات الممنوحة للعملاء في مصر بنسبة ٨٨,٥٪ خلال النصف الأول من العام الجاري، لتسجل ٧١,٨ مليار جنيه، مقابل ٣٨,١ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وفق بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية.

خطوة تصحيحية

من جانبه قال محمود نجم الدين، عضو رابطة تجار الذهب ، إن تعميم الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٦، بشأن حظر التعامل في سبائك الذهب والمشغولات الذهبية وما في حكمها من المعادن الثمينة، بما في ذلك الفضة والبلاتين، عبر شركات التمويل الاستهلاكي، يمثل خطوة استراتيجية وتصحيحية تعيد الانضباط إلى سوق المعادن النفيسة في مصر.

وأوضح نجم الدين أن القرار ليس مجرد إجراء تنظيمي عابر، وإنما يستهدف معالجة بعض التشوهات السعرية التي شهدها سوق المعادن النفيسة خلال الفترة الماضية، والتي كان من شأنها التأثير على استقرار السوق.

وأضاف أن القرار يستند إلى طبيعة الذهب والمعادن النفيسة باعتبارها أصولا مالية ومستودعًا للقيمة، وليست سلعًا استهلاكية تقليدية تنخفض قيمتها نتيجة الاستخدام.

وأشار إلى أن دخول التمويل الاستهلاكي في قطاع المعادن النفيسة فتح المجال أمام ظهور بعض الممارسات السلبية، وفي مقدمتها ظاهرة «التكييش» أو «الكاش باك»، حيث كان يلجأ بعض المتعاملين إلى شراء الذهب بنظام التقسيط وبفوائد مرتفعة، ثم إعادة بيعه فورًا بهدف الحصول على سيولة نقدية.

وأوضح أن هذه الممارسات ساهمت، من وجهة نظره، في خلق طلب غير حقيقي على الذهب وزيادة المضاربات، بما انعكس على الأسعار وألقى بأعباء إضافية على المستهلك النهائي، فضلًا عن تأثيرها على حركة سوق المعادن النفيسة.

وتابع نجم الدين أن القرار يحقق عددًا من المكاسب للمصنعين والتجار والمستهلكين، وفي مقدمتها حماية المستهلك من مخاطر التعثر، خاصة في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار الذهب عالميًا ومحليًا.

وأوضح أن شراء الذهب من خلال أدوات تمويل استهلاكي مرتفعة التكلفة قد يمثل مخاطرة على العميل في حال تراجعت أسعار المعدن بعد إتمام عملية الشراء، بينما يظل ملتزمًا بسداد قيمة الأقساط والتكاليف التمويلية المتفق عليها.

وأضاف أن القرار يسهم كذلك في «تنقية السوق من السيولة الوهمية»، من خلال الحد من التمويل الذي لا يعكس طلبًا حقيقيًا ناتجًا عن القدرة الشرائية الفعلية للمستهلك، بما يحد من احتمالات تكوين فقاعات سعرية ناتجة عن التوسع في عمليات التمويل.

وأشار إلى أن حظر تمويل شراء الذهب والمعادن الثمينة عبر شركات التمويل الاستهلاكي يعزز كذلك الشفافية في حركة التداول، ويدعم بيئة قائمة على أسس تنافسية مرتبطة بالبورصات العالمية والأسعار المعلنة بصورة واضحة.

ولفت إلى أن القرار يحد من تأثير العمولات وتكاليف الوساطة التي ترتبط بعمليات التمويل الاستهلاكي، بما يسمح بأن تكون عملية تداول الذهب أكثر ارتباطا بسعر المعدن وحركة السوق الفعلية.

وأكد نجم الدين أن دعم القرار يمثل أهمية كبيرة لكل من يحرص على سلامة واستقرار سوق المعادن الثمينة في مصر، موضحًا أنه يحافظ على الذهب كوعاء استثماري وأمن، كما يدعم استقرار أعمال المصانع والبيوت التجارية الجادة بعيدًا عن الممارسات التي قد تؤدي إلى التلاعب أو زيادة المضاربات في السوق.

قرار سليم

و قال رئيس الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي في مصر، سعيد زعتر، إن قرار هيئة الرقابة المالية بحظر تمويل شراء الذهب والفضة عبر شركات التمويل الاستهلاكي «يُعد قراراً سليماً»، خاصة أن التمويل الاستهلاكي مخصص بالأساس لشراء السلع الاستهلاكية وليس للمضاربة على أسعار المعادن.

وأوضح زعتر أن «استخدام التمويل الاستهلاكي في شراء الذهب والفضة كان يتيح لبعض العملاء الشراء بالتقسيط بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار، إلا أن انخفاض أسعار المعادن كان يؤدي إلى خسائر وتعثرات كبيرة لدى هؤلاء العملاء» .

وأضاف أن «طبيعة الذهب والفضة كأصول تتغير أسعارها صعوداً وهبوطاً تجعل تمويل شرائهما عبر شركات التمويل الاستهلاكي مصدراً لمخاطر ائتمانية»، مشيراً إلى أن «تغير الأسعار قد ينعكس بشكل كبير على قدرة العميل على السداد وجدارته الائتمانية».

ورأى زعتر أن قرار هيئة الرقابة المالية «يهدف إلى الحد من حالات التعثر المحتملة وحماية العملاء من المخاطر الناتجة عن استخدام التمويل الاستهلاكي في المضاربة».

وأشار إلى أن الطلب على تمويل شراء الذهب عبر شركات التمويل الاستهلاكي شهد زيادة ملحوظة خلال الفترات التي ارتفعت فيها أسعار الذهب في مصر.

وقال إن «الطلب على تقسيط الذهب تراجع نسبياً خلال الفترة الماضية، ثم بدأ في الارتفاع مجدداً مع انخفاض الأسعار مرة أخرى» .

و قال نائب رئيس شعبة الذهب والمجوهرات في اتحاد الغرف التجارية في مصر، لطفي منيب، إن «الاعتماد على شركات التمويل الاستهلاكي لشراء الذهب لم يكن يمثل ظاهرة واسعة في السوق، لكنه كان يُستخدم من جانب بعض المواطنين كوسيلة للحصول على التمويلات الاستهلاكية كسيولة، وليس بهدف اقتناء الذهب في حد ذاته» .

وأوضح منيب أن بعض المواطنين كانوا يشترون الذهب من خلال التمويل الإستهلاكي ثم يقومون بتسييله للحصول على الأموال، مشيراً إلى «أن هذه الممارسات كانت تضع أعباء إضافية على المقترضين، وتسببت في حالات تعثر لدى بعض المواطنين» .

وأضاف أن بعض المشترين كانوا يلجأون أيضاً إلى شراء الذهب بالتقسيط على أمل ارتفاع أسعاره مستقبلاً، ثم بيعه وسداد قيمة التمويل وتحقيق مكسب من فارق السعر، إلا أن انخفاض أسعار الذهب بعد الشراء كان يؤدي في بعض الحالات إلى تعثرهم في السداد.

وأشار إلى أن قرار وقف تمويل شراء الذهب والفضة «يأتي في إطار تنظيم التعاملات المالية والحد من إساءة استخدام أدوات التمويل الاستهلاكي»، موضحاً أن «الهدف الأساسي من التمويل الاستهلاكي هو مساعدة المواطنين على شراء السلع التي يحتاجون إليها، وليس استخدامه للحصول على السيولة» .

ورجّح منيب عدم تأثر سوق الذهب بالقرار الجديد، نظراً إلى أن حجم التمويلات الموجهة لشراء الذهب كان محدوداً نسبياً، موضحاً أن هذه التمويلات كانت في الغالب بمبالغ صغيرة.

أشار منيب إلى عدم تضرر محال الذهب من التمويل الاستهلاكي بشكل كبير، خاصة أن شركات التمويل كانت تسدد قيمة المشتريات للتجار، وإن كانت فترات تأخر السداد في بعض الحالات قد تتزامن مع تغيرات أسعار الذهب، بما يخلق تحديات مرتبطة بفارق الأسعار.

في المقابل، قال رئيس شعبة الذهب والمجوهرات باتحاد الصناعات المصرية إيهاب واصف، إن بعض محال الذهب توقفت بالفعل عن البيع بالتقسيط عبر بعض شركات التمويل الاستهلاكي، بسبب تأخر الشركات في سداد مستحقات المحال.

وأضاف واصف أن طبيعة سوق الذهب تجعل هذه المشكلة أكثر تأثيراً على التجار مقارنة بالعديد من السلع الأخرى، موضحاً أن «تغير أسعار الذهب بصورة مستمرة وسريعة يمثل تحدياً أمام محال الذهب في حالة تأخر تسوية مستحقاتها مع شركات التمويل» .

وأشار رئيس الشعبة إلى أن «الذهب سلعة ذات طبيعة خاصة، وتتأثر أسعارها بعوامل عالمية ومحلية، من بينها حركة سعر الأوقية عالمياً وسعر صرف الدولار، وبالتالي فإن تأخير التسويات المالية لفترات طويلة يرفع المخاطر على التجار ويؤثر على دورة رأس المال داخل محال الذهب» .

ناصر ..

إلزام الشركات بتطبيق نظام «OTP» خلال شهرين

الدكتور إسلام عزام

أصدر الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا بإلزام الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة نشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالانتهاء خلال شهرين بحد أقصى من تطبيق متطلبات إرسال رمز التحقق (OTP) للعملاء عند التعاقد على التمويل وعند استخدامه، مع إثبات الرمز لديها.

ونشرت الوقائع المصرية القرار رقم ٢٧٣٥ لسنة ٢٠٢٦، كما أتاحته الهيئة العامة للرقابة المالية عبر موقعها الإلكتروني.

ويأتي القرار في إطار توجه الهيئة نحو تعزيز إجراءات التحقق من صحة بيانات العملاء، ورفع مستويات الحماية عند إبرام عقود التمويل واستخدامه، بما يسهم في الحد من حالات انتحال الهوية أو استخدام بيانات شخصية غير صحيحة.

ويلزم القرار شركات وجهات التمويل الاستهلاكي، وشركات وجمعيات ومؤسسات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، باتخاذ الإجراءات التقنية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ المتطلبات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٢٦، الصادر في يوليو الماضي، وذلك خلال شهرين اثنين من تاريخ العمل بالقرار.

وتتضمن القواعد الجديدة إلزام جميع شركات التمويل الاستهلاكي، وشركات وجمعيات ومؤسسات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بإرسال رمز تحقق (OTP) إلى جميع العملاء عند إبرام عقد التمويل، على رقم الهاتف المحمول الخاص بالعميل والمستعلم عنه، وكذلك عند استخدام التمويل، مع الاحتفاظ بإثبات رمز التحقق.

وقال عزام إن إضافة إرسال رمز التحقق (OTP) إلى منظومة التعرف على هوية العملاء تسهم في الرصد المبكر لأي ممارسات سلبية أو تلاعبات عند محاولة الحصول على التمويل لأغراض استهلاكية أو إنتاجية.

وأضاف أن هذه الإجراءات تستهدف التصدي لحالات انتحال هوية الغير أو إدخال بيانات شخصية غير صحيحة، بما يحافظ على حقوق الأفراد حسني النية ويحول دون التأثير سلبًا على جدارتهم الائتمانية.

وأكد رئيس الهيئة أن القواعد التنظيمية التي وضعتها الهيئة للتحقق من صحة بيانات العملاء في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية تلزم الشركات الخاضعة لرقابتها، والتي تزاول أنشطتها باستخدام التكنولوجيا المالية، إلى جانب شركات خدمات التعهيد المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، بالاستعلام عن صحة بيانات العملاء من خلال بيانات الرقم القومي وملكية الهاتف المحمول، فضلًا عن الاستعلام عن مدى إدراج العملاء في قوائم غسل الأموال والمنع من التصرف.

ويأتي ذلك وفقًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٤ وتعديلاته، وأخرها القرار رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٢٦ الصادر في يوليو الماضي.

..وتلزم الشركات بالتحقق الرقمي وتقييم السلوك الائتماني لعملائها

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا بإلزام الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بالتحقق الرقمي من بيانات العملاء، والتعرف على تقييمهم القائم على التحليل السلوكي باستخدام البيانات البديلة، وذلك لأغراض منح التمويل.

وفقًا للقرار رقم ٢٨٦٣ لسنة ٢٠٢٦، تلتزم شركات التمويل الاستهلاكي، قبل منح التمويل للعملاء أو تجديده، بإجراء التحقق الرقمي من بياناتهم (Digital Verification)، والتعرف على تقييمهم القائم على التحليل السلوكي باستخدام البيانات البديلة (Behavioral Scoring Based on Alternative Data)، من خلال الاستعلام الائتماني.

والزم القرار الشركات بمراعاة النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الإجراءات عند اتخاذ القرار الائتماني الخاص بالعميل.

وأكد القرار أن أحكامه لا تخل بالضوابط السارية بشأن الاستعلام عن صحة بيانات العملاء، وضوابط الهوية الرقمية، وفقًا لقرارات مجلس إدارة الهيئة ذات الصلة.

كما لا تخل أحكام القرار بالضوابط المعمول بها بشأن الاستعلام الائتماني من خلال شركة الاستعلام الائتماني عن تعاملات العملاء مع جهات التمويل، وذلك وفقًا لأحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي والقرارات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.

وينشر القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وتُستثنى من ذلك الأحكام الخاصة بالتعرف على تقييم العملاء القائم على التحليل السلوكي باستخدام البيانات البديلة، حيث يبدأ العمل بها اعتبارًا من مطلع أبريل المقبل، شريطة جاهزية النظام المخصص لذلك لدى شركة الاستعلام الائتماني.

وربط قواعد بياناتها إلكترونيًا مع هيئة الرقابة المالية

ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط قواعد بياناتها مع قاعدة بيانات الهيئة، وفقًا للضوابط التي تحددها الهيئة في هذا الشأن.

وبموجب القرار، تلتزم الشركات بإتاحة مجموعة من البيانات للهيئة من خلال النظم الإلكترونية التي يتم إعدادها لهذا الغرض، وذلك فور تفعيل الربط الإلكتروني بين قواعد البيانات.

وتشمل البيانات المطلوب إتاحتها للهيئة بيانات العملاء الذين يتم التعاقد معهم، فور الموافقة على منحهم التمويل، إلى جانب بيانات العمليات الخاصة بشراء السلع أو الحصول على الخدمات التي ينفذها العملاء بشكل لحظي.

كما تتضمن البيانات تصنيف السلع والخدمات التي تقوم الشركة بتمويلها، وتصنيف العملاء من حيث مدى انتظامهم أو عدم انتظامهم في السداد.

وتلزم الهيئة الشركات كذلك بإتاحة البيانات المتعلقة بملاءتها المالية والمؤشرات الخاصة بها، فضلًا عن أي بيانات أخرى تطلبها الهيئة وفقًا للضوابط المنظمة لذلك.

ونص القرار على أن تصدر الهيئة الضوابط اللازمة لتنفيذ أحكامه خلال ٦ أشهر من تاريخ العمل به.

ويُنشر القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

إسلام عزام: إلزام شركات التمويل الاستهلاكي بالتحليل السلوكي للعملاء بدءًا من أبريل ٢٠٢٧

أصدر الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا بإلزام الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بالتعرف على تقييم العملاء القائم على التحليل السلوكي باستخدام البيانات البديلة، من خلال شركة الاستعلام الائتماني «آي سكور»، مع مراعاة نتائج هذا التقييم عند اتخاذ قرارات منح التمويل أو رفضه، على أن يبدأ تطبيق الالتزام اعتبارًا من أول أبريل ٢٠٢٧.

التحقق الرقمي من بيانات العملاء

ويلزم القرار رقم ٢٨٦٣ لسنة ٢٠٢٦ شركات التمويل الاستهلاكي بالتحقق رقميًا من بيانات العملاء المتقدمين للحصول على تمويلات (Digital Verification)، والتعرف على تقييمهم القائم على التحليل السلوكي باستخدام البيانات البديلة (Behavioral Scoring Based on Alternative Data)، والذي توفره شركة الاستعلام الائتماني.

ويضاف هذا الالتزام إلى الضوابط القائمة بشأن الاستعلام عن صحة بيانات العملاء وضوابط الهوية الرقمية، وفقًا لقراري مجلس إدارة الهيئة رقمي ١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ و١٨٦ لسنة ٢٠٢٤ وتعديلاتهما، إلى جانب الاستعلام الائتماني عن تعاملات العملاء مع جهات التمويل المصرفي وغير المصرفي الأخرى، وفقًا لأحكام قانون التمويل الاستهلاكي رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.

بدء التطبيق في أبريل ٢٠٢٧

وتبدأ شركات التمويل الاستهلاكي الاستعلام عن تقييم العملاء بناءً على التحليل السلوكي اعتبارًا من أول أبريل ٢٠٢٧، وذلك بعد جاهزية النظام المخصص لهذا الغرض لدى شركة الاستعلام الائتماني «آي سكور».

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن التحقق الرقمي من بيانات العملاء والتعرف على تقييمهم القائم على التحليل السلوكي سيسهمان في رفع كفاءة إجراءات التحقق من الجدارة الائتمانية للمتعاملين، وتعزيز سلامة قرارات منح الائتمان، والحد من احتمالات التعثر في السداد.

وأضاف أن القرار جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع شركات التمويل الاستهلاكي وشركة الاستعلام الائتماني «آي سكور»، مؤكدًا حرص الهيئة على الحوار والتشاور مع أطراف النشاط بما يدعم استقراره، ويحقق التوازن بين التوسع في النشاط ومواجهة المخاطر والتحديات، وفي مقدمتها تعثر العملاء وتعرضهم لمخاطر عدم السداد، بما قد ينعكس على الاستقرار المالي للشركات.

وأشار عزام إلى أن تفعيل القرار، إلى جانب القرارات السابقة المتعلقة بالربط اللحظي بين شركات التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات وشركة الاستعلام الائتماني، وتسريع تطبيق منظومة التحقق من هوية العملاء باستخدام رمز التحقق (OTP)، يمثل خطوة جديدة ضمن توجه الهيئة لتطوير الإطار التنظيمي لأنشطة التمويل غير المصرفي.

وأوضح أن هذه الإجراءات تستهدف تعزيز كفاءة التشغيل ورفع جودة قرارات التمويل وتيسير عمليات المتابعة والرقابة، بما يتواكب مع تطورات السوق والتكنولوجيا وتنوع المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية غير المصرفية.

شيماء مرسي

استكمالاً لدعمه للقطاع التعليمي والبحث العلمي.....

البنك الأهلي المصري يحتفل بتخريج دفعة جديدة من الحاصلين على منح دراسية بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

احتفل البنك الأهلي المصري ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بتخريج دفعة جديدة من الطلاب الحاصلين على المنح الدراسية المقدمة من البنك الأهلي المصري من كلية العلوم، حيث بلغ عدد الطلاب ٢٠ طالب وطالبة هذا العام من دفعة ٢٠٢٢...

وعلى هامش الاحتفال بتخرج دفعة ٢٠٢٦، تم تكريم البنك الأهلي المصري لمساهماته الإيجابية والمؤثرة في قطاع التعليم وبالأخص في مجال دعم المنح الدراسية للطلاب المتفوقين لاستكمال دراستهم، وقد تسلم التكريم محمد عواره مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري.

وقد أعربت دينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري عن اعتزازها بالاحتفال بتخريج دفعة جديدة من الشباب الواعد، مؤكدة استمرار البنك الأهلي بدعم المنظومة التعليمية، كونها ملف مهم ضمن أولويات البنك في مجال التنمية المجتمعية، بما يواكب توجهات الدولة نحو دعم التعليم، مشيرة إلى أن مواصلة الدعم لمدينة زويل يعكس الدور الحيوي الذي يلعبه البنك الأهلي المصري في بناء كوادر واعدة من الشباب المصري القادر على تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي، والمساهمة في تطوير المنظومة التعليمية والبحثية في مصر، باعتبارها أحد أكثر الملفات تأثيرًا في المجتمع ككل، حيث يسهم في تمكين الشباب وفتح آفاق جديدة لهم بما يخدم مستقبل الوطن.

كما أشاد الأستاذ الدكتور وائل عقل القائم بأعمال الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون المثمر بين البنك الأهلي المصري ومدينة زويل على مدار الأعوام السابقة والذي نتج عنه تخريج الدفعة العاشرة من كلية علوم ، موضحاً أن دعم البنك الأهلي المصري ساهم بشكل كبير وفعال في دعم الطلاب من خلال بالمساهمة في تشييد معهد أبحاث النانو، والذي يخدم العديد من الباحثين فيما يتعلق بالنانو والنانو تكنولوجي والذي يتضمن 5 مراكز بحثية منهم مركز علوم المواد، مركز الأجهزة النانونية والالكترونيات، مركز النانوتكنولوجي، مركز الفوتونيات والمواد الذكية ومركز المواد المرجعية المعتمدة؛ فضلا عن المشاركة في تأسيس منطقة الألعاب ومحطات الدراجات الهوائية بالمدينة حتى يتم تحقيق التوازن ما بين التعليم والترفيه للطلبة وأيضا تشجيع الطلبة على الحياة الصحية المتوازنة بالإضافة إلى المساهمة في دعم الطلاب بالمنح الدراسية الكلية والجزئية لاستكمال مسيرتهم العلمية والدراسية.

ومن جانبه أعرب محمد عواره مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري عن اعتزازه بتكريم مدينة زويل للبنك الأهلي المصري لمساهماته الإيجابية والمؤثرة في قطاع التعليم وبالأخص في مجال دعم المنح الدراسية للطلاب المتفوقين لاستكمال دراستهم، مؤكدا حرص البنك على دعم مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا الذي يمتد لسنوات عديدة منذ عام ٢٠١١، والتي تمثل فرص حقيقية للطلاب المتفوقين وغير القادرين على استكمال دراستهم في مؤسسة علمية رائدة مثل مدينة زويل، وهو ما يدعم بناء قاعدة من الكفاءات الشابة القادرة على الإبداع والابتكار وتقديم حلول للتحديات التي يواجهها المجتمع، وبما يساهم في إعداد أجيال جديدة من الكوادر المصرية المؤهلة التي تلبي احتياجات سوق العمل، مشيرا الى أن البنك الأهلي المصري يواصل دعمه لمؤسسات التعليم والبحث العلمي سعياً لتطوير المنظومة التعليمية، بما يعزز من دورها في الارتقاء بجودة التعليم وبناء أجيال واعية ومؤهلة، وبما يؤكد على رسالته المجتمعية في دعم كل ما يمس حياة المواطن بشكل مباشر وله أثر إيجابي على المجتمع ككل.

بنك القاهرة يطرح مزايا مصرفية مجانية ضمن فعاليات الشمول المالي احتفالاً بعيد الفلاح

شارك بنك القاهرة في فعاليات الشمول المالي التي نظمها البنك المركزي المصري احتفالًا بعيد الفلاح، خلال الفترة من ١ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦، من خلال باقة متنوعة من المنتجات والمزايا والعروض التي استهدفت تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتعزيز إتاحة الخدمات والمنتجات المصرفية ، بما يعكس التزام البنك بدعم جهود الدولة الرامية إلى تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية.

وتضمنت مشاركة بنك القاهرة الترويج لحسابات الشمول المالي «وفر" المتاحة بالجنيه المصري والدولار الأمريكي واليورو، والتي تتيح للعملاء فتح الحساب باستخدام الرقم القومي مجانًا ودون حد أدنى لفتح الحساب أو مصاريف إصدار. كما شملت الفعاليات الترويج لحسابي "وفر الجاري» و»وفر بيزنس"، اللذين يتميزان بإصدار مجاني ودون حد أدنى لفتح الحساب، والموجهين لعملاء الأنشطة الاقتصادية والشركات والمنشآت متناهية الصغر.

وفي إطار حرص البنك على إتاحة حلول دفع مصرفية متنوعة، أتاح بنك القاهرة كذلك إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا مجانًا للعملاء الجدد والحاليين، إلى جانب إتاحة الاشتراك في محفظة «قاهرة كاش» الإلكترونية للأفراد مجانًا، سواء للعملاء الجدد أو الحاليين، بما يسهم في تشجيع استخدام الحلول المالية الرقمية والاستفادة من الخدمات المصرفية بسهولة وأمان.

كما قدم بنك القاهرة، خلال فترة الفعاليات، مجموعة من المزايا المخصصة لعملاء القروض متناهية الصغر، تتضمن الإعفاء بنسبة 100% من المصاريف الإدارية للعملاء الجدد من أصحاب الأنشطة غير الرسمية، إلى جانب خصم 50% من المصاريف الإدارية للعملاء القائمين الراغبين في تجديد التمويل للأنشطة غير الرسمية ، وذلك في إطار حرص البنك على دعم أصحاب المشروعات متناهية الصغر وتيسير حصولهم على التمويل.

وفي إطار حرص البنك على توفير حلول مالية تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أتاح بنك القاهرة كذلك منتج "وفر مايكرو" المخصص لعملاء القروض متناهية الصغر، بما يتيح لهم إجراء المعاملات التجارية المرتبطة بأنشطتهم، وتوفير وسيلة آمنة وسريعة لاستقبال وإرسال الأموال الخاصة بالنشاط.

ويواصل بنك القاهرة، من خلال مشاركته في فعاليات الشمول المالي، جهوده الرامية إلى تعزيز الوعي والتثقيف المالي لدى المواطنين، والتعريف بأهمية الخدمات والمنتجات المصرفية ودورها في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على الوصول إلى العملاء في مختلف المحافظات، بما يتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية والمصرفية، وتعزيز التحول نحو مجتمع أكثر شمولا ماليًا ورقميًا.

الحصاد

الرؤية الفائقة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 20 سبتمبر 2026 ● العدد 859

رئيس الوزراء يتابع مستهدفات برنامج إعادة هيكلة الشركات القابضة

عقد د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة مع حسين عيسى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزيري المالية، والاستثمار، ورئيس مجلس إدارة جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، ومساعد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، وهاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة بمجلس الوزراء، ومسؤولو الوزارات المعنية؛ لمتابعة مستهدفات برنامج إعادة هيكلة الشركات القابضة، في إطار جهود الدولة لتنظيم وإدارة الشركات المملوكة لها، وتعزيز كفاءة إدارة أصول الدولة وتعظيم العائد الاقتصادي منها.. وناقش الاجتماع اليات إعادة تنظيم تبعية عدد من الشركات القابضة، ومن بينها الشركة القابضة للتشييد والتعمير، والشركة القابضة للسياحة والفنادق، والشركة القابضة للصناعات المعدنية، والشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، والشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

البورصة المصرية تواجه تحديات التوترات بالمنطقة و«ظاهرة المستريح» بتطبيق ٥ ملفات جاذبة للمتعاملين

خبراء: زيادة عدد المتعاملين بالبورصة بشكل كبير و شركات إدارة الأصول حققت نتائج قوية خلال النصف الأول من العام الجاري ..

أظهرت البورصة المصرية قدرة خلال الشهور الأخيرة على التعامل مع ظروف التوتر في المنطقة، ويرى خبراء أن أداء البورصة المصرية خلال الأشهر الأخيرة كان إيجابيًا، مدفوعًا بارتفاع سعر صرف الدولار.

وقال عمر الشنيطي، شريك تنفيذي في زيلا كابيتال، واستشاري المركز المصري للدراسات الاقتصادية، إن حالة التفاؤل الكبيرة التي سيطرت على بعض المتعاملين خلال الخمسة شهور الماضية يمكن تفسير جزء منها بأداء البورصة، خاصة مع زيادة عدد المتعاملين فيها، لافتًا إلى أن ارتفاع عدد المستثمرين يجعل تأثير حركة السوق على المزاج العام أكبر.

وأشار الشنيطي إلى زيادة عدد المتعاملين بالبورصة بشكل كبير، مضيفًا أن شركات إدارة الأصول حققت نتائج قوية خلال النصف الأول من العام الجاري، وأوضح أن السؤال الأهم بالنسبة لصافي الأصول الأجنبية هو مكوناته، وما إذا كانت الزيادة ناتجة عن أموال ساخنة يمكن أن تخرج سريعًا من السوق، أم عن مصادر مستدامة، مشيرًا إلى أن هذا الفارق يمثل عنصرًا أساسيًا عند تقييم قوة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات.

وتابع أن المستثمر الذي يحقق عائدًا يوميًا يتراوح بين 2% و3% قد يشعر بتحسن أوضاعه المالية، وهو ما قد يدفعه إلى تكوين رؤية أكثر تفاؤلا بشأن الاقتصاد.

وفيما يتعلق بتداعيات حرب إيران على الأسواق العالمية، قال عمر الشنيطي إن استمرار الصراع بالشرق الأوسط أدى إلى تحركات حادة في أسعار البترول، التي شهدت ارتفاعًا ثم تراجعًا قبل أن تعاود الصعود إلى مستويات تتجاوز 100 دولار للبرميل، متوقعًا استمرار حالة التقلب طالما استمرت الحرب.

وأضاف أن هناك تصورًا في الأسواق بأن وصول سعر البترول إلى مستويات تتراوح بين 115 و120 دولارًا للبرميل قد يدفع إلى تكثيف مبادرات وقف إطلاق النار، بينما قد يؤدي تراجع الأسعار إلى مستويات قريبة من 80 دولارًا إلى عودة الضغوط والتوترات.

ولفت إلى أن أداء الذهب لم يأت بالقوة التي كان يتوقعها البعض في ظل التطورات الجيوسياسية، إلا أن التوقعات تشير إلى استمرار الطلب عليه خلال الفترة المقبلة باعتباره أحد الأصول التي يلجأ إليها المستثمرون في أوقات عدم اليقين.

وأوضح أن مؤشر التقلبات «VIX» لم يعكس حتى الآن حجم الاضطرابات الجيوسياسية العالمية، رغم التطورات المتعلقة بالحرب وإمكانية تأثر حركة الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب، مشيرًا إلى أن تراجع المؤشر يعكس قدرًا من الهدوء النسبي في تعامل الأسواق العالمية مع تداعيات الأزمة.

وأكد أن الأسواق العالمية تبدو وكأنها تتعامل مع التطورات الحالية باعتبارها أزمة إقليمية يمكن احتواؤها، مع افتراض وجود بدائل لمصادر الطاقة في حال استمرار ارتفاع أسعار البترول أو حدوث اضطرابات في الإمدادات.

وأشار إلى أن أهمية مضيق هرمز لا يمكن تجاهلها، إذ تمر عبره كميات ضخمة من صادرات النفط، تشمل صادرات السعودية والعراق والإمارات وإيران والكويت والبحرين، بما يمثل حوالي 15 مليون برميل يوميًا ، أي ما يقارب 15% من إجمالي إنتاج النفط العالمي الذي يتراوح بين 90 إلى 100 مليون برميل يوميًا.

ملفات مهمة للبورصة

من جانبه أكد عمر رضوان رئيس البورصة المصرية إلى أنه عمل خلال المائة يوم الماضية من توليه مسئولية البورصة على عدد من الملفات المهمة ، وأولها ملف الشتقات والعقود الآجلة، بتوسيع استخدامها لتطبيقها على الأسهم، بما يتيح للمستثمرين والمؤسسات المالية أدوات أكثر كفاءة لإدارة المخاطر والتحوط، فضلا عن دعم مختلف الاستراتيجيات الاستثمارية، وتعزيز عمق السوق، ورفع كفاءة اليات التسعير.

وتابع أن ثاني الملفات هو التكنولوجيا المالية، فقد سمح القانون رقم 5 لسنة 2022 لأعضاء البورصة من شركات السمسرة والتداول بإتاحة إمكانية شراء وبيع الأوراق المالية للعملاء باستخدام التكنولوجيا المالية للتعاقد عن بُعد والتعرف على العميل، واستخدام الربط الآلي بين الجهات وبعضها، بما يؤدي إلى زيادة أعداد المتعاملين ووصول البورصة كخدمة إلى أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب المصري، وانعكس ذلك على زيادة أعداد المكودين الجدد إلى 420 الف مستثمر جديد حتى 17 أغسطس، بنسبة زيادة 271 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وبإجمالي 299 الف مستثمر جديد خلال عام 2025.

أما الملف الثالث فهو برنامج الطروحات الحكومية، حيث تولت البورصة إجراء رحلة تثقيف وتعليم وتدريب للشركات الحكومية المقيدة مؤقتا، للتعرف على إجراءات الطرح، وتفعيل إدارة علاقات المستثمرين، وتدريب القائمين على الشركات على أهميتها، لتصبح المعلومات متاحة، إلى جانب تدريب جميع المعنيين بقواعد القيد والإفصاح.

والملف الرابع هو إنشاء وحدة للذكاء الاصطناعي تعتمد عليها لتطوير وتسهيل العمل بالبورصة، وزيادة الفاعلية والإنتاج، وتحسين بيئة العمل وإعداد كوادر، ومساعدتنا في الرقابة على التداول والإفصاح وعمليات التكويد، إلى جانب عمليات أخرى كثيرة يجرى بحثها.

كما يتم العمل على استخدام الذكاء الاصطناعي في إعادة كتابة تعديلات قواعد القيد وربطها بقواعد الإفصاح، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومشروع الإفصاح الرقمي باستخدام لغة XBRL، والتوسع في التطبيقات الذكية للمستثمرين.

والملف الخامس هو الربط الآلي مع الجهات الخارجية لتسهيل تبادل البيانات ودعم اتخاذ القرارات المناسبة، ورفع كفاءة وسرعة اتخاذ القرار، والتأكد من مطابقة البيانات المختلفة، بما يحسن القرار ويطوره.

وقال رضوان في تصريحات إعلامية إنه يستهدف أن تصبح البورصة المصرية وجهة رئيسية لتحقيق الثروة من خلال استثمار جزء من المدخرات في سوق المال، سواء من خلال الأسهم أو السندات، وليس من الضروري عندما نقول استثمارا في البورصة، أن يضع المستثمر كل أمواله فيها، وإنما يمكن توجيه جزء من استثماراته إلى الأسهم والأوراق المالية المختلفة وفقا لدرجة المخاطر والعائد المستهدف: فالأسهم تتميز بدرجة مخاطر أعلى وعائد متوقع أكبر، بينما تتميز السندات بدرجة مخاطر أقل وعائد متوقع أقل، والأدوات متاحتان للاستثمار من خلال البورصة.

وقال إنه من الطبيعي أن يكون لكل مصري محفظة استثمارية يتم بناؤها بصورة تدريجية من خلال ادخار تراكمي شهري، بما يساعد على تحقيق ثروة طويلة الأجل وتنمية المدخرات، وتبرز أهمية الاستثمار في سوق المال عند مقارنة العوائد المحققة، إذ حقق مؤشر إيجي إكس 70 عائدا بنسبة 70 % منذ بداية العام، كما كان العائد عليه أعلى من العائد على الاستثمار في الذهب والعقارات خلال آخر 5 سنوات، وهو ما يعكس ما يمكن أن توفره أدوات سوق المال من فرص استثمارية أمام المدخرين.

وقال رضوان إنه يستغرب أن بعض الناس ما زالت تتجه إلى ظاهرة «المستريح» أو تنساق وراء «جروبات» على واتساب ومنصات التواصل الاجتماعي وتليجرام، سواء لتجميع أموال أو توجيه توصيات للمواطنين لشراء أسهم بعينها، في حين أن الهيئة العامة للرقابة المالية تمنح تراخيص لشركات لمزاولة نشاط الاستثمار لتأسيس صناديق استثمار تصل إلى 250 صندوقا بأحجام استثمار ضخمة، ومن المفترض أن يصل عدد المستثمرين فيها إلى الملايين؛ لأن هذه الصناديق تديرها شركات احترافية ومرخصة، كما أنها تحقق عائدا ضخما، ولديها رقابة وإشراف من الهيئة العامة للرقابة المالية، وبعضها خاضع لرقابة البنك المركزي المصري أيضا.

وأشار إلى أن قانون التأمين الموحد سمح لصناديق التأمين الخاصة للاستثمار فيها أعداد كبير من المصريين وهدفها تحويل اشتراكات الأفراد بها إلى استثمارات مؤسسية طويلة الأجل، لتحقيق عائد للصناديق للوفاء بالتزاماتها، وبالنسبة لشركات التأمين وصناديق التأمين يجب أن يكون لها حصة للاستثمار في البورصة، خاصة أن هذه الشركات تصنف بأن استثمارها طويل الأجل، وهو ما يتماشى مع البورصة.

وخلال الفترة الماضية ألزمت هيئة الرقابة المالية صناديق التأمين الخاصة للاستثمار في البورصة، وانعكس ذلك على زيادة أعداد المستثمرين في سوق المال، وكذلك زيادة أحجام التداول وقيم التداول، ولكن هناك فرصة أكبر لمضاعفة الأحجام المحققة، خاصة أن العائد المحقق من خلال صناديق التأمين في البورصة كان الأعلى مقارنة بأي أصول أخرى.

وقال إن الشركات يجب أن تسعى إلى القيد والطرح بالبورصة؛ لأن سوق المال آلية سهلة لتدبير تمويلات للتوسع والانتشار ودخول أسواق جديدة، وفتح أسواق أخرى وتحقيق الخطط والمستهدفات التوسعية.

وأشار إلى أن بنوك الاستثمار يجب أن تسعى إلى جذب شركات جديدة للقيد، خاصة أن هناك شركات حصلت على رخص راعي ووكيل قيد منذ سنوات ولم تقدم أي شركة للقيد خلال هذه الفترة، كما أن بنوك الاستثمار يجب أن تؤدي دورها في الترويج للبورصة المصرية ومزايا القيد والتحسن الإيجابي الكبير في جميع مؤشراتها في الداخل والخارج من خلال حملات ترويجية ضخمة لجذب شركات جديدة للقيد.

محمد محيي الدين

رئيس البورصة : بدأنا العام 2026 برأس مال سوقي 3 تريليونات جنيه وحاليا تعدينا 4,3 تريليون جنيه وبنوك الاستثمار يجب أن تسعى إلى جذب شركات جديدة للقيد

مجلس الوزراء يوافق على إعادة تنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.

ونص مشروع القرار، على أن تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية والابتكار، وريادة الأعمال في مجال الاستثمار، ووضع الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتنفيذ ما يُعتمد منها؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار وتنمية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، بما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وذلك كله في إطار السياسة العامة للدولة.

وتباشر الوزارة عددًا من المهام والاختصاصات، ففيما يتعلق بمحور الاستثمار؛ تقوم الوزارة بتهيئة وتيسير وتشجيع مناخ الاستثمار في مصر من خلال العمل على زيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر، وكذا المشاركة في إعداد وتشجيع ودعم برامج تنمية الوعي الاستثماري وترسيخ ثقافة الاستثمار بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وتوفير حوافز الاستثمار المشجعة والجاذبة للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الدولية، ومُتابعة تنفيذ أحكام قانون الاستثمار وقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، وتبسيط الإجراءات الخاصة بهما، مع توحيد الجهات التي يتعامل المستثمر معها، واقتراح التشريعات الجديدة أو اقتراح تعديل التشريعات القائمة فيما يخص ملف الاستثمار.

٦٣ كشفاً و٢٨ مليون طن خام.. أبرز نتائج هيئة البترول المصرية خلال عام

اعتمد مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول، برئاسة المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، نتائج أعمال الهيئة عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، خلال اجتماع عُقد بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، بحضور عدد من الوزراء وممثلي الجهات المعنية وأعضاء مجلس الإدارة.

وأكد وزير البترول أن سداد مستحقات شركاء الاستثمار بالكامل يمثل نقطة تحول رئيسية في جهود استعادة معدلات الإنتاج، بعد تراكم المستحقات خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى يونيو ٢٠٢٤، موضحاً أن إنهاء هذا الملف أسهم في استعادة ثقة الشركاء، وتشجيعهم على ضخ استثمارات جديدة وتكثيف برامج الحفر والاستكشاف وتنمية الحقول.

وأشار بدوي إلى بدء ارتفاع إنتاج البترول الخام، موضحاً أن استعادة معدلات الإنتاج تمر بمراحل تبدأ بتعويض التناقص الطبيعي في إنتاج الحقول، ثم وقف التراجع وتثبيت معدلات الإنتاج، وصولاً إلى تحقيق زيادات تدريجية.

وفي مجال البحث والاستكشاف، أوضح المهندس صلاح عبدالكريم، الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول، أنه تم خلال العام المالي الماضي إبرام ٨ اتفاقيات جديدة للبحث عن البترول والغاز، باستثمارات حدها الأدنى ٣٧٧ مليون دولار، ومنح توقيع غير مستردة بقيمة ٧٤ مليون دولار، إلى جانب إبرام ٩ عقود لتنمية الحقول وتحقيق ٦٣ كشفًا جديدًا، منها ٤٨ كشفًا بتروليًا و١٥ كشفًا للغاز.

وبلغت استثمارات البحث والإنتاج خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٤,٥ مليار دولار، فيما تم طرح مناقصة لتنفيذ مسح سيزمي بالصحراء الغربية يغطي مساحة ١١٦ ألف كيلومتر مربع خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، باستخدام تكنولوجيات حديثة لدعم أنشطة البحث والاستكشاف.

وفي قطاع التكرير، ارتفعت معدلات تشغيل معامل التكرير المصرية من نحو ٦٧٪ إلى أكثر من ٨٠٪، من خلال زيادة كميات الخام الموجهة للتكرير وتنفيذ أعمال رفع الكفاءة.

وأسهمت هذه الإجراءات في زيادة إنتاج السولار بصورة ملحوظة اعتبارًا من مارس ٢٠٢٦، والوصول إلى الطاقة القصوى لإنتاج البنزين، فيما ارتفعت كميات الخام المكررة إلى نحو ٢٨ مليون طن، مقابل ٢٥,٣ مليون طن خلال العام المالي السابق.

٢٢ مشروعاً جديداً باستثمارات ١٩٢,٧ مليون دولار في المنطقة الحرة بمدينة نصر خلال ١٥ شهرا

استعرض الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نتائج أعمال المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر، خلال اجتماع مجلس إدارة المنطقة، في إطار توجيهات الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بتسريع تنفيذ المشروعات وتحسين تجربة المستثمر.

وأوضحت الهيئة أن المنطقة شهدت منذ بداية العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وحتى ١٥ سبتمبر الجاري إقامة ٢٢ مشروعًا جديدًا، منها ١٤ مشروعًا داخل المنطقة الحرة العامة و٨ مشروعات وفق منظومة المناطق الحرة الخاصة، بإجمالي تكاليف استثمارية بلغت ١٩٢,٧ مليون دولار، وفرت نحو ١٩ ألف فرصة عمل.

وافق مجلس إدارة المنطقة نهائيًا على ٣ مشروعات جديدة، من بينها مشروع «رادكسيم دينتال لاب» لتصنيع تركيبات الأسنان الثابتة والمتحركة باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد، باستثمار مصري فرنسي قدره ١٠٠ ألف يورو، مع استهداف تصدير كامل الإنتاج.

كما وافق المجلس على تأسيس شركة «سكاي نوفا» لصناعة وتجارة ودباغة الجلود وفق منظومة المناطق الحرة الخاصة، باستثمار مصري صيني يبلغ ١٢ مليون دولار، وتستهدف تشغيل ١٠٠٠ عامل، وإنتاج الأحذية الجلدية للتصدير وتغطية جزء من احتياجات السوق المحلية.

وشملت الموافقات أيضا إنشاء منطقة حرة خاصة باسم «بوني إيجيبت لصناعة المنسوجات»، باستثمار تركي يبلغ ٨٢ مليون دولار، لإنتاج ١٥٠ مليون زوج من الجوارب سنويًا، وتوفير ٢٥٠٠ فرصة عمل.

داليا احمد

اقتصادية قناة السويس تستعرض إنجازات السنوات الأخيرة وتكرم الرئيس السابق للهيئة

أقام مصطفى شيخون، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، احتفالية لتكريم وليد جمال الدين، الرئيس السابق للهيئة، بمقر الهيئة بالسخنة، تقديرًا لما قدمه خلال فترة توليه رئاسة الهيئة، وذلك بحضور عدد من قيادات الهيئة والعاملين بها، في إطار حرص الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على تقدير جهود قياداتها وأبنائها، وبما يعكس تقدير الهيئة لسيرة العمل والجهود التي أسهمت في دعم دورها وتعزيز حضورها الاستثماري والصناعي واللوجستي.

وأكد مصطفى شيخون، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن ما تحقق خلال السنوات الأخيرة جاء في إطار الدعم المستمر والاهتمام الذي توليه القيادة السياسية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والذي أسهم في دفع جهود التطوير وتعزيز دورها على خريطة الاستثمار والصناعة والتجارة واللوجستيات، مشيرًا إلى أن المنطقة شهدت خلال هذه الفترة تحولات كبيرة في حجم الدور الذي تقوم به، وأصبحت وجهة استثمارية متكاملة تجمع بين المناطق الصناعية والموانئ والخدمات اللوجستية، إلى جانب ما شهدته من توسع في جذب الاستثمارات وتنوع في القطاعات الصناعية، وتطوير المناطق الصناعية والموانئ، ودعم توطين الصناعات وتعزيز الصادرات.

الاستثمار: ٣٣٦٦ شركة صينية تعمل في قطاعات متنوعة بمصر

شاركت الدكتورة إيمان منصور نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، في منتدى الترويج للاستثمار، الذي عُقد ضمن فعاليات الدورة الـ٢٦ لمعرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة «CIFIT» بمدينة شيامن الصينية، تنفيذًا لتوجيهات الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بتعميق التعاون الاستثماري والتجاري بين مصر والصين.

واستعرضت الدكتورة إيمان منصور تطورات الاستثمارات الصينية في مصر، مشيرة إلى ارتفاع عدد الشركات الصينية العاملة في مصر إلى ٣٣٦٦ شركة، تنشط في قطاعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والألواح الشمسية، والصناعات الكيماوية، وتصنيع السيارات، والخدمات اللوجستية.

كما استعرضت تجربة «تيدا مصر» بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باعتبارها نموذجًا للتعاون الصناعي وتعميق التصنيع المحلي والإنتاج من أجل التصدير.

وأوضحت الدكتورة إيمان منصور، في بيان صحفي، أن الاستدامة تمثل ركيزة أساسية في خطط التنمية الاقتصادية المصرية، في ظل العمل على ترسيخ معايير البيئة والمجتمع والحوكمة «ESG»، وتحفيز الاقتصاد الدائري والحد من الانبعاثات الكربونية.

وأشارت إلى استهداف رفع حصة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، لافتة إلى توافر فرص استثمارية في مجالات الهيدروجين الأخضر، والطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، والإلكترونيات، والصناعات المتقدمة.

ودعت نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، إلى توسيع معايير تقييم الاستثمارات لتشمل أثرها على الإنتاجية وفرص العمل والصادرات ونقل التكنولوجيا، إلى جانب حجم التدفقات، بما يعظم الأثر التنموي للاستثمارات ويعزز تنافسية القاعدة الإنتاجية المصرية.

وعلى هامش المشاركة، عقدت الدكتورة إيمان منصور، لقاءات مع «UNIDO» و«WEF» و«ITC» و«UNESCAP»؛ لبحث التعاون في الاستثمار المستدام وتعزيز تنافسية القطاع الخاص وربطه بسلاسل القيمة العالمية، إلى جانب لقاءات ثنائية مع مسئولي هيئات الاستثمار في السعودية وماليزيا والصين لتبادل الخبرات وبحث التعاون المؤسسي.

زخم استثماري و مشروعات مرتقبة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مصر و السعودية

اقتصاديون: الاستثمارات السعودية في مصر تتجه للوصول إلى ٥٠ مليار دولار خلال الفترة المقبلة

تشهد العلاقات المصرية السعودية حالة من التنامي على المستوى الاقتصادي، تعكس حجم العلاقات السياسية بين البلدين، حيث أظهرت بيانات إحصائية ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى السعودية لتصل إلى ١,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، ارتفاعا من ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٥ بنسبة ارتفاع بلغت ٢٠,٥٪، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من السعودية ٥,٣ مليار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ مقابل ٤,٤ مليار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٥ بنسبة ارتفاع قدرها ١٩,٤٪

وتظهر البيانات ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والسعودية لتصل إلى ٧,١ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، بينما كانت ٥,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٥، بنسبة زيادة بلغت ١٩,٧٪ .

وتضمنت قائمة أهم الصادرات المصرية إلى المملكة العربية السعودية كلا من النحاس ومصنوعاته بقيمة ٣٤٦,٥ مليون دولار، يليها صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بقيمة ٢١٥,٩ مليون دولار، وفواكه بقيمة ١٨٠,٦ مليون دولار، ووقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ١٥٧,٦ مليون دولار، وأخيرا ملابس بقيمة ٧٨,٢ مليون دولار.

وتضمنت واردات مصر من السعودية في المقابل كلا من الوقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ٤ مليارات دولار، يليها لدائن ومصنوعاتها بقيمة ٧١٩,٨ مليون دولار، إلى جانب المونيوم ومصنوعاته بقيمة ١٧٤,٢ مليون دولار، وورق بقيمة ٦٣,٥ مليون دولار، وفواكه بقيمة ١١,٩ مليون دولار.

وسجلت قيمة الاستثمارات السعودية في مصر نحو ٥٣٢,٢ مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٥٣٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وارتفعت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالسعودية لتصل إلى ١٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل ٨ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ارتفاع بلغت ٥٠,٦٪، بينما بلغت قيمة تحويلات السعوديين العاملين في مصر ١٢٥,٦ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل ١١,٦ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ارتفاع بلغت ٩٨٠٪ .

وحققت اللجنة السعودية المصرية المشتركة في أكتوبر الماضي إنجازًا يعزز جهود البلدين في تطوير العلاقات الاقتصادية، من خلال اعتماد ٣٨ مبادرة، أسفرت عن التوصل إلى اعتماد ٤ مذكرات تفاهم وتنفيذ برامج تعاون مشتركة، إلى جانب متابعة حالة تنفيذ بقية المبادرات والتوصيات، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجهها، مع تقديم مقترحات لمعالجتها، بما يدعم تحقيق أهداف اللجنة في تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

كما تعمل الهيئة العامة للتجارة الخارجية على تنمية التبادل التجاري والاستثماري للمملكة مع شركائها الدوليين والأسواق المستهدفة، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للقطاع الخاص وتعظيم استفادته من الاتفاقيات التجارية والامتيازات الممنوحة له في الدول النظيرة، كما تسعى إلى تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

زخم غير مسبوق

يجمع الخبراء والمحللون الاقتصاديون على أن العلاقات الاقتصادية بين القاهرة والرياض تشهد زخما غير مسبوق يعكس الإرادة السياسية الواضحة لقيادتي البلدين ، وفي هذا الإطار يشير الدكتور كريم يحيى، أستاذ التمويل والاستثمار بجامعة القاهرة، إلى أن الشراكة الثنائية لم تعد تقتصر على حركة التجارة التقليدية، بل انتقلت رسميا إلى مرحلة «التكامل الاقتصادي»، عبر التوسع في قطاعات استراتيجية تشمل الصناعة، والخدمات اللوجستية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والإنشاءات والتطوير العقاري.

وأشار خبير التمويل والاستثمار إلى أن الاستثمارات السعودية في مصر، والتي تتراوح حاليا بين ٢٥ و٢٦ مليار دولار، تتجه نحو مضاعفة هذا الرقم ليصل إلى ٥٠ مليار دولار خلال الفترة المقبلة، بالتوازي مع التطلع للوصول بحجم التبادل التجاري السنوي إلى ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، تماشيا مع الخطط والرؤى التنموية الشاملة في كلا البلدين.

وشدد على أن القطاع الصناعي يُمثل «نقطة التحول» الكبرى في مسار الشراكة الثنائية، مدعوما بامتلاك مصر قاعدة صناعية متطورة، وسوقا استهلاكيا كبيرا، وقوى عاملة مؤهلة، وموقعا جغرافيا استراتيجيا يتيح نفاذ السلع والمنتجات المشتركة إلى كبرى الأسواق الإقليمية والدولية.

وحول الصادرات المصرية إلى السوق السعودي التي تجاوزت ٥ مليارات دولار، أوضح الدكتور كريم يحيى أن مصر تتميز بقاعدة تصديرية متنوعة تشمل الصناعات الغذائية، والمحاصيل الزراعية، ومواد البناء، والسلع الهندسية، والمنسوجات، داعيا إلى مواصلة تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري من خلال الارتقاء بالجودة، وتطوير التعبئة والتغليف، وتقليل تكاليف سلاسل الإمداد والنقل.

واختتم بالتأكيد على أن المعادلة الاقتصادية القادمة تقوم على دمج «رأس المال والاستثمارات السعودية» مع «المزايا النسبية والقدرات الإنتاجية المصرية»، لإنتاج علامات ومشروعات تصنيعية مشتركة تستهدف التصدير إلى أسواق إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، بما يُحقق المفهوم الواقعي والفعلي للتكامل الاقتصادي العربي.

شيماء مرسي

شركات سنغافورة تستعرض خطط مضاعفة استثماراتها في مصر

بحث محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، مع عدد من ممثلي الشركات السنغافورية العاملة في مصر، خطط التوسع وزيادة الاستثمارات، والعمل على تذليل العقبات والتحديات التي تواجههم في السوق المصرية.

وأكد الوزير حرص الوزارة على التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال المحلي والدولي، وسرعة التنسيق مع الجهات الحكومية لمعالجة التحديات وتحسين بيئة الأعمال.

وتنوعت القطاعات التي تمثلها الشركات المشاركة في اللقاء لتشمل الصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية والشحن، والأسمدة، وتجارة التجزئة، والتكنولوجيا، وتصنيع وتجميع وحدات محطات الغاز.

وأشار السفير السنغافوري إلى أن الاستثمارات السنغافورية القائمة في مصر تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار، مع وجود خطط للتوسع والنمو لدى عدد من الشركات؛ بما قد يسهم في مضاعفة هذه الاستثمارات في عدد من القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وشهد اللقاء بحث فرص التوسع في عدة قطاعات، أبرزها التكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب خطط شركات الخدمات اللوجستية لإنشاء مخازن جديدة.

واستعرضت شركة إندوراما مشروعها لإنتاج الأسمدة في العين السخنة باستثمارات تبلغ نحو ٥٢٥ مليون دولار، فيما شهد اللقاء مشاورات بشأن فرص التصنيع المحلي للعلامات التجارية العالمية، حيث تمثل إحدى الشركات أكثر من ٨٠ علامة تجارية.

واستعرض محمد فريد جهود الوزارة في تسريع وتيرة الرقمنة والاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا لرفع كفاءة وتنافسية الخدمات، تيسيرا على المستثمرين من خلال الحد من تعدد الإجراءات وطول مدتها؛ بما يعزز مستويات الاستثمار ويحسن أداء التجارة الخارجية المصرية. ويشمل ذلك رقمنة عمليات زيادة رؤوس الأموال، وتراخيص الاستثمار، ورد أعباء الصادرات، إلى جانب تطوير الإجراءات وإعادة هندستها قبل رقمنتها، وتحديث التشريعات المنظمة للشركات.

كما تناول اللقاء خطط الوزارة لإطلاق TradeTech Sandbox كأول مختبر تنظيمي للتجارة الخارجية؛ بما يفتح المجال أمام أصحاب الحلول والأفكار المبتكرة لاختبارها ودعمها حتى تتحول إلى مشروعات تسهم في تعزيز البنية التحتية للتجارة الخارجية المصرية، وتحسين القيمة المضافة للصادرات المصرية.

البورصة توافق على قيد 3 شركات لإدارة المحافظ بسجل العضوية

أعلنت إدارة البورصة المصرية الموافقة على قيد ٣ شركات بسجل العضوية. وشملت الشركات التي تمت الموافقة على قيدها كلا من شركة أبكرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار»، و«بلتون لإدارة الأصول»، و«هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار».

واشترطت البورصة المصرية على الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية القيد بسجل العضوية قبل مزاولة أي نشاط من أليات التداول بالبورصة.

«بى إنفستمنتس» تستحوذ على 53.5 ٪ من «بيج للاستثمار»

قررت شركة بى إى إنفستمنتس القابضة الاستحواذ على نسبة ٥٣,٥٪ من شركة مجموعة بيج للاستثمار المحدودة (BIG Investment Group Ltd - المساهم بـ٢٠,٤٪ في شركة مدينة مصر للاسكان والتعمير؛ وذلك مقابل حصول مساهمي بيج للاستثمار على أسهم زيادة رأس مال في «بى إى إنفستمنتس» وفقا للقواعد المعمول بها.

ووفق إفصاح الشركة المنشور على شاشات البورصة المصرية، وافق المجلس على تعيين مستشار مالي مستقل (من المسجلين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية) إذا لزم الأمر، واعتماد تقرير الإفصاح طبقاً للمادة (٤٨) من قواعد القيد ودعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد بعد اعتماد الهيئة.

وشملت القرارات تفويض رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب في إسقاط حق الأولوية للشركة في الاكتتاب في زيادة رأس مال شركة فينيتشرز للدراسات والخدمات الفنية، إحدى الشركات التابعة.

مطاحن شمال القاهرة تخالف قواعد الحوكمة و تخفي 172 مليون جنيه غرامات تموينية

كشف تقرير مستقل عن مدى التزام شركة مطاحن شمال القاهرة بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 20 سبتمبر 2026 ● العدد 859

مبادرة خفض الأسعار ستشمل ٣٠ سلعة بنهاية سبتمبر الجاري

قال المستشار محمد عادل، المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن اجتماع مجلس المحافظين، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، تناول عددًا من الملفات الهامة المرتبطة بالمواطن بشكل مباشر. و لفت إلى أن الاجتماع بدأ بتوجيه رئيس مجلس الوزراء، بتكثيف أعمال متابعة المدارس وإزالة الإشغالات من محيطها، والتأكد من انضباط سير العملية التعليمية، وتهيئة البيئة الملائمة للطلاب. ونوه إلى أن الاجتماع تناول ملف التوسع في إقامة المعارض والأسواق الموسمية والدائمة، مشيرًا إلى توجيه مدبولي للمحافظين بإعداد خريطة لمواقع الأسواق الدائمة على مستوى الجمهورية، وتخصيص أراض لضمان استدامة إقامتها، خاصة في المناطق قريبة من أماكن التمركز العمراني. وتطرق الاجتماع إلى مبادرة «خفض الأسعار»، التي تُنفذ وفقًا للتوجيهات الرئاسية بضبط الأسواق وزيادة المعروض من السلع الأساسية، والتي أطلقتها وزارة التموين والتجارة الداخلية ١٠ سبتمبر الجاري وتستمر حتى مارس ٢٠٢٧.

توقيع عقد إنشاء مصنع لإنتاج البطاريات الكهربائية بمختلف أنواعها

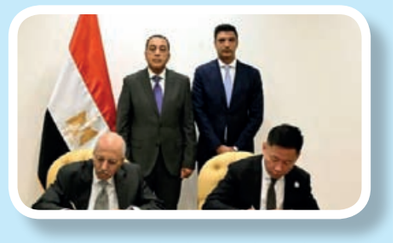

شهد مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، توقيع عقد إنشاء مصنع لإنتاج البطاريات الكهربائية بمختلف أنواعها، وذلك بين شركة بي إم إي لصناعة البطاريات BME (شركة مصرية أسستها شركة صناعة وسائل النقل "MCV" وشركة أوتو دي للصناعة والتجارة والتوريدات) وشركة كونتمبراري أمبيريكس تكنولوجي ليميتيد.Contemporary Amperex Technology Co Limited الصينية، وهي أكبر شركة تصنيع بطاريات كهربائية في العالم.

وقع العقد ماجد وهيب، رئيس مجلس إدارة شركة بي إم إي لصناعة البطاريات، ولوه هاينينغ، مدير إدارة الاستثمار الدولي بشركة كونتمبراري أمبيريكس تكنولوجي ليميتيد الصينية، وذلك بحضور خالد هاشم، وزير الصناعة، وأمين كريم غبور، مدير المشروع، ولطفي تادرس، عضو مجلس إدارة شركة BME.

ويستهدف المصنع الجديد إنشاء قاعدة صناعية متخصصة لتصنيع أنظمة البطاريات في مصر، ببدأ نطاق إنتاجها ببطاريات المركبات التجارية الثقيلة، مع التوسع مستقبلاً إلى بطاريات سيارات الركوب وحلول تخزين الطاقة، بما يلبي احتياجات قطاعات النقل والطاقة المتنامية، ويوفر آفاقًا جديدة للتصنيع والتصدير. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع خلال المرحلة الأولى 1 جيجاوات ساعة سنويًا باستثمارات مبدئية تتجاوز 2 مليار جنيه في المرحلة الأولى من المشروع، بينما تصل إلى 5 جيجاوات ساعة سنويًا في المرحلة الثانية.

ومن المقرر أن تشمل المرحلة الثانية إنتاج بطاريات سيارات الركوب وبطاريات الطاقة النظيفة الخاصة بتخزين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتصل نسبة المكون المحلي المستهدفة إلى 40%، ويستهدف المشروع تلبية احتياجات السوق المحلية والأسواق العالمية من البطاريات الكهربائية، وكذلك توفير فرص العمل ورفع كفاءة الكوادر الفنية لسوق العمل المصرية.

وتجمع هذه الشراكة بين القدرات التصنيعية والخبرات الهندسية المصرية، والتكنولوجيا المتقدمة والمعدات الإنتاجية والدعم الفني الذي يوفره الشريك الأجنبي، بما يتيح إنتاج أنظمة بطاريات وفق أعلى معايير الجودة والتصنيع العالمية، حيث سيوفر المصنع لمصنعي المركبات في السوق المصرية أنظمة بطاريات مصنعة محليًا، ما يقلل الاعتماد على الواردات والأعباء المرتبطة بالشحن والخدمات اللوجستية، ويوفر الأنظمة بالقرب من خطوط إنتاج المركبات، ويدعم سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق ومرونة تطوير برامج المركبات الكهربائية.

اسلام عبدالفتاح

اجتماع مصري سوداني لتعزيز التعاون في مشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي

استقبل الدكتور بهاء الغنام رئيس مجلس إدارة جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، الأسبوع الماضي ، الدكتور هاني سويلم وزير الموارد المائية والري، والدكتور عصمت قرشي عبد الله وزير الزراعة والري بجمهورية السودان، في اجتماع مشترك بحضور عدد من قيادات وزارة الري المصرية، ووزارة الزراعة والري السودانية، وجهاز مستقبل مصر، وذلك لبحث آفاق تعزيز التعاون المشترك بين مصر والسودان في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وتناول الاجتماع سبل دفع التعاون الاستراتيجي بين البلدين من خلال إقامة مشروعات زراعية مشتركة على الأراضي السودانية، والاستفادة من المقومات والإمكانات الزراعية التي يتمتع بها السودان، بما يسهم في دعم جهود تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التكامل بين البلدين في هذا المجال.

كما بحث الاجتماع فرص التعاون في إنتاج وتوريد واستيراد عدد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، بما يدعم تأمين احتياجات الأسواق وتعزيز حركة التبادل الزراعي بين مصر والسودان، ويحقق المصالح الاقتصادية المشتركة للبلدين، مع مراعاة القوانين والاتفاقيات المنظمة للموارد المائية.

وأكد الجانبان أهمية أن تقوم المشروعات المشتركة على أسس اقتصادية وبيئية مستدامة، بما يضمن كفاءة استخدام الموارد وتعظيم العائد من المشروعات الزراعية، ويدعم استمرارية التعاون بين البلدين في ملفات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

٦٠ شركة إسبانية تستعرض نقل التكنولوجيا المتقدمة إلي ٤ قطاعات استراتيجية غي مصر

تدرس وزارة الصناعة تعزيز تواجد الشركات الإسبانية فى القطاعات المستهدفة باستراتيجية الوزارة المحدثة، خاصة فى قطاعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والسيارات والطاقة المتجددة بما يسهم فى تعميق هذه الصناعات ورفع كفاءة القدرات المحلية ويصب فى صالح اقتصادى البلدين، مشيرا إلى إمكانية استضافة وزارة الصناعة مائدة مستديرة للشركات الإسبانية الراغبة فى ضخ استثمارات جديدة فى مصر لاستعراض الفرص والحوافز المتاحة للتوسع فى التصنيع المحلى فى مصر، مؤكدا اهتمام الوزارة بنقل التكنولوجيا الإسبانية المتطورة لدعم الصناعات المصرية فى مختلف المجالات.

وبحث المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، خلال اجتماعه مع الدكتور سيرخيو رومان كارنثا فورستر، سفير مملكة إسبانيا لدى مصر، لبحث سبل تعزيز التعاون الصناعى المشترك وجذب الشركات الإسبانية إلى السوق المصرية، وقد حضر الاجتماع الدكتور أحمد أسامة، المشرف على المكتب الفنى لوزير الصناعة.

واستعرض الاجتماع فرص التعاون الصناعى المتاحة فى مصر التى يمكن للشركات الإسبانية الاستثمار فيها خلال الفترة المقبلة، كما تم استعراض مبادرات السفارة الرامية إلى تشجيع الشركات الإسبانية على توسيع وجودها فى السوق المصرية فى المجالات ذات الاهتمام المشترك، وسلط الاجتماع الضوء على نماذج نجاح الشركات الإسبانية فى قطاع الصناعة فى مصر وفرص البناء على هذه النجاحات.

وفى مستهل اللقاء، أكد الوزير قوة العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسبانيا والتى تستند إلى تاريخ طويل من التعاون المشترك فى مختلف المجالات وتوافق الرؤى بين القيادات السياسية المصرية والإسبانية إلى جانب الزيارات المتبادلة بين مسؤولى البلدين، مؤكدًا حرص الوزارة على تعميق أطر التعاون الصناعى بين مصر وإسبانيا خلال المرحلة المقبلة وجذب مزيد من الاستثمارات الإسبانية إلى السوق المصرية، إلى جانب التزام الوزارة بتذليل أى تحديات قد تواجه الشركات الإسبانية فى مصر.

من جانبه، أكد الدكتور سيرخيو رومان كارنثا فورستر، سفير مملكة إسبانيا لدى مصر، اهتمام بلاده بتعزيز التعاون الصناعى والتجارى والاستثمارى مع مصر، باعتبارها أحد أهم شركائها فى المنطقة، مشددا على ضرورة تكثيف الجانبين جهودهما لزيادة حجم التبادل التجارى الثنائى، ليصل إلى مستويات تتناسب مع العلاقات الوطيدة بين مصر وإسبانيا، لا سيما فى ظل الاهتمام المستمر للشركات الإسبانية باستكشاف فرص التعاون مع الشركات المصرية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات، أضاف السفير أن أكثر من ٦٠ شركة إسبانية تعمل فى مصر فى قطاعات مختلفة، من بينها الأسمنت والسيراميك والصناعات الدوائية والغزل والنسيج وقطاع السكك الحديدية، لافتا إلى أنه من المتوقع خلال الفترة المقبلة تنظيم زيارات عديدة لشركات إسبانية من قطاعات متنوعة، من بينها الصناعات الزراعية والآلات والمعدات.

مبادرة « شمس الصناعة» تعيد صياغة دور الكهرباء في مصر وسط مطالب بفرص عادلة

«مستثمرى المشروعات» و«الطاقة المستدامة» يطلبان فرص عادلة في «شمس الصناعة» 1000 ميجاوات فوق أسطح 7 آلاف مصنع تفتح سوقا جديدة للطاقة والتخزين

تتجه مصر إلى توسيع الاعتماد على الطاقة الشمسية داخل القطاع الصناعي، في إطار توجه الدولة لتنويع مصادر الطاقة، وخفض الاعتماد على الوقود التقليدي، وتقليل تكلفة الإنتاج والانبعاثات الكربونية، بالتوازي مع تعزيز قدرة المنتجات المصرية على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

وتأتي مبادرة «شمس الصناعة» في مقدمة التحركات الحكومية التي تهدف لتحقيق هذا الهدف، حيث تستهدف المرحلة الأولى تركيب أنظمة للطاقة الشمسية فوق أسطح ٧٠٠٠ مصنع بمختلف المحافظات، بإجمالي قدرات تصل إلى ١٠٠٠ ميجاوات.

وتقوم المبادرة على استغلال المساحات غير المستغلة فوق أسطح المنشآت الصناعية لإنتاج الكهرباء النظيفة، بما يسمح للمصانع بتغطية جانب من احتياجاتها الكهربائية من مصدر متجدد، وتقليل الاعتماد على الكهرباء المنتجة من الوقود التقليدي.

ويكشف حجم المستهدف أن «شمس الصناعة» ليست مشروعًا لتركيب ألواح شمسية فحسب، بل بداية لسوق خدمات جديدة داخل القطاع الصناعي، فكل مصنع يدخل المنظومة يحتاج إلى تصميم المحطة وتنفيذها وربطها وتشغيلها ومتابعتها وصيانتها، ومع زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة تتوسع الحاجة إلى البطاريات وأنظمة إدارة الطاقة ورفع كفاءة الاستهلاك.

وتكتسب هذه السوق أهمية أكبر مع وجود ١٨٨ شركة طاقة شمسية معتمدة ومؤهلة للعمل في مصر، وفق بيان مشترك لاتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجمعية تنمية الطاقة المستدامة «SEDA».

ويطالب الطرفان بوضع آليات تضمن مشاركة الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ المشروعات، بما يحول حجم الطلب المتوقع إلى استثمارات محلية وفرص عمل ونمو لشركات الخدمات والطاقة.

لا تتوقف القيمة الاقتصادية للمبادرة عند خفض فاتورة الطاقة، فتكلفة الكهرباء أصبحت عنصرًا مباشرًا في قدرة المصنع على المنافسة، وخاصة مع اتجاه الأسواق العالمية إلى ربط التجارة بالمعايير البيئية وخفض الانبعاثات.

ولهذا وضعت وزارة الصناعة، رفع كفاءة استخدام الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية ضمن أولويات استراتيجية الصناعة المصرية ٢٠٣٠، معتبرة «شمس الصناعة» نموذجًا عمليًا للربط بين التنمية الصناعية والتحول الأخضر.

١٠٠٠ ميجاوات من أسطح المصانع

تنفيذ قدرة تصل إلى ١٠٠٠ ميجاوات يحتاج إلى نحو ٧ ملايين متر مربع من المساحات السطحية القابلة للاستخدام، مع استهداف حوالي ٧٠٠٠ مصنع، وبمتوسط قدرة مركبة يقترب من ١٥٠ كيلووات للمصنع، مع إمكانية زيادة أو خفض القدرة وفقًا لطبيعة النشاط الصناعي وحجم استهلاك الكهرباء والمساحات المتاحة وجاهزية الربط بالشبكة.

وتستهدف «شمس الصناعة» إلى جانب زيادة إنتاج الكهرباء النظيفة، خفض تكلفة الإنتاج، وتقليل استهلاك الغاز الطبيعي المستخدم في توليد الكهرباء، وتخفيف الضغط على الشبكة القومية، وخفض البصمة الكربونية للمنتجات المصرية، بما يدعم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق التي تضع معايير بيئية أكثر تشددًا.

وكانت الحكومة قد ناقشت المبادرة بمشاركة وزارات الكهرباء والصناعة والبترول والمالية، في إطار العمل على وضع برنامج متكامل للتوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل المصانع. كما وجه رئيس مجلس الوزراء بسرعة استكمال الإجراءات التنفيذية الخاصة بمبادرة تشجيع تركيب ألواح الطاقة الشمسية في المصانع والمنازل.

الكهرباء: الطاقة النظيفة جزء من تأمين احتياجات الصناعة

ويتزامن ذلك مع توجه وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، باعتبارها أحد محاور تأمين إمدادات الكهرباء للقطاع الصناعي، وتحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة لمصادر الطاقة.

وأكد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، أهمية تطبيق معايير الاستدامة ورفع كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، مع دعم مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وخفض استهلاك الوقود التقليدي والانبعاثات الكربونية. كما بحثت الوزارة مع وزارتي البترول والصناعة آليات توفير الطاقة للصناعات، في ضوء استراتيجية الطاقة والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

وفي خطوة تعكس التوسع في هذا الاتجاه، وقعت الشركة القابضة لكهرباء مصر بروتوكول تعاون بهدف تأسيس شركة متخصصة في تشغيل وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح المباني، في إطار دعم انتشار مشروعات الطاقة الشمسية وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة.

ولا تقتصر عملية التحول إلى الطاقة الشمسية على الخطط والمبادرات الحكومية، وإنما بدأت بالفعل بعض المنشآت الصناعية في تنفيذ مشروعات لاستخدام الطاقة النظيفة في عملياتها التشغيلية.

حيث بدأت شركة ABB في مصر، تحويل مصانعها إلى منشآت صناعية أكثر اعتمادًا على الطاقة النظيفة، من خلال شراكة مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وتشمل المرحلة الأولى تنفيذ مشروع متكامل للطاقة الشمسية، بقدرة إجمالية تبلغ ٣,٣ ميجاوات.

ومن المتوقع أن ينتج المشروع نحو ٥,٠٥ جيجاوات-ساعة من الكهرباء النظيفة سنويًا، بما يساهم في خفض نحو ٢٨٤٦ طنًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وهو ما يعادل تجنب استهلاك أكثر من ١,٢٢ مليون لتر من الوقود سنويًا.

دور البنك الأوروبي

ومن المقرر ربط المشروع بالشبكة الكهربائية القومية خلال عام ٢٠٢٧، مع عمر تشغيلي متوقع يصل إلى ٣٠ عامًا.

و خلال الأسبوع الماضي ، عقد خالد هاشم: وزير الصناعة، لقاءً مع مارك بومان نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لشؤون السياسات والشراكات، وجاكي باول، مديرة قطاع الشركات بالبنك والوفد المرافق لهما، لبحث مشروعات البنك في مصر، واستعراض سبل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الصناعة والاقتصاد الأخضر وترشيد المياه والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بحضور الدكتور أحمد مغاوري، مساعد الوزير للتعاون الدولي، ومها صالح، مساعد الوزير للسياسات الصناعية.

وأكد الوزير أن استراتيجية الصناعة المصرية تستهدف زيادة اعتماد قطاع الصناعة على الطاقة المتجددة وذلك من خلال إطلاق مبادرة شمس الصناعة لتركيب محطات طاقة شمسية بالمصانع وكذلك التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مبادرة التحول إلى الطاقة الشمسية في القطاع الصناعي (SETI)، التي تستهدف تركيب أنظمة طاقة شمسية في منشآت صناعية مملوكة للدولة، بالإضافة إلى ترشيد استهلاك الطاقة في المصانع، لافتا إلى أن الوزارة تركز أيضا على ترشيد استهلاك المياه داخل المصانع من خلال نشر ثقافة استخدام الدوائر المغلقة للمياه بالمصانع وزيادة الطلب على هذه المحطات والدوائر بما يمكن الوزارة من جذب شركات دولية لتوطين صناعتها في مصر.

ولفت هاشم إلى أن الوزارة اتخذت مؤخرا عدة خطوات جادة لتيسير رحلة المستثمر الصناعي الصغير بدء من تيسير تخصيص الأراضي الصناعية بإطلاق نظام الإيجار المنتهي بالتملك لتخفيف الأعباء المالية الأولية عن كاهل المستثمر، بحيث لا يكون مطالبا بسداد ثمن الأرض كاملا، وتوجيه موارد المستثمر لإنشاء المصنع، وشراء الآلات والمعدات الحديثة، وتجهيز خطوط الإنتاج للبدء الفعلي في التصنيع، إلى جانب التوسع في إتاحة الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع، فضلا عن تيسير إجراءات التراخيص الصناعية من خلال تقليص اشتراطات وثيقة التأمين (المجمعة العشرية)، وتوفير خدمات جديدة للتمويل ودراسات الجدوى البيئية، إلى جانب استحداث وحدة في مركز تحديث الصناعة لتقديم الدعم الفني لصغار الصناعيين وإرشادهم إلى الفرص الاستثمارية المتاحة والقطاعات المستهدفة. وأضاف الوزير أن الوزارة تستهدف التعاون مع البنك في وضع تصور لبرنامج عمل لتمويل ترفيق المناطق الصناعية غير المرفقة من خلال إسناد هذه المهمة لشركات القطاع الخاص، على أن يتم اختيار منطقة واحدة لتطبيق الفكرة بها ثم تعميمها على باقي المناطق الصناعية.

مطالب بفرص عادلة

و في سياق متصل ، أكد اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة برئاسة المهندس علاء السقطي وجمعية تنمية الطاقة المستدامة SEDA برئاسة المهندس أيمن هيبة أهمية الإسراع في تنفيذ مبادرة «شمس المصانع» لتشغيل المصانع بالطاقة الشمسية، باعتبارها خطوة مهمة لخفض تكلفة الطاقة على المصانع وتعزيز تنافسية الصناعة المصرية، مع ضرورة وضع آليات تضمن مشاركة شركات الطاقة الشمسية المصرية الصغيرة والمتوسطة وحصولها على حصص عادلة من المشروعات التي ستوفرها المبادرة. وقال الجانبان في بيان مشترك، إن تنفيذ المبادرة على نطاق واسع سيخلق سوقًا كبيرة لخدمات الطاقة الشمسية، تشمل تصميم وتركيب المحطات وتشغيلها وصيانتها ورفع كفاءتها، إلى جانب حلول تخزين الطاقة، بما يمثل فرصة حقيقية لتوسيع استثمارات الشركات المحلية وزيادة قدرتها على النمو وخلق فرص عمل جديدة.

وأضاف الجانبان، أن مبادرة شمس المصانع تستهدف ٧ آلاف مصنع حسب تصريحات المهندس خالد هاشم وزير الصناعة، في حين أن عدد شركات الطاقة الشمسية المعتمدة من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لا يتجاوز ١٨٨ شركة مؤهلة في مصر، بينما يمكن أن تحقق مكسبًا مزدوجًا للاقتصاد المصري، من خلال خفض تكلفة الطاقة بالنسبة للمصانع، وفي الوقت نفسه تنشيط الاستثمارات المحلية في قطاع الطاقة المتجددة.

وأكد علاء السقطي، أن المصانع الصغيرة والمتوسطة تمثل شريحة واسعة من القطاع الصناعي، وأن ربط احتياجاتها من الطاقة بقدرات شركات الطاقة الشمسية المحلية يمكن أن يخلق منظومة متكاملة يستفيد منها الطرفان، مشيرا إلى أهمية أن تتضمن آليات تنفيذ المبادرة حصة مخصصة أو نسبة واضحة من المشروعات للشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، وفقًا لمعايير فنية ومالية تضمن الكفاءة وجودة التنفيذ.

وأشار إلى إمكانية قيام اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة في حصر المصانع الراغبة في تركيب محطات شمسية وتجميع احتياجاتها، بما يساعد على تكوين قاعدة مشروعات واضحة أمام الشركات المحلية.

من جانبه، أكد المهندس أيمن هيبة رئيس جمعية تنمية الطاقة المستدامة SEDA، أن شركات الطاقة الشمسية الصغيرة والمتوسطة المصرية تمتلك خبرات فنية تؤهلها للمشاركة في تنفيذ المبادرة، موضحًا أن توسيع مشاركتها يحتاج إلى آليات تنفيذ تتيح لها المنافسة على المشروعات بصورة عادلة.

واقترح هيبة تقسيم المشروعات الكبيرة إلى حزم تنفيذية تتناسب مع قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تشجيع التحالفات بينها لتنفيذ المشروعات الأكبر، بما يرفع قدرتها التنافسية دون التأثير على معايير الجودة.

وأكد المهندس هيبة أن المبادرة لا تتعلق بالطاقة المتجددة و أمن و سيادة الطاقة بل يتعدى ليشمل تنافسية الصناعة المصرية في الأسواق الأوربية و الحفاظ علي الحصص التصديرية للصناعات المصرية و تكيفها مع السياسات الأوربية لتغير المناخ و تخفيض الإنبعاثات الكربونية

وأضاف أن السوق الناتجة عن «شمس المصانع» لن تتوقف عند تركيب المحطات، وإنما ستوفر فرصًا مستمرة للشركات في مجالات التشغيل والصيانة والمراقبة ورفع الكفاءة وحلول تخزين الطاقة، وهو ما يضمن استدامة النشاط والاستثمارات في القطاع.

وأشار هيبة الي أن SEDA تقدمت بمقترح لخارطة طريق و دليل تنفيذي للمبادرة تشمل القواعد التنظيمية و التشريعات و التمويل الميسر و الحوافز الساحبة لمجلس الوزاء و لم يتلق ردا حتي الان

وأكد كل من الاتحاد و جمعية سيدا SEDA أن إتاحة مساحة أكبر للشركات المصرية في تنفيذ المبادرة ستدعم توطين خدمات الطاقة المتجددة، وتشجع نمو الصناعات والخدمات المرتبطة بها، بما يزيد من القيمة المضافة المحلية و توفير فرص عمل مستدامة

كما شددا على أن الهدف من ضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس الحد من المنافسة الحرة في السوق، وإنما تمكين الشركات المصرية المؤهلة من بناء قدراتها من خلال المشاركة الفعلية في السوق، بما يؤهلها للمنافسة مستقبلا على مشروعات أكبر داخل مصر وخارجها.

واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق لطرح رؤية مشتركة أمام الجهات المعنية تتضمن آليات عملية للإسراع في تنفيذ «شمس المصانع»، وضمان مشاركة الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة في المشروعات، بما يحقق استفادة متوازنة للمصانع والمستثمرين وقطاع الطاقة المتجددة.

اسامة السيد

التموين تدرس تمويل إنشاء صوامع جديدة للحبوب وصهاريج لتخزين زيوت الطعام

بحث شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، مع وفد من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، سبل التوسع في مجالات التعاون المشترك، واستعراض عدد من المشروعات المقترحة التي تستهدف دعم منظومة الأمن الغذائي وزيادة القدرات التخزينية للسلع الاستراتيجية.

وتناول الاجتماع دراسة إمكانية توفير التمويل اللازم لإنشاء عدد من صوامع تخزين الحبوب الجديدة، بما يسهم في زيادة الطاقات التخزينية ورفع كفاءة منظومة التخزين والتداول، إلى جانب بحث تمويل إنشاء صهاريج جديدة لتخزين زيوت الطعام، بما يعزز القدرات التخزينية للدولة ويدعم كفاءة إدارة المخزون.

وأكد شريف فاروق أن التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية لمنظومة التخزين يمثل أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية وزارة التموين والتجارة الداخلية، لما له من أهمية مباشرة في تعزيز الأمن الغذائي، ورفع قدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من السلع الاستراتيجية، وتحسين كفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي.

وأشار وزير التموين إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز شراكاتها مع المؤسسات الدولية ومؤسسات التمويل، والاستفادة من الخبرات والآليات التمويلية المتاحة لدعم المشروعات الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تستهدف توسيع نطاق التعاون الدولي ليشمل، إلى جانب تمويل شراء وتوفير السلع الأساسية، تمويل مشروعات البنية الأساسية التي تعزز قدرة الدولة على تخزين هذه السلع وإدارتها وتأمينها على المدى الطويل.

وأوضح الوزير أن هناك تعاونًا فعليًا قائمًا بين الوزارة والهيئة العامة للسلع التموينية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال تمويل شراء عدد من السلع الأساسية والاستراتيجية، وهو ما يمثل قاعدة مهمة يمكن البناء عليها للتوسع في مجالات تعاون جديدة، لافتًا إلى أن بحث تمويل إنشاء الصوامع وصهاريج تخزين الزيوت يأتي ضمن رؤية متكاملة تستهدف زيادة الطاقات التخزينية ورفع كفاءة منظومة الإمداد، بما يعزز قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات في الأسواق العالمية وتأمين احتياجات السوق المحلية.

وأكد أن زيادة الطاقات التخزينية لا تقتصر أهميتها على إضافة سعات جديدة فحسب، وإنما تمثل استثمارًا مباشرًا في منظومة الأمن الغذائي، من خلال تحسين كفاءة تداول السلع، وتقليل الفاقد، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة المخزونات الاستراتيجية، بما يدعم استقرار الأسواق واستدامة الإمدادات.

ومن جانبهم، أكد أعضاء وفد البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حرصهم على مواصلة وتعزيز التعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، مشيرين إلى أن التعاون القائم في مجال تمويل شراء السلع الأساسية يمثل نموذجًا مهمًا للشراكة بين الجانبين، وأن المشروعات التي تم طرحها خلال الاجتماع، وفي مقدمتها صوامع الحبوب وصهاريج تخزين زيوت الطعام، تفتح مجالات جديدة للتعاون في تمويل البنية الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي.

تشكيل لجنة لدراسة تحديات قطاع الأسمنت و زيادات صادراته

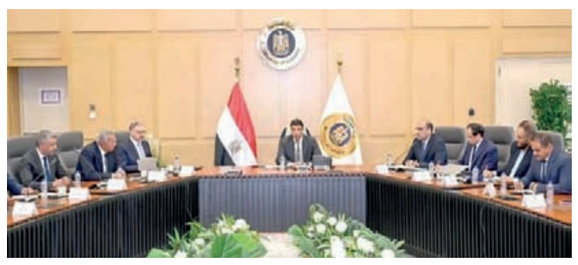

عقد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة مائدة مستديرة لممثلي الأسمنت لوضع خارطة طريق للقطاع بهدف تحقيق الاستقرار في السوق وتلبية احتياجاتها والتصدير للأسواق الخارجية، وذلك بحضور المهندس محمد زادة مساعد وزير الصناعة للصناعات الاستراتيجية والمهندس أحمد حافظ رئيس غرفة صناعات مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية والمهندس حسن جبري رئيس شعبة الأسمنت بالغرفة، وعدد من قيادات الوزارة.

وتم خلال الاجتماع استعراض مؤشرات أداء قطاع الأسمنت المصري من حيث عدد الشركات البالغ عددها ١٩ شركة بإجمالي ٢٢ مصنعا و٤٦ خط إنتاج بطاقة إنتاجية تبلغ ٧٥,٥ مليون طن سنويا، كما تم استعراض مؤشرات الإنتاج للأسمنت والكلينكر على مدار السنوات الثلاث الماضية، وتحسن معدلات تشغيل الطاقات الإنتاجية وكذا تحسن أوضاع السوق المحلى والذى دفع الشركات للنمو، إلى جانب التصدير.

كما استعرض مصنعو الأسمنت عددا من التحديات التى تواجه القطاع ومقترحاتهم للتغلب عليها والتى تشمل ضرورة تحديث الكود المصرى للبناء لتوسيع استخدام الأسمنت البوزولانى فى الإنشاءات، والاستفادة من برنامج المساندة التصديرية، وتيسير ربط صافى القياس مع شركات نقل الكهرباء للحفاظ على استثمارات شركات الأسمنت فى توليد الطاقة الشمسية، وتحديات الزحف العمرانى حول بعض مصانع الأسمنت فى المحافظات.

وفى مستهل اللقاء أكد الوزير أن قطاع الأسمنت يعد إحدى الركائز الأساسية للصناعة المصرية، لدوره فى تلبية احتياجات مشروعات التنمية العمرانية والبنية التحتية، ولما يمتلكه من إمكانات كبيرة لتعزيز الصادرات الصناعية وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطنى، مؤكداً أن القطاع شهد خلال السنوات الماضية تطورا كبيرا فى القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، الأمر الذى مكن الشركات المصرية من المنافسة فى العديد من الأسواق الإقليمية والعالمية وفتح آفاق جديدة أمام صادرات الأسمنت والمنتجات المرتبطة به، وأن هناك فرصاً كبيرة أمام المصانع للتطوير والتحسين الإنتاجى والبيئى والتكنولوجى للعمليات التصنيعية.

الوزراء يوافق على إعادة تنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة تنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية.

ووفقا لمشروع القرار، تعمل وزارة التموين والتجارة الداخلية على تحقيق أهداف تشمل، ضمان توافر السلع والخدمات وتدفقها وتحقيق انسيابها دون عقبات، وتوفير المعلومات بشكل مُنتظم عن حالة السوق المصرية، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لضمان توافر السلع الأساسية، بالإضافة إلى تنمية وتطوير وتسهيل حركة التجارة الداخلية.

وتقوم الوزارة في سبيل تحقيق أهدافها بعدة اختصاصات تتضمن، إعداد الدراسات السوقية اللازمة للتعرف على الاحتياجات الفعلية من السلع والخدمات ووضع الهيكل السلعي لحركة التجارة الداخلية، مع تحديد الفجوات بين الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ومستويات الاستهلاك المستهدفة والتقدم بالمقترحات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي وتطويره في ضوء متطلبات السوق وأذواق المستهلكين، إلى جانب الرقابة الفعالة على السوق لتوفير الحماية للمُستهلكين من عمليات الغش التجاري، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المقررة لجهاز حماية المستهلك، فضلاً عن وضع قواعد ونظم وأعمال دمغ المصوغات والرقابة عليها بصورة تحقق الشفافية والعدالة في التعاملات التجارية وتضمن حقوق المستهلكين، هذا بالإضافة إلى الإشراف على تنظيم حركة التجارة الداخلية وتوزيع السلع بين المحافظات وإجراء البحوث التسويقية ورفع الكفاية التسويقية للمنتجات المحلية.

وزير الاستثمار يفتتح خط إنتاج جديد لـ«جارديان جلاس» الأمريكية بالعاشر من رمضان

شهد الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، تدشين خط إنتاج جديد للزجاج عالي الأداء بمصنع شركة «جارديان جلاس» الأمريكية بمدينة العاشر من رمضان، باستثمارات تقارب ٢٥ مليون دولار، بحضور المهندس حازم الأشموني، محافظ الشرقية، والدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعدد من قيادات الوزارة والهيئة والشركة.

وأكد الدكتور محمد فريد أن توسع المستثمرين القائمين وزيادة استثماراتهم في مصر يمثلان رسالة ثقة للمستثمرين الجدد حول جاذبية السوق المصري، مشيرا إلى أن الدولة تستهدف جذب استثمارات توطن التكنولوجيا وتضيف قيمة للاقتصاد القومي عبر قدرتها على زيادة الاعتماد على المكون المحلي فضلا عن التواجد بشكل كبير في عمق سلاسل التجارة العالمية.

وأضاف أن استثمارات القطاع الخاص تمثل محركا رئيسيا لزيادة معدلات الاستثمار والتشغيل ودفع النمو الاقتصادي، موضحا أن الوزارة تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار ورقمنة رحلة المستثمر، وصولا إلى منظومة إلكترونية متكاملة للموافقات والتراخيص والخدمات المرتبطة بالاستثمار.

وأوضح أن ما تمتلكه مصر من عمالة شابة ، إلى جانب البنية التحتية والتشريعات والحوافز الاستثمارية وشبكة الاتفاقيات التجارية، يوفر مقومات مهمة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي ودولي للإنتاج والتصدير، لافتا إلى أهمية توجيه الاستثمارات الجديدة إلى القطاعات التي تمتلك فيها مصر مزايا تنافسية وقدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وأشار الوزير إلى أن التوسع الجديد لشركة «جارديان جلاس» يعكس أهمية الاستثمارات الصناعية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وترفع كفاءة الإنتاج، خاصة في المجالات المرتبطة بكفاءة استخدام الطاقة وخفض الانبعاثات، موضحا أن منتجات الزجاج عالي الأداء تساعد على تحسين العزل وتقليل احتياجات التبريد في المباني، بما يحقق قيمة اقتصادية وبيئية في الوقت نفسه.

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

ورقة بردى

معا لوأد مخططات إسقاط الدولة و مواجهة المتربصين..

رسائل السيسي القوية من الأكاديمية العسكرية.. مصر أولا وليس الرئيس أو الحكومة

لم تكن كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال احتفال تخريج الدورة السادسة للجهات والهيئات القضائية من الأكاديمية العسكرية المصرية، في السابع عشر من سبتمبر الجاري، مجرد كلمة في مناسبة رسمية لتكريم خريجين أنهوا فترة من التدريب والتأهيل، وإنما حملت مجموعة من الرسائل التي امتدت من تفاصيل بناء مؤسسات الدولة إلى طبيعة التحديات التي تواجه مصر في محيط إقليمي ودولي شديد الاضطراب.

فبين الحديث عن معايير اختيار الكوادر، وضرورة استمرار منظومة التدريب والتأهيل، والتحذير من المحاباة والاستعلاء، والحديث عن مسؤولية المجتمع كله في حماية الدولة، انتقل خطاب الرئيس إلى مساحة أوسع تتعلق بما وصفه باستمرار محاولات استهداف الدولة، وبالدرس الذي يرى أن مصر خرجت من أحداث العقد الماضي أكثر إدراكا لمخاطر انهيار مؤسسات الدولة أو إضعافها.

ومن هنا تبدو أهمية كلمة الرئيس في أنها جمعت بين الداخل والخارج في إطار واحد: دولة قوية بمؤسساتها وكوادرها ووعي مواطنيها، في مواجهة إقليم تتسع فيه بؤر الصراع وتتداخل فيه الحسابات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

من التدريب إلى بناء كوادر الدولة

إحدى أهم النقاط التي توقف عندها الرئيس كانت طبيعة الدور الذي أصبحت الأكاديمية العسكرية تضطلع به في إعداد وتأهيل العاملين في مؤسسات الدولة.

وأوضح أن الهدف من جعل الأكاديمية معبرًا لتولي الوظائف في عدد من مؤسسات الدولة، ومنها القضاء ووزارة الخارجية وهيئة الرقابة الإدارية وغيرها، يتمثل في تطبيق معايير موحدة في اختيار الكوادر، مع وضع معايير تفصيلية تتناسب مع طبيعة كل مؤسسة.

وهنا تبرز رسالة داخلية بالغة الأهمية: إدارة الدولة الحديثة تحتاج إلى معايير واضحة لاختيار الإنسان المناسب للمكان المناسب.

فالرئيس لم يتحدث عن التدريب باعتباره مجرد إضافة معرفية، وإنما باعتباره جزءًا من منظومة أكبر تستهدف إعادة بناء الإنسان الإداري والمؤسسي، وربط الكفاءة بالمسؤولية والانضباط والعمل الجماعي.

واللافت أن الرئيس تحدث صراحة عن أن التأثير الكامل لهذه التجربة لن يظهر بالضرورة في المدى القصير، وإنما بعد سنوات ، وهي إشارة إلى أن بناء المؤسسات ليس مشروعًا سريع النتائج، وإنما عملية تراكمية تحتاج إلى استمرارية وتقييم ومراجعة.

كما أشار إلى أن الدورات تمنح المتدربين فرصة للتعايش مع مؤسسات الدولة المختلفة، بما يسمح لكل منهم بفهم مسارات عمل مؤسسات أخرى غير مؤسسته الأصلية، بما يمكن أن يعزز التنسيق والتماسك وفهم الصورة الأشمل للدولة.

ضد المجاملة والمحاباة

ربما كانت واحدة من أكثر الرسائل وضوحًا في خطاب الرئيس هي تأكيده على ضرورة الحفاظ على المعايير وعدم السماح بالمجاملة أو المحاباة.

الرئيس تحدث عن ضرورة استمرار المعايير والأوزان النسبية التي وضعتها الدولة، مشيرًا إلى أن بعض المعايير التي كانت قائمة في فترات سابقة تعرضت، بحسب وصفه، للإهدار ولم تعد موضوعية.

وبصرف النظر عن الجدل الذي يمكن أن يثار حول أي منظومة لاختيار الكوادر، فإن الرسالة التي أراد الرئيس إيصالها تبدو مباشرة: الدولة تحتاج إلى مؤسسات تستند إلى قواعد معلنة ومنضبطة، وليس إلى العلاقات الشخصية أو الاستثناءات.

وهذا الملف يرتبط بصورة مباشرة بمفهوم الثقة في مؤسسات الدولة. فكلما شعر المواطن بأن معيار الوصول إلى الوظيفة العامة هو الكفاءة والاستحقاق، زادت فرص ترسيخ الثقة في المؤسسة نفسها.

لكن في المقابل، فإن التحدي الحقيقي لأي منظومة معايير لا يكمن في إعلانها فقط، وإنما في ضمان تطبيقها بصورة متسقة وقابلة للقياس والمراجعة، بحيث تتحول المعايير من نصوص إلى ممارسة مؤسسية مستقرة.

"الحفاظ على الدولة" الرسالة الأكثر دلالة

انتقل الرئيس بعد ذلك إلى مساحة سياسية وأمنية أوسع، عندما تحدث عن تجربة مصر منذ عام ٢٠١١، وما اعتبره محاولة لاستهداف الدولة وإضعافها ، وقال إن ما حدث في تلك الفترة لم ينته بالنسبة إليه، وإن محاولات إسقاط الدولة ما زالت قائمة، داعيًا إلى وعي المجتمع وعدم التعامل مع استقرار الدولة باعتباره أمرًا مضمونًا إلى الأبد.

وهنا جاءت واحدة من أهم عباراته حين أكد أن المسؤولية ليست مسؤولية الحفاظ على شخص الرئيس أو الحكومة، وإنما الحفاظ على الدولة المصرية نفسها ، وهذه نقطة تستحق التوقف أمامها؛ لأن وضع «الدولة» في مركز الخطاب يختلف في دلالته السياسية عن اختزال الاستقرار في بقاء حكومة أو رئيس.

فالدولة، وفق هذا المنظور، هي المؤسسات والجيش والشرطة والقضاء والإدارة العامة والاقتصاد والمجتمع، وهي كذلك قدرة المجتمع على تجاوز الخلافات السياسية دون الوصول إلى مرحلة انهيار مؤسسات الدولة.

ومن ثم فإن الرئيس أراد تحويل تجربة السنوات الماضية من مجرد ذكرى سياسية إلى درس مؤسسي: أهمية حماية الدولة من التفكك، وعدم السماح للخلافات أو الأزمات بأن تتحول إلى صراع على وجود الدولة ذاتها.

مصر وتجربة الإقليم

لا يمكن فصل هذه الرسالة عن البيئة الإقليمية التي تتحرك فيها مصر اليوم ، فخلال السنوات الأخيرة شهد الإقليم العربي والشرق الأوسط أزمات وحروبًا وانهيارات مؤسسية وصراعات داخلية، وأصبحت تجارب دول عديدة تؤكد أن تراجع قدرة الدولة على فرض القانون وحماية مؤسساتها يفتح الباب أمام قوى متعددة داخلية وخارجية.

ومن هنا يمكن قراءة تركيز الرئيس على مفهوم «الدولة» باعتباره مرتبطا أيضًا بما يجري خارج الحدود.

فمصر دولة ذات حدود طويلة ومصالح استراتيجية ممتدة، وتتعامل مع ملفات شديدة الحساسية في غزة والسودان وليبيا والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، فضلا عن علاقاتها بالقوى الدولية الكبرى.

وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار الداخلي لا يمثل بالنسبة إلى الدولة المصرية ملفًا منفصلا عن السياسة الخارجية، بل يشكل أحد شروط القدرة على الحركة خارجيًا.

الوعي خط الدفاع الأول

من الرسائل الأخرى التي حملتها كلمة الرئيس أن الأمن القومي لم يعد مفهومًا عسكريًا فقط ، فالرئيس ربط بين حماية الدولة وبين بناء الوعي، وبين إعداد الشباب علميًا ومهنيًا، وبين قدرتهم على التعامل مع الأفكار والمعلومات المتداولة.

إدارة الدولة الحديثة تحتاج إلى معايير واضحة لاختيار الإنسان المناسب للمكان المناسب والأكاديمية العسكرية تطبق معايير صادقة لا تجامل ولا تحابي أحدا

وأشار إلى أهمية حسن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما دعا وزارة الاتصالات والجهات المعنية إلى اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال دون الخامسة عشرة من إساءة استخدام هذه المنصات ، وهذه الرسالة تكشف عن تحول مهم في مفهوم الأمن المجتمعي.

فالمعركة على وعي الإنسان في عصر المنصات الرقمية لا تقل أهمية عن أدوات القوة التقليدية؛ لأن المعلومات المضللة والشائعات، والاستقطاب، والتلاعب بالمحتوى يمكن أن تؤثر في المجتمعات بسرعة كبيرة.

ومن هنا فإن بناء الوعي لا يعني فقط مواجهة الشائعات، وإنما يعني بناء مواطن قادر على التمييز بين الخبر والرأي، وبين المعلومة والتحريض، وبين النقد المشروع ومحاولات التأثير التي تستهدف المجتمع أو مؤسسات الدولة.

رسالة إلى مؤسسات الدولة

الرئيس لم يكتف بالحديث عن تدريب الخريجين، وإنما شدد على ضرورة أن تهتم مؤسسات الدولة بمن حصلوا على هذه الدورات وأن تتم متابعتهم لضمان اكتمال الفكرة وعدم تحول التدريب إلى مجرد تجربة مؤقتة ، وهذه ربما واحدة من أكثر النقاط العملية في الخطاب.

فالتدريب الحقيقي لا يقاس بعدد الساعات التي يقضيها الموظف داخل قاعة المحاضرات، وإنما بما ينعكس على أدائه بعد عودته إلى موقع العمل.

وبالتالي فإن الرسالة هنا تتعلق بمفهوم الإدارة بالنتائج، أي أن الدولة مطالبة بأن تتابع أثر برامج التأهيل في الواقع العملي، وأن تعرف هل انعكست على كفاءة الموظف، وعلى جودة الخدمة، وعلى قدرته على التعاون مع المؤسسات الأخرى أم لا.

التحذير من «الاستعلاء»

ومن النقاط اللافتة في كلمة الرئيس تحذيره من الاستعلاء بالمناصب أو الوظائف أو التدين أو الشعور بالاستقامة ، وهذه الرسالة تتجاوز بطبيعتها حدود الأكاديمية أو الخريجين إلى المجال العام كله.

فالمنصب، في منطق الدولة الحديثة، ليس امتيازًا شخصيًا، وإنما مسؤولية ، وكلما ارتفع موقع الإنسان داخل مؤسسات الدولة، ارتفعت معه مسؤولياته تجاه المواطنين.

والأهم أن الرئيس لم يحصر الاستعلاء في الوظيفة أو السلطة، وإنما أشار أيضًا إلى الاستعلاء المرتبط بالتدين أو الشعور بالاستقامة، بما يحمل رسالة اجتماعية واضحة مفادها أن امتلاك السلطة أو المعرفة أو حتى الشعور بالتفوق الأخلاقي لا يبرر إهانة الآخرين أو التعامل معهم من موقع فوقي.

وهنا يتقاطع مفهوم بناء الإنسان مع مفهوم بناء المؤسسة: لا يمكن لمؤسسة حديثة أن تعمل بكفاءة إذا كان سلوك العاملين فيها يقوم على التعالي بدلا من المسؤولية.

اقتصاد وسياسة

ورغم أن الكلمة لم تكن خطابًا اقتصاديًا بالمعنى المباشر، فإن الاقتصاد كان حاضرًا بصورة غير مباشرة في حديث الرئيس عن قدرة الدولة على مواجهة التحديات ، فالرئيس أشار إلى أن موارد مصر لا تسمح بمواجهة تحديات ممتدة، وهو ما يعكس إدراكا بأن قدرة الدولة على حماية مصالحها الوطنية ترتبط في النهاية بقدرتها الاقتصادية.

نحن في قلب عاصفة إقليمية ودولية ومصر نجت من تحديات كبرى .. ومؤامرات ومخططات إسقاط الدولة لا تزال موجودة

الدولة التي تمتلك اقتصادًا قويًا تستطيع تمويل مؤسساتها، وتطوير بنيتها التحتية، وتحسين خدماتها، ودعم قدراتها الدفاعية، وامتلاك هامش أكبر في قراراتها الخارجية ، أما الدولة التي تواجه ضغوطًا اقتصادية مستمرة فتجد نفسها أمام خيارات أكثر صعوبة، خصوصًا في بيئة دولية أصبحت فيها أدوات الضغط الاقتصادي جزءًا أساسيًا من الصراع السياسي.

مصر لا تعيش بمعزل عن الإقليم

على الرغم من أن الجزء الأكبر من كلمة الرئيس انصرف إلى الداخل، فإن السياق الذي جاءت فيه التصريحات يجعل من الصعب قراءة الرسائل الداخلية بمعزل عن الخارج ، فمصر تتحرك في محيط إقليمي بالغ الحساسية: حرب غزة وتداعياتها، التطورات في السودان، أمن البحر الأحمر، التفاعلات في ليبيا، وأزمة سد النهضة والقرن الأفريقي، إلى جانب التحولات في العلاقات الدولية وتغير موازين القوى.

وفي مثل هذه البيئة، يصبح مفهوم «الدولة الوطنية» بالنسبة إلى القاهرة مرتبطا بمفهوم الأمن القومي بصورة مباشرة ، فالحدود المصرية ليست منفصلة عن أزمات الجوار، والاستقرار الاقتصادي ليس منفصلا عن حركة التجارة والطاقة العالمية، والسياسة الخارجية ليست منفصلة عن قدرة الدولة على الحفاظ على تماسكها الداخلي.

ومن هنا يمكن فهم إصرار الرئيس على أن يكون لدى مؤسسات الدولة كوادر تفهم الصورة الكاملة، وليس فقط حدود اختصاصها الضيق.

لغة مشتركة

إحدى الرسائل الأساسية التي يمكن استخلاصها من كلمة الرئيس هي الرغبة في خلق قدر أكبر من «اللغة المشتركة» بين مؤسسات الدولة ، فتدريب أبناء جهات مختلفة في مكان واحد، وإطلاعهم على تجارب ومهام مؤسسات أخرى، يمكن أن يساعد نظريًا على تقليل الفجوات البيروقراطية بين المؤسسات ، وهذا أمر مهم في الدول الحديثة؛ إذ إن الملفات الكبرى لم تعد تعمل داخل وزارة واحدة.

الأمن القومي، مثلًا، لم يعد اقتصادي وإعلامي ومجتمعي ودبلوماسي، وكذلك ملفات الاستثمار والطاقة والمياه والتجارة الخارجية ، ومن ثم فإن المسؤول الذي لا يرى سوى الجزء الخاص بمؤسسته قد يواجه صعوبة في فهم تداعيات قراره على بقية منظومة الدولة.

الاستمرارية أهم من الأشخاص

ربما تكون الرسالة الأعمق في حديث الرئيس هي التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تستمر بمعاييرها ونظمها بعيدًا عن الأشخاص ، وهذا يتسق مع عبارته التي أكد فيها أن القضية ليست الحفاظ على الرئيس أو الحكومة، وإنما الحفاظ على الدولة.

فالدولة المستقرة ليست تلك التي تعتمد على شخص واحد، وإنما تلك التي تستطيع مؤسساتها أن تستمر وتعمل وفق قواعد واضحة حتى مع تغير المسؤولين.

وهنا يصبح الحديث عن تدريب الكوادر، والمعايير، ومكافحة المحاباة، والتنسيق بين المؤسسات، وبناء الإنسان، أجزاء من فكرة واحدة: بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار.

رسائل للمواطنين

إذا أردنا اختصار كلمة الرئيس في رسالة موجهة إلى المواطن، فإنها تقول إن الاستقرار ليس مسؤولية مؤسسة واحدة ، فالدولة لا تحميها الأجهزة وحدها، ولا الحكومة وحدها، ولا الرئيس وحده، وإنما تحتاج إلى مجتمع يدرك طبيعة المخاطر، وإلى مؤسسات تعمل بكفاءة، وإلى مواطن يحافظ على الدولة وينتقد سياساتها عندما يرى ضرورة لذلك من خلال الأطر والقواعد التي يتيحها القانون.

الأمن القومي لم يعد مفهوما عسكريا فقط و حماية الدولة ترتبط ببناء الوعي و إعداد الشباب علميا ومهنيا وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الأفكار والمعلومات المتداولة

وفي الوقت نفسه، فإن الحديث عن حماية الدولة لا يلغي أهمية أن تكون المؤسسات نفسها مطالبة بتحسين أدائها والاستجابة لاحتياجات المواطنين؛ لأن قوة الدولة لا تقاس فقط بقدرتها على مواجهة الأخطار، وإنما أيضًا بقدرتها على تقديم الخدمات وحماية الحقوق وتحقيق التنمية.

وفي المحصلة، تبدو كلمة الرئيس في الأكاديمية العسكرية وكأنها وضعت ثلاثة مستويات فوق بعضها البعض ، ويتمثل المستوى الأول في إصلاح مؤسسات الدولة من خلال معايير أكثر وضوحًا في اختيار وتأهيل الكوادر.

والمستوى الثاني هو بناء الإنسان والوعي باعتبارهما عنصرين أساسيين في حماية المجتمع ، أما المستوى الثالث فهو حماية الدولة في بيئة إقليمية ودولية مضطربة، بحيث لا تتحول الضغوط الخارجية أو الأزمات الداخلية إلى تهديد مباشر لتماسك الدولة.

وهذه المستويات الثلاثة مترابطة: فلا يمكن بناء دولة قوية من دون مؤسسات قوية، ولا يمكن بناء مؤسسات قوية من دون كوادر مؤهلة، ولا يمكن حماية المؤسسات من دون وعي مجتمعي، ولا يمكن للدولة أن تتحرك بكفاءة في الخارج إذا كانت مثقلة بأزمات داخلية مستنزفة.

لهذا فإن أهمية كلمة الرئيس السيسي في الأكاديمية العسكرية لا ترتبط فقط بعدد التصريحات التي أطلقها أو الملفات التي تحدث عنها، وإنما بمحاولتها وضع تصور متكامل لطريقة تعامل الدولة المصرية مع مرحلة شديدة التعقيد.

فالرسالة الداخلية الأساسية هي أن بناء المؤسسات يحتاج إلى قواعد ومعايير واستمرارية، وأن بناء الإنسان يجب أن يتجاوز التدريب المهني إلى تشكيل شخصية متوازنة قادرة على تحمل المسؤولية.

والرسالة الاجتماعية هي أن السلطة أو الوظيفة أو حتى التدين لا ينبغي أن تتحول إلى مبرر للاستعلاء ، أما الرسالة المرتبطة بالأمن القومي فتتمثل في التأكيد على أن الدولة مطالبة بأن تتعلم من تجاربها وتجارب محيطها، وأن تدرك أن استقرارها ليس أمرًا تلقائيًا.

وفي الخارج، تأتي الرسالة ضمنية أكثر منها مباشرة: مصر تتحرك في إقليم مضطرب، ولذلك فإن الحفاظ على تماسك الدولة ورفع كفاءة مؤسساتها يمثلان جزءًا من قدرتها على حماية مصالحها الوطنية والتعامل مع محيطها الإقليمي والدولي.

أبعاد عميقة

وبشكل عام ، تحمل كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أبعادًا عميقة تسعى نحو صياغة هوية وطنية موحدة لمؤسسات الدولة، وتنقل الثقافة المؤسسية المنضبطة للأكاديميات العسكرية صوب المسارات المهنية بتنوعاتها، لتصنع تحولا جذريًا داخل فلسفة التعيينات الحكومية، جاعلة اجتياز تلك الدورات التأهيلية معيارًا حاسمًا لتولي المناصب العامة، قاصدةً توحيد الرؤى لدى كافة الكوادر الإدارية وصقل انتمائهم الوطني ضمن بوتقة متناغمة؛ إذ تعكس هذه الخطوة المدروسة مجهودًا مكثفًا لإيجاد لغة تفاهم مشتركة بين أجهزة السلطة التنفيذية المتنوعة، لتسهم بقوة في الارتقاء بمعدلات الكفاءة العملية وتحقيق الانسجام الفعّال لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، وبناء واقع وظيفي متطور يتسم بالانضباط والالتزام بغية خدمة أهداف المجتمع المصري صاحب التاريخ التليد.

وينطوي الخطاب الرئاسي على إدراك شامل لطبيعة التغيير، مشيرًا إلى صعوبة استيعاب الجماهير للأفكار المستحدثة بمرور مراحلها الأولى، مع التأكيد على ضرورة استكمال المسيرة ثقة بقيمتها، وهذا يؤسس بالطبع لمبدأ الصبر الاستراتيجي المترقب لحصد النجاحات، مفضلا توجيه الرهان بانجاء المكتسبات الآجلة بهدف تشكيل كيان رسمي بالغ التماسك؛ حيث إن معاني العدل تبدوا واضحة عبر رابط فريد يجمع إعلاء موازين الإنصاف مع إرساء قواعد الاستقرار القومي؛ ومن ثم يبرهن سياق الحديث الرئاسي على أن تأسيس هيكل تنظيمي متكامل يتطلب امتلاك نظرة استشرافية ثاقبة تتخطى حواجز التقاليد النمطية المعتادة، لتخلق بيئة عمل مرنة تمتاز بالرسوخ والفاعلية لضمان مستقبل مشرق للوطن.

والرئيس في رسائله يحذر بشدة إزاء استمرار التهديدات الوجودية المستهدفة للكيان القومي منذ اضطرابات العقد السالف، رابطا قوة السلطات السيادية بحصاناتها الذاتية ومحفزًا الوعي الشعبي القويم ليكون المصد الأول لدرء المخاطر المحدقة، ليجعل مسؤولية الدفاع المرتبطة بحفظ الوطن ملقاة فوق عاتق الأسرة والمواطن البسيط بمحاذاة النخب وكبار المسؤولين، طارحًا سيادته قراءة يقظة تؤكد يقينًا بأن معركة البقاء لم تحسم، وأن الاستنفار المتواصل والالتفاف المخلص خلف ثوابت التماسك البنيوي يشكلان معًا المسلك الوحيد لإحباط مكائد الإسقاط ونشر الفوضى الهدامة بالبلاد، ومبينًا أهمية التكاتف الجمعي لصون المقدرات الموروثة وصناعة مستقبل مشرق يلبي طموحات الأجيال القادمة ويرسخ قواعد الاستقرار السلمي وسط أمواج محيطة شديدة التعقيد والتشابك والاضطراب الجيوسياسي العالمي المتزايد على الدوام.